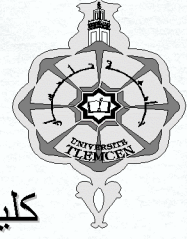


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تلمسان



كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود مالية وبنوك

آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في
الاقتصاديات النفطية
(دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)

تحت إشراف:

أ.د. بن بوزيان محمد

من إعداد الطالب:

لخديمي محمد الحميد

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلمقدم مصطفى
مشرفاً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. الطاولي مصطفى كمال
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. بطاهر سمير

السنة الجامعية: 2011/2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مِنْ دُونِ
الْحَمَلِ إِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ
بِذُنُوبِهِ

كلمة شكر وتقدير

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

✚ ثم أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أستاذي الدكتور

بن بوزيان محمد على صبره وعلمه، ومجهوداته،

فكان نعم الأستاذ والأخ في ذات الوقت.

✚ وإلى الأستاذ بن عمر عبدالحق على تعاونه ومساعدته خاصة في

الجانب القياسي للموضوع.

✚ وإلى الدكتور بن عبدالفتاح دحمان الذي اقترح علي هذا الموضوع

وعلى نصائحه وتوجيهاته والأستاذ بوكار عبدالعزيز على تعاونه

وصبره.

✚ وإلى كل عمال المكاتب الجامعية والوطنية وأخص بالذكر (ورقلة،

بسكرة، الجزائر العاصمة، وهران) بصفة عامة ومكتبة تلمسان

بصفة خاصة؛ وإلى كل من بذل معي جهد ووفر لي وقتاً، ونصح لي

قولاً، أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

إلى الأخوة الأعزاء

إلى الأصـدقاء والأحباب

أهدي هذا العمل المتواضع .

الباحث : ع. لخديمي

فهرس المحتويات

I.....	كلمة شكر وتقدير
II.....	الإهداء
III.....	الفهرس العام
VII.....	قائمة الجداول والأشكال
أ.....	المقدمة العامة
07.....	الفصل الأول: الاقتصاديات والأزمات النفطية والعوامل المحددة للأسعار البترولية
07.....	مقدمة الفصل
08.....	المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية: مفاهيم ونظريات
08.....	المطلب الأول: اقتصاديات الأسعار والصناعة النفطية
08.....	الفرع الأول: الاقتصاد النفطي
10.....	الفرع الثاني: الصناعة النفطية
11.....	الفرع الثالث: النظريات المفسرة للبترول
12.....	المطلب الثاني: الشواهد التاريخية لتطور أسعار النفط
12.....	الفرع الأول: مفهوم أنواع أسعار النفط
15.....	الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط
23.....	الفرع الثالث: أسعار النفط والنظام النقدي الدولي
25.....	المطلب الثالث: تاريخ الصناعة النفطية في الجزائر وتطوراتها
25.....	الفرع الأول: تطور الصناعة النفطية في الجزائر
29.....	الفرع الثاني: أثر أسعار النفط على العوائد البترولية
31.....	الفرع الثالث: تقنين قطاع النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية
34.....	الفرع الرابع: الاقتصاد النفطي بين التجربة النرويجية والمرض الهولندي
37.....	المبحث الثاني: العوامل المحددة للأسعار في السوق البترولية
37.....	المطلب الأول: العرض والطلب على البترول
37.....	الفرع الأول: العرض البترولي
39.....	الفرع الثاني: الطلب النفطي العالمي
43.....	الفرع الثالث: نماذج التنبؤ بالطلب على النفط

45	الفرع الرابع: الاحتياطات النفطية العالمية
47	المطلب الثاني: دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية
47	الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)
49	الفرع الثاني: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)
50	الفرع الثالث: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك (OAPEC)
52	المبحث الثالث: الأسواق النفطية وأزماتها وتأثيرها بالأسواق المالية
52	المطلب الأول: الأسواق النفطية وآلياتها
52	الفرع الأول: خصائص وتحديات الأسواق النفطية
54	الفرع الثاني: مراحل تطور السوق النفطية
55	الفرع الثالث: الأسواق الفورية والمستقبلية للبتروك
57	المطلب الثاني: الأزمات النفطية الكبرى وآثارها
57	الفرع الأول: أزمات ارتفاع أسعار النفط
62	الفرع الثاني: أزمات انخفاض أسعار النفط
65	الفرع الثالث: الأسواق المالية وأثرها على أسعار النفط
68	خلاصة الفصل
70	الفصل الثاني: المفاهيم الأساسية للاستقرار النقدي
70	مقدمة الفصل
71	المبحث الأول: تحليل نظري للاستقرار النقدي الداخلي (التضخم، وسعر الفائدة)
71	المطلب الأول: مضمون التضخم
71	الفرع الأول: مفهوم التضخم، أسبابه وأنواعه
75	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
83	الفرع الثالث: المداخل الأخرى في تفسير التضخم
85	المطلب الثاني: سعر الفائدة: مفاهيم ونظريات
86	الفرع الأول: مفهوم سعر الفائدة
87	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة
95	المبحث الثاني: تحليل نظري للاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف)
95	المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف
95	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه

97	الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف
100	الفرع الثالث: سياسة سعر الصرف
103	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
103	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
106	الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
107	الفرع الثالث: نظرية الأرصدية
108	الفرع الرابع: أهم النظريات الأخرى
110	المطلب الثالث: سوق الصرف
110	الفرع الأول: مفهوم ووظائف وخصائص سوق الصرف
112	الفرع الثاني: المتعاملون في سوق الصرف
115	الفرع الثالث: النماذج القياسية المحددة لسوق الصرف
124	المبحث الثالث: دراسة تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر
124	المطلب الأول: مظاهر التضخم وإجراءات استهدافه في الجزائر
124	الفرع الأول: مظاهر تطور التضخم في الجزائر
125	الفرع الثاني: سياسة استهداف التضخم في الجزائر
127	المطلب الثاني: تطور هيكل سعر الفائدة في الجزائر
127	الفرع الأول: مرحلة ثبات سعر الفائدة (1962-1989)
128	الفرع الثاني: مرحلة تحرير أسعار الفائدة (1990-2008)
131	المطلب الثالث: نظام وسوق الصرف في الجزائر
131	الفرع الأول: تطور نظام الرقابة على الصرف
133	الفرع الثاني: تطور سوق الصرف الجزائري
135	خلاصة الفصل
137	الفصل الثالث: آثار تغير أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)
137	مقدمة الفصل
138	المبحث الأول: الدراسات السابقة للموضوع
138	المطلب الأول: دراسات على الدول النامية
138	الفرع الأول: دراسات على الدول المصدرة للنفط
141	الفرع الثاني: دراسات على الدول المستوردة للنفط

144.....	المطلب الثاني: دراسات على الدول المتقدمة.
144.....	الفرع الأول: دراسات على الدول المنتجة للنفط.
148.....	الفرع الثاني: دراسات على الدول المستهلكة للنفط.
150.....	المطلب الثالث: دراسات أخرى إقليمية وعالمية.
150.....	الفرع الأول: دراسات إقليمية.
155.....	الفرع الثاني: دراسات عالمية.
159.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لآثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.
159.....	المطلب الأول: أثر سعر النفط على التضخم ومعدل الفائدة.
159.....	الفرع الأول: الإنفاق العام (G) والعجز الموازي.
161.....	الفرع الثاني: اختلال التوازن بين المتغيرات النقدية والحقيقية.
166.....	الفرع الثالث: التضخم المستورد.
171.....	المطلب الثاني: أثر سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري.
171.....	الفرع الأول: السياسة النقدية وسعر الصرف.
173.....	الفرع الثاني: نماذج علاقة أسعار النفط بسعر الصرف.
177.....	الفرع الثالث: سعر الصرف والمرض الهولندي.
180.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية لآثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.
180.....	المطلب الأول: منهجية البحث.
180.....	الفرع الأول: مفاهيم حول الاختبارات الإحصائية والمعنوية.
185.....	الفرع الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
188.....	الفرع الثالث: اختبارات التكامل المتزامن.
191.....	الفرع الرابع: اختبار العلاقة السببية وتحليل الاستجابة الدفعية في نماذج (VAR).
193.....	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية.
193.....	الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.
198.....	الفرع الثاني: اختبارات العلاقة السببية والاستجابة الدفعية.
202.....	خلاصة الفصل.
204.....	الخاتمة العامة.
209.....	قائمة المراجع.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حساب الإتاوة والضرائب من السعر المعلن	13
02	تطورات الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي للفترة 1860-1935	17
03	تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي للفترة 1945 - 1960	18
04	أسعار النفط الاسمية والحقيقية من سنة 1970 إلى سنة 2008.	22
05	بنية الاستثمارات للفترة (59-62)	26
06	حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام	26
07	بنية الصادرات	27
08	نشاط سوناطراك في الإنتاج والاستثمار النفطي	28
09	تطور العوائد النفطية وأسعار النفط.	30
10	الدول العشر الأولى في الإنتاج والتصدير والاحتياطي النفطي.	38
11	أهم الزيادات في الامداد النفطي (بما فيها سوائل الغاز الطبيعي) حتى 2010.	39
12	الأنواع المختلفة لمرونة الطلب السعرية.	42
13	احتياطي النفط العالمي والعربي و OPEC و OAPEC خلال 1996-2008	46
14	الطلب العالمي على النفط، الإجمالي والتغير السنوي 2001 - 2005.	60
15	الإجمالي والتغير السنوي في الطلب والإمداد العالمي من النفط والنمو الاقتصادي 1996-2000	65
16	التطور الإجمالي ل لأسعار الاستهلاك في الجزائر.	124
17	تطورات هيكل سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة على الودائع خلال (1980-1989)	128
18	تطورات هيكل سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة الحقيقي على الودائع خلال (1990-2009).	130
19	تطور الإنفاق العام وتغير الإنفاق الاستثماري وعائد الصادرات الإجمالية	161
20	أثر نمو عوائد الصادرات والإنفاق العام على التضخم ومعدل الإقراض	162

165	تطور معامل الاستقرار النقدي ومعدل السيولة النقدية (1970-2008)	21
168	أثر أسعار النفط على التضخم المحلي	22
172	تطور احتياطات الصرف مقارنة بأسعار النفط في الجزائر	23
178	تطور القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية خلال الفترة (1965-2009).	24
182	الخطأ من النوع الأول والثاني	25
192	أثر صدمة في البواقى على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة.	26
194	نتائج اختبار جذر الوحدة (<i>unit root test</i>) لجميع المتغيرات.	27
195	اختبار التكامل المشترك لأجل جرانجر	28
197	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	29
198	تقدير نماذج تصحيح الخطأ	30
199	اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط.	31

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيك خلال الفترة (1945-1960)	18
02	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1970-2008)	23
03	تطور عوائد النفط خلال الفترة (1996-2008)	30
04	أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.	61
05	تغيرات السعر الفوري لخامات سلة أوبك	67
06	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	76
07	أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.	79
08	أثر زيادة الطلب الكلي على أسعار الفائدة في ظل الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.	80
09	منحنى لافر يبين العلاقة بين معدلات الضريبة والإيرادات الضريبية	85
10	تحديد سعر الفائدة عند التقليدي	89
11	العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط.	91
12	الطلب على النقود لغرض المضاربة وسعر الفائدة.	92
13	منحنى (<i>J</i>).	102
14	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف	115

115	كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الفائدة	15
116	مزيج السياسة النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المرتفعة لرأس المال.	16
116	مزيج السياسة النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المنخفضة لرأس المال.	17
118	أثر تغير المعروض النقدي على مستوى الأسعار ومعدل الصرف	18
121	أثر التوسع النقدي على سعر الصرف	19
123	اتجاه الاندفاع السريع لسعر الصرف.	20
125	التطور الإجمالي لأسعار الاستهلاك في الجزائر.	21
165	أثر عائد الصادرات الإجمالية على الإنفاق العام والاستثماري	22
163	أثر نمو عوائد الصادرات والإنفاق العام على التضخم ومعدل الإقراض	23
166	تطور معامل الاستقرار النقدي ومعدل السيولة النقدية خلال الفترة (1970-2008)	24
169	أثر أسعار النفط على التضخم المحلي خلال الفترة (1995-2008)	25
170	أثر العوائد النفطية والإنفاق الحكومي على التضخم وسعر الفائدة والواردات	26
172	أثر التغيرات في أسعار النفط على احتياطي وسعر الصرف خلال (1970-2009)	27
179	تغير القيمة المضافة لمختلف القطاعات كنسبة من GDP والتغير النسبي سعر الصرف	28
185	اختبار معنوية "t"	29
195	عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى	30
196	استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى	31
200	استجابة متغيرات الاستقرار النقدي لصدمة سعر النفط.	32

المقدمة

العامّة

المقدمة العامة

إن ظهور البترول كمصدر للطاقة منذ القرن الماضي شكل محوراً أساسياً في النظام الاقتصادي العالمي ضمن اقتصاديات الموارد، ومن منطلق أن الاقتصاديات النفطية التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمادة أولية في صادراتها وإيراداتها، فقد شكلت تغيرات (صددمات) أسعار النفط الخام آثار على الاستقرار النقدي بنوعيه الداخلي (التضخم، سعر الفائدة) والخارجي (سعر الصرف) في هذه الدول، ذلك أن النفط يشكل نسبة تصل إلى 10% من التجارة الدولية، ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي مثل هذه النسبة. وقد شهدت فترة الخمسينات تحولات هامة أين دخلت الدول النفطية في تكتل تحت مسمى منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، باستثناء بعض الدول النفطية الأخرى، بغية حماية مصدر دخلها والتحكم في أسعار نفوطها التي ظلت ولمدة طويلة تحت سيطرة الشركات النفطية الكبرى أو ما كان يسمى وقتها بالكارتل، هذا بالإضافة إلى أنه ما يقرب من 40% - 50% من التجارة النفطية العالمية يقع تحت مظلة هذه الدول. لكن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال فترة السبعينات منها تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار عام 1971، وحرب أكتوبر 1973، غيرت منق و اتجاه أسعار النفط الخام بشكل كبير، حيث دخلت الأوبك السوق النفطية، وأصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية، حيث وصل السعر في سنة 1977 إلى 12.70 دولار للبرميل أي ما يقارب الضعف مقارنة بسنة 1973 حيث كان السعر يقدر بحوالي 5.919 دولار للبرميل، لكن رغم هذه التطورات والأحداث ظلت أسعار النفط تعرف تقلبات حادة في الأسواق والبورصات العالمية مثل أزمة 1986 أين انخفضت سعر البترول إلى 10.0 دولار للبرميل بعد ارتفاع يقدر بـ 27.5 دولار للبرميل في سنة 1985، كما تميزت فترة التسعينات بتقلبات متباينة وملحوظة في أسعار النفط الخام بعد ارتفاع ميز بدايتها، لكن ما يميز بداية القرن 21م هو ارتفاع الشبه المتواصل لأسعار البترول في السوق النفطية، خاصة في سنوات 2004، 2005 و 2007 نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية خاصة من دول جنوب شرق آسيا منها الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين، وقد شكل وقوع الأزمة المالية في نهاية سنة 2007 صدمة كبيرة للدول المنتجة، أين انخفضت الأسعار البترولية إلى 34 دولار للبرميل بعد ارتفاع تجاوز 140 دولار للبرميل في جويلية 2008. بصورة أوضح لكل التحليل السابق، لقد كان للنفط في الماضي والحاضر أثر رئيسي في حركة العملات، والتضخم وسعر الفائدة إلى حد ما، وهذا ما يفسر قيام الولايات المتحدة في خريف 1979 تبني سياسة نقدية صارمة بهدف محاربة التضخم من جهة، ووقف هروب رؤوس الأموال من جهة ثانية، وقررت رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية وصلت إلى 20% مع مجيء الرئيس ريغان عام 1980.

إن الجديد في هذه الدراسة هو محاولة إيجاد الآثار الناجمة عن العلاقة السببية التي تربط بين ظاهري تقلبات أسعار البترول وآثارها على والاستقرار النقدي في الهيكل التنظيمي للاقتصاد البترولي، أي نفس الزمان المكان،

باستثناء بعض الدراسات التي ركزت على دراسة تغير أسعار النفط في الدول المنتجة وآثارها على الاستقرار النقدي في الدول الصناعية أو النامية المستوردة للنفط، أي في نفس الزمن مع انفصال المكان.

ومن منطلق أن الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الاقتصاديات النفطية الذي تشكل معظم موارده من النفط بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، حيث تزخر الجزائر باحتياطيات هائلة منهما، قد تأثر بتغيرات أسعار النفط، خلال كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، لاسيما بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990 الذي ينظم حركة النقد في الاقتصاد الجزائري، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بتعبير آخر إن كل هذه التطورات التي عرفتها السوق النفطية العالمية لا شك أنها أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية التي نطرحها في هذا الدراسة على النحو التالي:

❖ ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري؟

ومن خلال الإشكالية نطرح بعض التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاقتصاديات والصناعة النفطية؟
- ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط؟
- ما هي المقصود بالاستقرار النقدي؟
- هل تغيرات أسعار النفط تؤثر على الاستقرار النقدي في الجزائر؟ وما هي طبيعة هذه الآثار؟
- هل تصلح الأساليب القياسية الحديثة لقياس أثر هذه العلاقة؟

من خلال هذه التساؤلات نضع بعض الفرضيات التالية:

- الاقتصاديات النفطية هي تلك الاقتصاديات التي تُحصل مجمل إيراداتها من عوائد الصناعة النفطية.
- يعتبر الطلب والعرض البترولي من المحددات الأساسية والمؤثرة في أسعار النفط.
- الاستقرار النقدي يعني استقرار التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة في الأجل الطويل.
- إن الأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي هو أثر ايجابي.
- إن اختبارات التكامل المتزامن والعلاقة السببية هي النماذج المثلى لدراسة العلاقة بين الاستقرار النقدي وسعر النفط.

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالأساس إلى الدور الذي توليه أي دولة للاستقرار النقدي لكونه يلعب دوراً محلياً ودولياً في قوة الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة ثانية في إبراز طبيعة الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية ودور التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي.

إن من أهم الأسباب التي أدت بنا لتناول هذه الدراسة دون غيرها هو رغبتنا الشخصية في معالجة موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي، ولسد النقص في مجال الدراسات القياسية التي تعالج هذا الموضوع.

أما فيما يخص المنهج المتبع في الدراسة هو عبارة عن مزيج من المناهج، حيث استعملنا المنهج التاريخي في تطور أسعار العالمي والاستقرار النقدي في الجزائر في الفصل الأول والثاني والوصفي والتحليلي للدراسات السابقة للموضوع والمؤشرات الاقتصادية الكلية، والمنهج القياسي في قياس أثر أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

أما حدود الدراسة، فالتأمل في منظور الدراسة يجد لها اتجاهين، الأول اقتصادي نحاول من خلاله فهم واقع الاستقرار النقدي بالاستعانة بتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الوطني، انطلاقاً من التحليلات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظاهرة، والثاني قياسي نحاول فيه بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي من أجل معرفة حجم الأثر الناجم عن أسعار النفط. إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية والجانب التطبيقي من جهة ومن جهة ثانية استخدام الأدوات الإحصائية والرياضية.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بحيث يضم كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه لأهم الهياكل التي تضم الصناعة والسياسة النفطية وأزماتها والعوامل التي تقوم على تحديد الأسعار البترولية، فالمبحث الأول يضم الصناعة النفطية والسياسات البترولية للدول المنتجة واستراتيجياتها المستقبلية، أما المبحث الثاني فيضم العوامل المؤثرة والمحددة للطلب والعرض البترولي، بما في ذلك المنظمات والهيات الدولية التي لها دور كبير في الأسواق النفطية، أما المبحث الثالث فيضم مفاهيم حول الأسواق النفطية وآلياتها وعلاقتها بالأسواق المالية، والأزمات النفطية الكبرى وآثارها الاقتصادية.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه للبنية الأساسية للاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري، حيث يضم المبحث الأول تحليل نظري للاستقرار النقدي الداخلي من خلال عرض النظريات المفسرة لكل من التضخم وسعر الفائدة، أما المبحث الثاني فيضم تحليل نظري للاستقرار النقدي الخارجي المتمثل في سعر الصرف، أما

المبحث الثالث فقد خصص لدراسة لحالة الجزائر، حيث تم استعراض تطورات التضخم وسعر الفائدة في الجزائر بالإضافة إلى تطور سعر وسوق الصرف خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: فقد تم استعراض في المبحث الأول الدراسات السابقة للموضوع، أما المبحث الثاني فتم دراسة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف ، أما المبحث الثالث يحتوي على الدراسة القياسية مع عرض نظري لأساليب الاقتصاد القياسي المتمثلة في التكامل المشترك (*cointegration*).

الفصل الأول:

الاقتصاديات والأزمات النفطية

والعوامل المحددة للأسعار

البتروولية

مقدمة الفصل:

إن تطور الصناعة النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي شكل محور اهتمام كل دول العالم، بما فيها الدول الصناعية المتقدمة، وتحسد الاهتمام حول الاستثمار في هذا المورد الاستراتيجي الهام سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن النفط ظل لمدة عقود طويلة إلى الآن، مصدر رئيسي للطاقة والمحرك الأساسي للصناعة في العالم برمته.

إن الدول المعنية بهذا الأمر، وهي الدول النفطية، بذلت مجهودات كبيرة من أجل توحيد سياساتها المستقبلية في مجال الطاقة، وذلك لمواجهة هذه الصناعة التي حظيت باستثمارات هائلة لم تحظى بها أي صناعة أخرى في العالم، لكن رغم هذا الاهتمام العالمي، المنصب على هذه المادة الخام، بهدف استقرار السوق النفطية، فقد عرفت أسعارها تقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسواق النفطية العالمية، وشكلت الأزمات النفطية الدور البارز في هذه الصناعة حتى بات الاقتصاد العالمي لا يلبث يعفى من أزمة نفطية، حتى يدخل في أزمة نفطية أخرى، وهذا بالطبع راجع في أغلب الأحيان إلى العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار البترولية، بالإضافة إلى الاحتياطات النفطية التي عرفت في السنوات الأخيرة تناقصاً ملحوظاً بات يهدد مستقبل الطاقة والدول النفطية، ولا ننسى عنصر آخر مهم الأزمات المالية الدولية التي أثرت بشكل مباشر على معظم الأسواق المالية العالمية، وبدورها على الأسواق النفطية، وهذا يقودنا إلى طرح تساؤل مهم : ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الأسواق المالية والنفطية؟

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية: مفاهيم ونظريات.

إن الجزائر باعتبارها اقتصاد نفطياً، قامت منذ استقلالها بتطوير صناعتها البترولية من خلال إدخال الوسائل المتطورة تكنولوجياً في مجال البحث والاستكشاف والاستخراج والتكرير، مع اتباع طرق الإدارة الحديثة، سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء مفاهيم حول الاقتصاديات النفطية عامة والاقتصاد النفطي الجزائري خاصة والتطور التاريخي لأسعار النفط.

المطلب الأول: اقتصاديات الأسعار والصناعة النفطية.

إن موضوع الاقتصاد البترولي كان ولا زال موضع اهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية، وقد تحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية للعديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية الأوربية والشرق الأوسط ممثلة في جامعة الملك فهد للمعادن والبترول في المملكة العربية السعودية.

الفرع الأول: الاقتصاد النفطي.

"إن الاقتصاد البترولي يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة."¹
تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:²

- ✓ يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- ✓ يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الربح البترولي؛
- ✓ يعتمد من اجل استغلال النفط في جميع مراحله - استكشاف، استخراج ونقل - بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

¹: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص:03.

²: عيسى مقلبد، قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص:26.

والخاصية التي تميز الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد نفطياً وهذا الوصف يعني أكثر من معنى في المفهوم الاقتصادي فأكثر من 95% من الدخل القومي يأتي من البترول بالإضافة إلى الغاز الطبيعي. وللإقتصاد البترولي آثار ايجابية كما له آثار سلبية وهي:

أولاً: الآثار الايجابية للاقتصاد البترولي:¹

1. يعتبر أكبر مصدر للطاقة، حيث يتفوق الآن مع الغاز الطبيعي على المصادر الأخرى؛
2. إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترولي الفائض أو رؤوس الأموال اللازمة لعملية التراكم الرأسمالي أو أطلق على تسميته بالدولارات النفطية، لإنجاز مشاريع التنمية؛
3. إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترولي مصادر الطاقة الضرورية اللازمة للبنية الأساسية وللمشروعات الإنتاجية والخدمية؛
4. إن هذه المادة يمكن أن تساهم في نمو القطاع والإنتاج الزراعي بما تقدمه من رؤوس أموال ومنتجات مثل: الأسمدة والمبيدات... الخ؛
5. بسبب ارتباط الاقتصاد النفطي بالعالم الخارجي في مجال الصناعة النفطية مكنه من اكتساب خبرة في مجال التصدير والاستيراد؛
6. إن الموارد المالية البترولية المتوفرة مكنت أو عززت الاقتصاد البترولي من الاحتفاظ باستقلال نسبي في مقاومة الضغوطات السياسية والتبعية الاقتصادية.

ثانياً: الآثار السلبية للاقتصاد البترولي:²

1. إن الاقتصاد البترولي مثله مثل بقية الاقتصاديات البترولية الأخرى ، يخضع ويتأثر بالعوامل التي تؤثر على بقية الاقتصاديات الصناعية المتقدمة (العرض، الطلب، المرونة، الأزمات والصدمات السعيرية)؛
2. التبعية للاقتصاد العالمي وتأثر الاقتصاد المحلي (النظم النقدية والمالية المحلية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية،...)
3. إن الفوائض المالية المتأتية بصورة مفاجئة نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنها توظيف استثماري غير مجدي وعم استغلالها في مشاريع التنمية المحلية ويتم استثمارها في شكل استثمارات أجنبية عن طريق الصناديق السيادية في شكل سندات وأذون الخزينة؛

¹:مصطفى رشدي شيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1981، ص ص:19، 20.

²: مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص ص:21، 22.

4. إن استقرار الدخول البترولية يبقى على أساس العملات الأساسية التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية، أي أن تعرض هذه العملات إلى اهتزازات وتقلبات عنيفة تخفض من قيمتها، تعرض المداخيل البترولية إلى انخفاض في قيمتها الحقيقية، مثل ما حدث في السبعينات، أين انخفضت قيمة الدولار.
5. تعرض الاقتصاديات النفطية إلى ما يعرف بالتضخم المتبادل *exchange inflation* والذي ساد معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية حتى عقد السبعينات، حيث ارتفعت أسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية، وثبتت أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية.

الفرع الثاني: الصناعة النفطية.

"الصناعة البترولية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، وسواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان."¹

إن صناعة النفط لها أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للأقطار المنتجة أو المستهلكة وكذلك تشكل أساساً للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.²

ومن المعروف لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية بوجود صنفين من الصناعة تتمثل في الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، أم الأولى تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزم هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة، أما الثانية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الولية على أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية.

لذلك فإن الصناعة البترولية مهما تعددت مراحلها الصناعية وتنوعت مجالاتها فإنها صناعة تجمع بين النشاط الإخراجي وكذلك النشاط الصناعي التحويلي في آن واحد، وسواء كان ذلك التصنيع التحويلي لمرحلة وصورة واحدة أو لمراحل تصنيعية لاحقة متعددة ومتنوعة وغير محدودة.

وإذا كان النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحلها ومتنوع ومختلف في مجالاته وبصورة واسعة ومرتبطة فإن هذه الصناعة عموماً لها السمات أو الخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أبرز هذه الخصائص هي:³

1. الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة؛
2. أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير؛
3. الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة فنياً وتكنولوجياً؛

¹: محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص: 06.

²: محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ابريل 1982، ص: 11.

³: محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص: 07.

4. النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفتيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم؛
5. أن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير؛
6. إن الصناعة البترولية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع عام من شركات الوطنية للدولة أو خاص في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط؛
7. يتميز النشاط الصناعي البترولي باحتوائه على عنصر المخاطرة، خاصة في مراحله الأولى من البحث والتنقيب.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للبترول.

يرجع أصل كلمة بترول *petroleum* إلى اللغة اللاتينية، وهي تعني زيت الصخر (*petr=*صخر *+oleum=*زيت) والنفط عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. أما المواد الهيدروكاربونية الغازية فهي التي تشكل الغاز الطبيعي.¹

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكوّن هذه المادة. وعليه ينقسم أولئك إلى فريقين :

- الفريق الأول يؤكد أن النفط مواد هيدروكاربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي، وقد نال هذا الفريق تأييد كبيراً من جمهرة علماء الجيولوجيا.
- الفريق الثاني يعتقد أن النفط قد تكون نتيجة تفاعلات كيميائية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية، ولم يلقى هؤلاء تأييد المتخصصين في هذا المجال.

وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين:

أولاً: النظرية العضوية: تؤكد هذه النظرية على أن ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصول حيوانية ونباتية، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين. ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو أكثر دقة إلى أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات، وحيوان مجرمدي يدعى " الفورامينيفرا". وقد تقاطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلقة الزيت الحالي. استناداً إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ ذهب معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية، ويستشهد

¹: محمد أزهر السماك، عبدالحمد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل-العراق، الطبعة الأولى، 1979، ص: 15.

أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم لم يمتد من خليج المكسيك غرباً إلى الخليج الغربي شرقاً. لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافات القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

ثانياً: النظرية اللاعضوية: تذهب هذه النظرية إلى القول بأن منشأ النفط اللاعضوي أي ناتج عن تفاعل كربيد الحديد مع بخار الماء وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأستيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة. ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلاً على صحتها. بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلاً وإنما هو مهاجر من أماكن ذات أصل عضوي، وبعد أن تعرفنا على الكيفية التي يتكون منها الزيت في الطبيعة ينبغي لنا التعرف على كيفية هجرته.

المطلب الثاني: الشواهد التاريخية لتطور أسعار النفط.

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، هذا بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي 1971 والتي كانت منعرجاً هاماً في تاريخ أسعار النفط. إن الجدل حول أسعار النفط لا يتوقف عند مقولة العرض والطلب فثمة من يتحدث في أوساط اقتصاديي النفط عن قيمته بدلاً من التحدث عن سعره. ذلك أن الاتجاه يميل إلى تحديد أسعار النفط على أساس بدائله من مصادر الطاقة الأخرى كالطاقة النووية مثلاً.

الفرع الأول: مفهوم أنواع أسعار النفط.

لقد استخدمت منذ بداية التجارة الدولية للنفط أسعار عديدة تم استخدامها من الشركات والدول البترولية في الأسواق النفطية والدولية، وفيما يلي عرض موجز عن مفهوم وأنواع هذه الأسعار.

أولاً: مفهوم سعر النفط: السعر عبارة عن قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو لا يتساوى. أي قد يكون السعر أقل أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج، فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، 194.

فأسعار البترول وعلاقتها بقيمة البترول جاءت معبرة ومتأثرة بتلك الظروف والعوامل وإن كان مقدار تأثير الأسعار وتحديد مستوياتها ومقدارها متبايناً بتلك العوامل والظروف أي مقدار ومستوى أسعار البترول وكيفية تحديدها قد خضعت وتأثرت بصورة لقوة فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة. لذلك نجد أن أسعار النفط قد ابتعدت عن كلفة الإنتاج وتسعيه واتخذ أشكالاً وصوراً متعددة ومتميزة فكل صورة كانت معبرة عن مرحلة تاريخية معينة لتطور السعر البترولي في مرحلة سيادة وسيطرة التركيز الاحتكاري البترولي الدولي على السوق النفطية.

ثانياً: أنواع أسعار النفط.

1. **السعر المعلن:** وهو السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، وذلك وفقاً لمصالحها ومصالح الدول الآتية منها. ولتوضيح الصورة أكثر حول السعر المعلن نوجزه فيما يلي:¹
 - لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن وذلك حتى عام 1970؛
 - لم هذا السعر نتيجة لتفاعل عن العرض والطلب، وإنما كان سعر يفرضه الكارتل البترولي الاحتكاري؛
 - استخدام السعر كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.
- فإذا كان السعر المعلن في عام 1958 في حدود 1.8 دولار للبرميل وكانت تكاليف التشغيل 0.1 دولار والإتاوة 0.25 دولار لكل برميل فإن الضرائب المدفوعة وعائد الحكومة يحسب بالطريقة التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (01) حساب الإتاوة والضرائب من السعر المعلن

السعر المعلن	1.80 دولار
يخصم منه: 1- تكاليف التشغيل:	0.10
2- الإتاوة:	0.25
الباقي (يكون الربح):	1.450
مقدار الضريبة لكل وحدة:	%50
وعاء الضريبة:	0.725
عائد الحكومة (الضريبة + الإتاوة):	0.975 دولار

المصدر: سالم عبدالحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص:191.

¹ محمد أزهر السماك، زكريا عبدالحמיד، مرجع سابق، ص:224.

2. **سعر السوق:** يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية.¹ ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظراً لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساساً في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.
- وقد ازداد اهتمام الدول النفطية بالعلاقة بين الأسعار المعلنة وأسعار السوق وأصبحت موضع دراسة الكثير من المؤتمرات، أما في الوقت الحالي فقد أصبحت أسعار السوق على جانب كبير من الأهمية حيث أخذت ميكانيكية سوق النفط تلعب دوراً رئيساً في تحديد سعره، وذلك أن بدأت الدول النفطية عن طريق شركاتها الوطنية ممارستها حقها المشروع في تسويق إنتاجها من النفط الخام بعد أن أصبحت تسيطر على الجانب الأكبر من أنشطة هذه الصناعة سواء كان ذلك عن التأميم أو التملك.²
3. **سعر التحويل:** وهو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدول المسجلة فيها حد أدنى.³
4. **سعر الإشارة أو المعول عليه *Reference Price*:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب الأسعار المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعول عليه في احتساب قيمة البترول الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية البترولية بين الطرفين. -إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر والمتحقق أو الفعلي، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي.⁴
- واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط معدل السعر المعلن لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 تموز 1965.
5. **سعر الكلفة الضريبية:** يمثل التكلفة التي تدفعها الشركات لقاء حصولها على برميل من النفط الخام ويساوي كلفة الإنتاج مضافاً عوائد الحكومة الممثلة في الضريبة والربيع. ويمثل السعر في هذه الحالة الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات نظير حصولها على النفط الخام.¹

¹: سالم عبدالحسن رسن: مرجع سابق، ص: 192.

²: محمد أزهر السماك، زكريا عبدالحמיד، مرجع سابق، ص: 225.

³: سالم عبدالحسن رسن: مرجع سابق، ص: 193.

⁴: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص: 198.

أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لأسعار أو سعر بيع البترول الخام في السوق النفطية.

6. **السعر الفوري (الآني) Spot Price**: برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة، ومستوى هذا السع ليس مستقراً بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال في التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة البترولية.

يقصد بالسعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آناً وفورياً في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبراً أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدياً في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة وبصورة فورية أو آنية²

فقد يكون مقدار السعر الفوري أقل أو أكبر من السعر المعلن للبترول أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان هناك اختلال في التوازن بين العرض والطلب.

إن السعر الفوري برز بصورة كبيرة في فترة أواخر السبعينات خاصة في عامي 1978 – 1979 للاختلال الذي حدث في العرض العالمي للنفط الخام في السوق الدولية نتيجة لعدة أسباب في مقدمتها انقطاع البترول الإيراني بصورة خاصة وعدم تلبية الطلب خلال الفترات المذكورة.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط.

لقد كانت سنة 1970 بمثابة النقطة الفاصلة بين مرحلتين من مراحل التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى الآن، حيث تميزت المرحلة الأولى باحتكار كبير في إنتاج وتسعير النفط من طرف الشركات العالمية الكبرى أو ما أطلق على تسميته بالشقيقات لسبع، وذلك منذ بداية استغلال النفط كطاقة عالمية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية، حيث كان السعر لا يتجاوز سنتات صعوداً أو هبوطاً أما المرحلة الثانية فتميزت بسيطرة الدول المنتجة للبترول على أسعار النفط بنسبة كبيرة وما صاحب ذلك من صراع شديد على نسب الزيادات الكبيرة والمضاعفة لأسعار النفط.

أولاً: **تطور أسعار النفط قبل سنة 1970**: لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي* على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائماً على حساب مصالح الدول، وقد ساعد هذه الشركات على تحقيق ذلك عوامل عديدة منها قوة نفوذها، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يسيطر على مجتمعات

¹: سالم عبدالحسن رسن، نفس المرجع، ص:193.

²: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:199.

* الكارتل النفطي: يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

الدول النفطية الجديدة** وتواجد الاحتلال الأجنبي في هذه الدول، وفيما يلي سيتم استعراض التطور التاريخي للأسعار النفطية خلال هذه المرحلة أي قبل عام 1970.

(1) نقطة أساس وحيدة للتسعير: كانت نقطة الأساس في هذا النظام هي الأسعار المعلنة لنفط الحقول العربية من خليج المكسيك. ويتقرر بموجب هذا النظام أن يكون سعر النفط المصدر من أي ميناء في العالم مساوياً لسعر خليج المكسيك، مضافاً إليه تكاليف النقل والشحن من الخليج إلى ميناء التفريغ.¹ ويمكن توضيح الفكرة على أساس مساواة أسعار النفط الخام عالمياً في موانئ التسليم (CIF) من خلال العلاقة التالية:

حيث أن:

X_1 : تمثل سعر النفط في خليج المكسيك (FOB) باعتباره مركزاً للتصدير.

Y_1 : يمثل تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

X_2 : سعر النفط الشرق الأوسط (FOB) باعتباره مصدراً.

Y_2 : سعر النفط الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة.

X_3 : سعر النفط المستلم من قبل الدولة المستوردة (CIF).

إن السبب في اختيار سعر النفط خليج المكسيك كسعر تأشيري يعود أولاً إلى أن USA تعتبر المستهلك الأول للنفط في العالم وثانياً لأن خليج المكسيك يعد المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية.²

وبعد الحرب العالمية الثانية وعلى أثر مشروع مارشال في إعادة بناء أوروبا وفقدان USA لمركزها كأول مصدر للنفط في العالم وتحويلها إلى دور المورد، حيث أصبح نفط الشرق الأوسط يتمتع بقدر أكبر على منافسة النفط الأمريكي في أوروبا الغربية ففي عام 1948 بلغ سعر النفط الأمريكي 1.70 دولار سنناً للبرميل. أي أن أسعار نفط الخليج العربي أقل من أسعار خليج المكسيك بمقدار 53 سنتاً للبرميل مما أعطاه ميزة تنافسية جديدة لذلك حل ميناء ساوثهامبتون في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار الخليجيين وفي مرحلة لاحقة وعلى أثر تحديد الإنتاج في USA وفي فترويلا قامت شركات الكارتل النفطي بتخفيض نفط الشرق الأوسط بحيث وصل إلى 1.75 للبرميل وبالتالي ازدادت منافسة أسعار نفوط الشرق الأوسط للنفط الأمريكي داخل USA نفسها.

إن هذا النظام كان يحمل أي نفط في العالم تكاليف شحن وهمية فرضية ليست حقيقية، وهذا ما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من النفط الأمريكي لكي تضمن الاحتكارات عدم قدرة نفوط الشرق

¹: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 195.

²: نفس المرجع، ص: 195.

الأوسط مزاحمة النفط الأمريكي كأنما هذا النفط قادم من خليج المكسيك بالوقت الذب يباع في موانئ أروبية قريبة.

(2) الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير: دارت محادثات طويلة بين الشركات النفطية والحكومتين الأمريكية والانجليزية للتوصل إلى أسلوب مناسب لتسعير نفط الشرق الأوسط وذلك في ضوء التكلفة الفعلية الإنتاجية ونقله، إلا أن الشركات النفطية عجزت أو تعمدت عدم توفير مثل هذه المعلومات وفي عام 1947 ونظراً لتنامي احتياطات الشرق الأوسط وازدياد حاجة الدول الصناعية للنفط جعل مركز الثقل في التصدير ينتقل من خليج المكسيك إلى منطقة الشرق الأوسط. ففي أوائل الخمسينات كان معظم النفط المستخرج من الشرق الأوسط ينقل إلى مراحل الإنتاج المتقدمة في الشركات الكبيرة المتكاملة وما كانت تمر منه سوى مقادير ضئيلة إلى السوق المفتوحة، وأصبح سعر النفط المصدر من موانئه مساوياً للسعر المعلن لنفط خليج المكسيك مضافاً إليه التكلفة الفعلية للشحن وبالتالي اتسعت المنطقة التي يصدر إليها نفط الخليج العربي من رأس التنورة في السعودية بسعر 1.75 دولار.¹

الجدولين التاليين يوضحان تطور الأسعار التي سادت في الفترة الأولى من 1860 إلى 1944 والفترة الثانية من 1945 إلى 1960 في كل من الخليجيين:

الجدول رقم (02) تطورات الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي للفترة 1860-1935 الوحدة: د / ب

السنوات	السعر المعلن دولار / برميل	السنوات	السعر المعلن دولار / برميل
1860	9,59	1920	3,07
1861	0,49	1925	1,68
1865	6,59	1930	1,19
1870	3,86	1935	0,97
1875	1,35	1936	1,09
1880	0,95	1937	1,18
1885	0,88	1938	1,13
1890	0,87	1939	1,02
1895	1,36	1940	1,02
1899	1,29	1941	1,14
1900	1,19	1942	1,19
1905	0,62	1943	1,20
1910	0,61	1944	1,21
1915	0,64		

المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، تغييرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007، ص: 87.

¹: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 196.

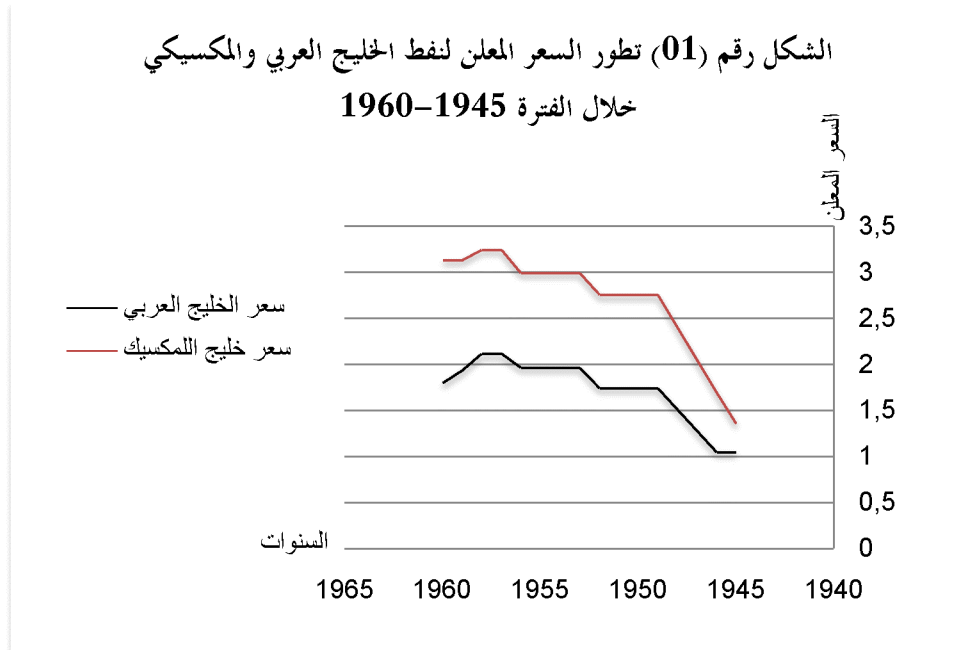
الجدول رقم (03) تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي للفترة 1945 – 1960

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	سعر الخليج العربي	سعر خليج المكسيك
1945	1.05	1.36
1946	1.05	1.70
1949	1.75	2.76
1950	1.75	2.76
1951	1.75	2.76
1952	1.75	2.76
1953	1.97	3.00
1954	1.97	3.00
1955	1.97	3.00
1956	1.97	3.00
1957	2.12	3.25
1958	2.12	3.25
1959	1.94	3.14
1960	1.80	3.14

المصدر: نور الدين هرمز وآخرون، مرجع سابق، ص: 88.

الشكل رقم (01) تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1945-1960



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول أعلاه.

(3) اتفاقية مناصفة الأرباح: لقد اعتمدت هذه الاتفاقية بعد عام 1950 حيث احتسبت عوائد هذه الدول على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الإنتاج بصورة متساوية مع الشركات المنتجة في ضوء

الأسعار المعلنة، مما أدى بقيام الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة والذي أثر بشكل كبير على عوائد الدول المنتجة.¹

وقد فرضت أمريكا عام 1959 نظام الحصص على الواردات لتشجيع الإنتاج المحلي، مما زاد من حدة مشكلة فائض العرض، مما دفع ذلك حكومات الدول المنتجة لتشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك. (4) انخفاض الأسعار ونشأة الأوبيك (OPEC): إن التخفيضات التي عرفتها أسعار النفط والتي أثرت بشكل كبير على عوائد الدول المنتجة، عقدت على أثر ذلك اجتماع في 10 سبتمبر 1960 أين تم الإعلان على إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول كان أعضاؤها المؤسسين كل من العراق، إيران السعودية، الكويت، فنزويلا، وترك الباب مفتوحاً لأعضاء جدد وقد تمكنت المنظمة من إيقاف تداعي الأسعار خلال الستينات حتى عام 1970 وبحلول عام 1967 انضمت قطر، ليبيا، اندونيسيا، وأبوظبي. حيث كان يمثل إنتاجها نسبة 44.4% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتحتوي على 71.6% من الاحتياطي العالمي، وتمثل صادراتها 84.7% من الصادرات العالمية للنفط الخام.²

أدركت الدول المنتجة بسرعة صلابة وتوحيد موقفها هو الطريق الوحيد المتاح لرفع أسعار البترول، خاصة بعد النجاح اليسي التي فرضت فيه سيطرتها وتنفيذ قراراتها، بعدها تم عقد اتفاقيتين، الأولى في طهران 15 فبراير 1971، والثانية في طرابلس 20 مارس 1971، كان من أهم القرارات التي خرجت بها، زيادة السعر المعلن ورفع نسبة الأرباح إلى 55%، وبالفعل تم تنفيذ تلك القرارات، وكانت بداية لمرحلة فرضت فيها (OPEC) سيطرتها على الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الدول النامية المنتجة للنفط والسوق النفطية العالمية.³

ثانياً: تطور أسعار النفط في الفترة 1970 – 2008: إن هذه المرحلة من بداية السبعينات تعتبر من الفترات المميزة في تطورها وأهميتها وتأثير تلك التطورات على أسعار البترول في السوق الدولية للنفط. لقد برزت قوة (OPEC) في هذه المرحلة من خلال سيطرتها الانخفاضات الحادة في الأسعار وساهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها، ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينات حتى 2008 تعتبر بمثابة بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيه في السوق الدولية للنفط.

¹: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 197.

²: محمد أزهر السماك، زكريا عبدالحمد، مرجع سابق، ص: 233.

³: صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 259، 260.

1) تغيرات الأسعار خلال السبعينات والثمانينات: لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصص الضريبية، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.

نتيجة لظروف حرب تشرين التحريرية 1973، وفي 16/6/1973 اجتمعت أقطار الخليج العربي الست الأعضاء في الأوبك في الكويت، وأصدرت قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفوط الأوبك الخام من جانب واحد ونظراً لاستمرار الحظر النفطي العربي، فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية، قابله تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن بالتالي إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10.4 دولار للبرميل عام 1974، وفي شهر تموز 1977 عقد مؤتمر استوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل الخام إلى 12.6 دولار للبرميل، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب تشرين التحريرية، وارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى 29 دولاراً للبرميل وفي عام 1980 وصل إلى 36 دولاراً للبرميل. ولقد شهدت مرحلة الثمانينات تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلاً عام 1982 سعياً وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار لتصبح عند مستوى 27.5 دولاراً للبرميل عام 1985 بعد أن كان 28.1 دولاراً للبرميل عام 1984، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، ولكي تثبت الأوبك للعالم بأنها لا تزال قوة لا يستهان بها في سوق النفط، فقد قامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصاً فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987 إلى 17.7 دولاراً للبرميل، وعندما بدأت دول الأوبك بتجاوز الحصص انهارت الأسعار مرة أخرى إلى نحو 14.2 في عام 1988 ثم عادت وارتفعت إلى نحو 17.3 دولاراً للبرميل عام 1989.¹

2) تغيرات الأسعار من التسعينات حتى 2008: لم تكن أسعار النفط الخام طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة، فلقد كان عدوان العراق على الكويت مفاجأة للعالم أجمع، حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى 22,3 دولاراً للبرميل عام 1990، وقد تراجعت الأسعار عند استخدام الوكالة للطاقة

¹: نور الدين هرمز وآخرون، مرجع سابق، ص: 89، 90.

للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن الإفراج عن (33.75) مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي البترولي بمعدل 1.125 مليون برميل يومياً ولمدة شهر، ولقد لازم انخفاض أسعار النفط خلال السنوات 1993-1994 حيث انخفض سعر البرميل في عام 1994 إلى 15.5 دولاراً للبرميل، وإذا كان السعر قد انتعش خلال عام 1996 ليلعب 20.3 دولاراً للبرميل وحافظ على بعض الاستقرار، خلال عام 1997 عند مستوى 18.7 دولاراً للبرميل إلا أنه لم يلبث أن أخذ في الانهيار مسجلاً كمتوسط نحو 12.3 دولاراً للبرميل خلال عام 1998، وفي تموز 1999 عاد السعر لكي يرتفع إلى مستوى 17.5 دولاراً للبرميل، نتيجة لما تطوعت به دول الأوبك من خفض الإنتاج منذ آذار/1999 وساندتها بالخفض دول غير أعضاء في المنظمة مثل المكسيك وعمان وروسيا، ولقد شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2001 بنسبة 16% بمقارنة بمستويات العام الماضي حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 27.6 دولاراً للبرميل عام 2000، وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو 3,8 دولاراً للبرميل أي بنسبة 15.8% مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى 28.2 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 24.3 دولاراً للبرميل في عام 2002.

ونتيجة لتضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية ارتفعت أسعار النفط حيث ارتفع معدل سعر سلة أوبك بنحو 7.8 دولاراً للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003 حيث وصل معدل السعر إلى 36 دولاراً للبرميل في عام 2004. وإن معظم العوامل الجيوسياسية هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في العام السابق واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى 50.6 دولاراً للبرميل في عام 2005 وقد بلغ سعر برميل النفط حوالي 75 دولاراً للبرميل وذلك في إبريل 2006.¹

الجدول رقم(04) يوضح تطور الأسعار الأسمية والحقيقية من 1970 إلى 2008:

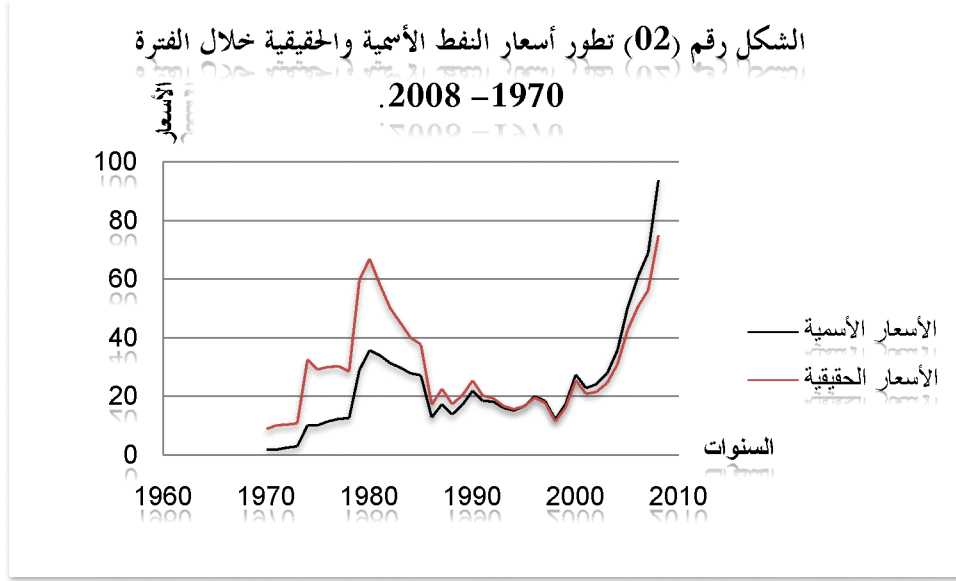
¹: نفس المرجع، ص: 92.

الجدول (04) أسعار النفط الأسمية والحقيقية من سنة 1970 إلى سنة 2008.

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي * 1995 = 100	السعر الحقيقي بأسعار 1995
1970	2.1	23.2	9.1
1971	2.6	24.7	10.5
1972	2.8	26.1	10.7
1973	3.1	28.2	11.0
1974	10.4	31.7	32.8
1975	10.4	35.3	29.5
1976	11.6	38.3	30.3
1977	12.6	41.5	30.4
1978	12.9	44.9	28.7
1979	29.2	48.7	60.0
1980	36.0	53.6	67.2
1981	34.2	58.6	58.4
1982	31.7	62.9	50.4
1983	30.1	66.4	45.3
1984	28.1	69.6	40.4
1985	27.5	72.5	37.9
1986	13.0	75.0	17.3
1987	17.7	77.4	22.9
1988	14.2	80.3	17.7
1989	17.3	83.6	20.7
1990	22.3	87.2	25.6
1991	18.6	91.1	20.4
1992	18.4	93.7	19.6
1993	16.3	96.0	17.0
1994	15.5	97.9	15.8
1995	16.9	100.0	16.9
1996	20.3	101.9	19.9
1997	18.7	103.6	18.0
1998	12.3	105.0	11.7
1999	17.5	105.9	16.5
2000	27.6	107.5	25.7
2001	23.1	109.6	21.1
2002	24.3	111.3	21.8
2003	28.2	113.1	24.9
2004	36.0	115.2	31.2
2005	50.6	117.5	43.0
2006	61.1	120.0	50.9
2007	69.1	122.3	56.5
2008	94.1	125.0	75.3

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، 2007، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAEPC)، www.oapec.org، ص: 58.

*: الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: أسعار النفط والنظام النقدي الدولي.

عند ارتفاع أسعار النفط في أواخر 1973 تعالت صيحات الدول الرأسمالية بأن هذا الإجراء من شأنه إحداث اضطرابات عنيفة في النظام النقدي الدولي، معللة بأن المدفوعات الضخمة التي ستترتب عن ارتفاع أسعار النفط ستسبب اختلال في موازين مدفوعات الدول الصناعية مما سيؤثر تأثيراً سيئاً على عملات هذه الدول، هذا بالإضافة إلى انتقال مركز الثقل المالي العالمي إلى الدول النفطية، وقبل أن تنترق إلى الوضع الذي وصل إليه النظام النقدي الدولي بعد الارتفاع التاريخي لأسعار النفط، سنلقي نظرة على حول النظام بعد الحرب العالمية الثانية.

أولاً: النظام النقدي الدولي 1945 - 1970: بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية القوية في العالم التي تعرف استقراراً لم يسبق عرفها تاريخ USA من قبل. وبفضل اتفاقية بريتون وودز الشهيرة والتي تم بموجبها تثبيت أسعار صرف العملات المختلفة بالذهب وهذا الأخير ثبتت قيمته مع الدولار على أساس 35 دولار للأوقية.

وبعد تحسن الوضع الاقتصادي للدول الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية شبه مدمرة، تضائل حجم ديونها، حيث ارتفع نصيبها من مجمل الصادرات الدولية يقابله هبوط نصيب USA، هذه الأسباب وغيره أدت إلى هروب رؤوس الأموال إلى الدول الأوروبية، وفي أواخر الستينيات أدى تراكم الدولار في أوروبا - اليورو ودولار - والنفقات الخارجية الأمريكية المتزايدة في كثير من المجالات، إلى اهتزازات في استقرار الدولار

الأمريكي كعملة أساسية للنظام النقدي الدولي، ولم تستطيع معدلات إنتاج الذهب أن تنمو بالدرجة التي تحقق الحاجة الدولية إلى سيولة نقدية أكبر وقد عرفت بأزمة السيولة النقدية في مارس 1968. قامت بريطانيا بتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني مرتين، مرة في عام 1949 ثم في عام 1967 بهدف تحسين وضعها التجاري الدولي.¹

ثانياً: النظام النقدي الدولي وارتفاع أسعار النفط بعد 1970: في أوائل السبعينيات اتخذت USA عدة قرارات متعلقة بالوضع النقدي الذي آل إليه الدولار، سببت حدوث انهيار النظام النقدي الذي وضعت أسسه في بريتون وودز 1945، ففي 15 أوت 1971 أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، تم في 18 ديسمبر من نفس العام تخفيض قيمة الدولار رسمياً بنسبة 7.89% بالقياس إلى الذهب، تم تخفيض آخر في 12 فبراير 1973 بنسبة 10%.

هذه القرارات وما رافقها من أحداث غيرت مجرى النظام النقدي الدولي من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم الحر.

لقد كانت الآثار الناجمة عن الاضطرابات والتغيرات عديدة نوجز منها:²

1. انخفاض القوة الشرائية لقيمة صادرات النفط الخام للدول المنتجة؛
2. انخفاض القيمة الحقيقية لاحتياطات الدول المنتجة وودائعها من الدولارات النفطية في البنوك الأجنبية؛
3. أدى العجز في موازين مدفوعات الدول الصناعية، إلى فرض قيود على حركة رؤوس الأموال، مما قلل من فرص حصول الدول النامية على قروض ومساعدات؛

كل هذه التطورات وغيرها دفعت بالدول النفطية المنضوية تحت (OPEC) بالسعي لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من هذه التداعيات، حيث درست (OPEC) قرارات عديدة من بينها رفع مستوى أسعار النفط لتعويض الانخفاض الحاد في القيمة الحقيقية للعوائد البترولية، وفي سنة 1974 توالى الأزمات النقدية والاضطرابات المالية في العديد من الدول الصناعية الكبرى، وتوجهت العديد من الدول نحو نظام الصرف المعوم، وقد ازداد الحال سوءاً خلال 1975 عندما أصيبت الدول النامية الغير نفطية بأضرار جسيمة جراء انهيار النظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى التضخم المستورد من الدول الصناعية، فعملت على تخفيض قيمة عملاتها كمحاولة لإيجاد نوع من التوازن في موازينها التجارية.

¹: محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 339.

²: نفس المرجع، ص: 341.

المطلب الثالث: تاريخ الصناعة النفطية في الجزائر وتطوراتها.

يشكل قطاع النفط ركناً هاماً في الاقتصاد الجزائري، ذلك أن تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه، فهو طبعاً موجود جيولوجياً منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة منذ العهد الفينيقي ثم الجهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك¹. وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات

واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور آثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلاً على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلاً في إنتاج المحروقات ومحفزاً على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

الفرع الأول: تطور الصناعة النفطية في الجزائر.

إن الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر، فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان). هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

أما تاريخ اكتشاف النفط الحقيقي، فلم يكن سوى عام 1956، عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئراً، وصعد منه مادة ورائحة كريهة متلف اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة، لتنهب ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.

يمكن تقسيم مراحل تطور الصناعة النفطية في الجزائر إلى مرحلتين:

أولاً: الصناعة النفطية في الجزائر قبل 1962: يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة استنزاف الثروة النفطية التي تزخر الجزائر بكميات هائلة منها، تبدأ منذ اكتشاف النفط الفعلي سنة 1956 إلى 1962، حيث كان هناك غياب كلي واضح من جانب السلطات الجزائرية في السيطرة على قطاع النفط الذي كان يحتكره الاستعمار الفرنسي بصفة عامة، والشركات الفرنسية بصفة خاصة.

إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال

¹ : Rabah MAHIOUT, *Le Pétrole algérien*, ENAP, Alger, 1974, p : 28.

الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.¹

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر. ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (Creps)، وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (CFP)، ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (SNREPAL)، وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80% من مساحة القطر الجزائري المقدرة بـ 2.381.741 كلم². ثم توالى الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962.

الجدول رقم (05) بنية الاستثمارات للفترة (59-62) مليون فرنك فرنسي

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع البترولي
1959	845	1345	1450
1960	1630	1500	1520
1961	995	2435	1230
1962	210	1720	920
المجموع	3680	7000	5120

Source : A.Benachou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982), Algérie: opu, 1982, p:03.

الجدول رقم (06) حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	المحروقات مليون فرنك	حصة المحروقات من الناتج الداخلي %
1958	2880	410	14
1960	4440	1490	34
1962	2740	1320	48

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص:15.

¹: عيسى مقلبد، مرجع سابق، ص:27.

الجدول رقم (07) بنية الصادرات

الوحدة: مليون فرنك فرنسي

البيان	الصادرات ا لإجمالية	صادرات المحروقات (%)
1959	3747	58
1960	3589	54
1961	3146	54
1962	3069	59

المصدر: عبد الله بلوناس، نفس المرجع، ص: 15.

ثانياً: الصناعة النفطية في الجزائر بعد 1962:

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لجمال الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31.

1. تأسيس شركة سوناطراك SONATRACH: لقد كان من مهام شركة سوناطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية. هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالمياً.

2. تأميم قطاع النفط: يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 1972/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل أولاً ثم التنقيب والإنتاج لاحقاً بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك. منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B. P.) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49% - 50% (الأولى من نوعها في الجزائر) بين سوناطراك وشركة "غيت" الأمريكية. وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و 65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع. ويمكن ملاحظة سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجدول أدناه:

الجدول رقم (08) نشاط سوناطراك في الإنتاج والاستثمار النفطي الوحدة: نسبة مئوية

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي لسوناطراك	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: نشرة صادرة عن شركة سونطراك 1972 باللغة العربية،

نقلا عن: بلقاسم ماضي، العوائد البترولية مشاكل وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، جامعة عنابة، 2007، ص:16.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم دعمت خلال المخطط الخماسي الثاني. وشهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد، أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 .

3. الانضمام إلى الأوبك (OPEC): أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط *OPEC* في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من عام 1960، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد والتي تستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له.¹ وجاء في المادة الأولى من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، وهي البلدان الخمسة: إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا.

ثم انضمت إلى المنظمة بعد ذلك دولة قطر (يناير 1961) ، ليبيا وإندونيسيا (يونيو 1962)، أبو ظبي (نوفمبر 1967)، الجزائر (يوليو 1969) ، نيجيريا (يوليو 1971)، الإكوادور (نوفمبر 1973) ثم الغابون (يوليو 1975) وقد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا وانضمت أخيرا أنغولا هذا العام (يناير 2007) وتشمل الآن على 13 عضوا .

وتملك *(OPEC)* احتياطات بترولية ضخمة وصلت إلى 73.4% من الاحتياط العالمي في سنة 1986 وحوالي 76.8% في سنة 1996 وحوالي 75.7% في سنة 2006.²

¹: Abdelkader Hammouche, *L'Autre OPEC*, OPU, Alger 1988. p. 174.

²: **British petroleum**, http://www.bp.com/statistical_review_full_report_2007. (25/05/2007).

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوروبية والأمريكية. وتهدف أن تصل بصادراتها من الغاز إلى ما 100 مليار متر مكعب بحدود 2010، ومن البترول (الخام والمكرر) إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون برميل يوميا.

الفرع الثاني: أثر أسعار النفط على العوائد البترولية.

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة. ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها. ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات¹.

وتطور الجباية البترولية تخللها أيضا فترات تراجعت فيها الضرائب النفطية في الموازنة العامة، فالضرائب النفطية التي كانت أقل من 20% خلال المرحلة السابقة لعام 1974، ارتفعت بأحجام كبرى في بداية الثمانينات حيث وصلت إلى 63% في سنة 1980، لتتخفف إلى أدنى مستوياتها نحو 26% عام 1987 بعد الأزمة النفطية، ثم عاودت الصعود من جديد مع التحسن الطفيف في أسعار النفط في بداية التسعينات إلى 49% سنة 1990، لتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 حوالي 73.7%.²

الجدول التالي يبين تطور العوائد من الصادرات النفطية الجزائرية من 1996 – 2008.

¹: عيسى مقلد، مرجع سابق، ص: 57.

²: إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، 1994، صص: 79 – 80.

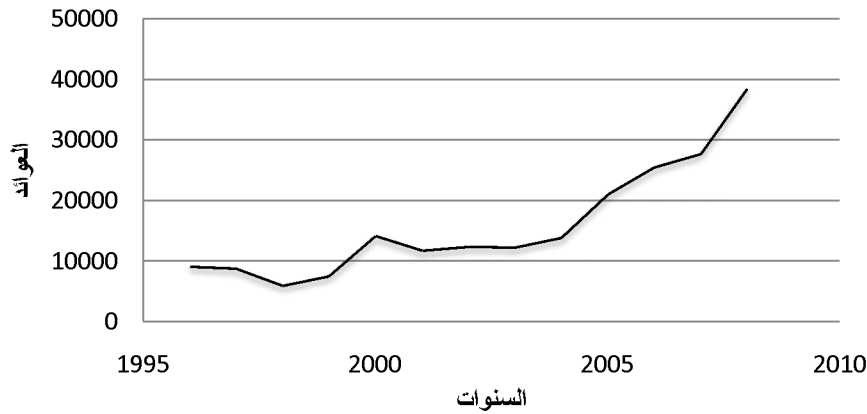
الجدول رقم (09) تطور العوائد النفطية وأسعار النفط.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	عوائد الصادرات النفطية
1996	9160
1997	8800
1998	5970
1999	7556
2000	14204
2001	11736
2002	12370
2003	12300
2004	13862
2005	21029
2006	25492
2007	27757
2008	38543

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2004، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (OAEPC)، www.oapec.org.

الشكل رقم (03) تطور عوائد النفط خلال الفترة 1996-2008



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الجدول أعلاه.

وبالرغم من التوجه السياسي والاقتصادي الجديد، ومع تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية النفطية أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لإنجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها¹:

1) برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية: زاد الإنفاق العمومي في الجزائر وارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة المتفشية، فقد فاقت المخصصات المالية 110 مليار دولارا في برامج من خمس سنوات حتى 2009؛

¹: عيسى مقلبد، مرجع سابق، ص: 84.

- 2) إنفاق في الجانب الاجتماعي: لتخفيف المعاناة وأهمها برامج السكن الذي وضعت الدولة هدف بناء مليون وحدة سكنية؛
- 3) استثمارات في قطاع البترول نفسه: وهو القطاع الذي يعرف تطوراً أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية بدخول سونطراك في مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية؛
- 4) زيادة النفقات العسكرية: ومشتريات الأسلحة، منها إبرام عقود مع الاتحاد السوفياتي فاقت 7 مليار دولار؛
- 5) تسديد الديون: بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب كل الفوائض المتراكمة في مشاريع استثمارية، فقد بلغت مجموع الديون التي سددتها الجزائر من 1985 حتى 2005 أي خلال عشرين سنة، حجم 117.9 مليار دولار منها ما يقرب 84 ملياراً هي حجم الدين الأساسي و 34 ملياراً تمثل الفوائد المترتبة عليها.

الفرع الثالث: تقنين قطاع النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية.

يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولاً ثم التنقيب والإنتاج لاحقاً بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك.

ومع أن هذا التأميم تحقق من الناحية القانونية فقط إلا أنه من الناحية العملية كان صورياً إذ تم تكوين الكونسورسيوم الإيراني من شركات الكارتل البترولي العالمي الذي أبقى على راية التأميم من الناحية القانونية دون السيطرة الفعلية على البترول.¹

ولذلك شكلت هذه النقطة محور خلاف في مناقشة قوانين المحروقات الجديدة التي ترمي إلى فتح المجال أمام الشركات الأجنبية، فمنذ سن القانون البترول الصحراوي سنة 1958 لم يتم إصدار مراسيم وقوانين جديدة بهدف تغيير وتحديد مناخ الاستثمار النفطي إلا بعد سنوات من التأميم، هذا التشريع الجديد الذي يعرف باسم " قانون البترول الصحراوي " المتمثل أساساً في بادئ الأمر " بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية " المنشأة بقانون 1957/01/10 و المصادقة بأمر رقم 58 - 1111 الصادر بتاريخ 1958/11/22، والمكمل بشروط تطبيقية بالمرسوم الصادر بتاريخ 1959/11/22 (والذي اتخذ كأساس عام له نظام للامتيازات مشابهاً لنظام الامتيازات التقليدي الذي كان سائداً حينذاك في الشرق الأوسط بما في ذلك مناصفة الأرباح).

ونظراً لما تضمنه قانون البترول الصحراوي من تسهيلات هامة، فقد قوبل صدوره بارتياح بالغ من قبل الأوساط الصناعية والمالية الأجنبية. ونتيجة لهذه التسهيلات وعلى إثر اكتشاف عام 1956 واكتشافات

¹: فريد النجار، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 51 .

1958، والآمال التي أثارها والتشجيع الذي أحدثه، فقد أهالت رخص التنقيب من شركات البترول الأجنبية. وما أن حل عام 1958 حتى تقدمت حوالي 28 شركة فرنسية وأمريكية أو ذات رأس مال مشترك (أمريكي فرنسي - أوروبي) بطلبات للحصول على رخص تنقيب.¹

في 18 مارس 1962 وقّعت اتفاقيات إيفيان التي وضعت حداً لحرب التحرير الجزائرية وفتحت الباب لاستقلالها. وبعد حصولها على استقلالها كانت المصالح البترولية تمثل نسبة هامة في الإنتاج التجاري وكانت فرنسا تملك 71,99 % من حجم الإنتاج ، و 17,86 % للشركات الأجنبية ، ولم تترك للجزائر سوى 10,15 % من الإنتاج الذي بلغ 20,6 مليون طن عند الاستقلال.²

وفي 19/10/1963، قدمت الحكومة الجزائرية طلباً بفتح المفاوضات إلى الحكومة الفرنسية، فرغم صعوبة هذه المفاوضات إلا أنها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 1965/07/29 يسمى "اتفاق الجزائر"، وكانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز و زيادة، سيطرتها على ثرواتها البترولية وتوسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها التفاوضية حينذاك.³

وبصفة عامة يمكن القول أن الأحكام الضريبية تم تنفيذها جذرياً إلى حد بعيد بحيث أصبحت تشبه تلك المطبقة على الشركات البترولية العاملة بالشرق الأوسط و ذلك وفقاً لما يلي :

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53% (بالنسبة لسنوات 1965، 1966، 1967) ثم إلى 54% (سنة 1968) ثم إلى 55% ابتداءً من سنة 1966 إلى غاية التأميمات (1971). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحكام غير مطبقة على المحروقات السائلة المصاحبة للغاز (المكثفات) و المحروقات الغازية؛
 - أخذ بعين الاعتبار سعر سقفي يدعى " القيمة المرجعية " متغير حسب موانئ التصدير لحساب الضريبة في حالة كون سعر البيع المتوسط السنوي أقل من هذه القيمة؛
 - إلزامية تطبيق معدل الإهلاك الخطي (الثابت) فقط وإلغاء الطرق الأخرى؛
- وتجدر الإشارة أن الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا لن يمس سوى المؤسسات الفرنسية، لذلك تم فيما بعد توسيع بعض الأحكام الضريبية على الشركات غير الفرنسية من خلال أمر صادر بتاريخ 1965/12/30 (رقم 65 - 317)، غير أنها لا تستفيد من نفس الضمانات المحددة في الاتفاق.

¹: عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت- لبنان، 1974، ص: 01.

²: يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1996، ص: 106، 113.

³: عاطف سليمان، مرجع سابق، ص: 68.

إن الجزائر التي عانت من أزمة اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من النفط، فبادرت ضمن هذا المنطق في أوت 1986 بإقرار القانون رقم 86-14 في مجال المحروقات وإقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي الدولي. غير أن أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات المنشور في الجريدة الرسمية العدد 50 في 19 جويلية 2005 الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل للنشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، بمعنى إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه سونطراك. وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية، وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب.

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض موادها لاحقا، رغم أنه ينص في المادة 3 من: "أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة"¹

إن الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ 2005/04/28 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وهو يهدف إلى تعديل مواد أساسية اعتبرها الكثيرون (بعد التعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر:²

- العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة 51% لسونطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك الحلقات العليا (المنبع) إلى آفاق 80%، بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم؛
- التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحب الامتياز والمتعاقد، (في تعديل للمادة 5 من القانون) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 50% (تعديل للمادة 68 من القانون) وهذا قبل الإعلان عن أية مناقصة، كما تصبح سونطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 50% ابتداء وقبل مباشرة الأشغال؛
- التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية *Superprofits* التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا

¹: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 50 الموافق 19 يوليو 2005

²: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 يوليو 2006، ص: 04.

للريميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى، (وهو تعديل للمادة 101 من القانون)، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سونطراك وشركائها الأجانب.

الفرع الرابع: الاقتصاد النفطي بين التجربة النرويجية والمرض الهولندي.

تعرض الدول المصدرة للمواد الأولية (النفط خصوصاً) لظاهرة تعرف بالمرض الهولندي، وهو تعبير يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما.¹ فقد شهدت هولندا في الستينات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال وعلى غير ما كان متوقفاً كان لهذا التطور الإيجابي الجلي، انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية) أكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم "المرض الهولندية". فالداء الهولندي هو "الاعتماد الشديد على عوائد مورد طبيعي على حساب نشاطات اقتصادية وقطاعات أخرى تم تهميشها"²

وبالرغم من أن المرض أربط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي فإنه يمكن أن يحدث من أي تطور ينتج عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر. إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي في الاقتصاد التدريجي عن أهم قطاعين وهما الزراعة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة.

فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع الأخرى (خارج المحروقات)، بسبب أن الأخيرة، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو يستقطب العمالة بما يمنحه من أجور مرتفعة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها. وهذه الظاهرة التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعا زراعي و قاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلا ومنها حالة الجزائر.

إن تطور قطاع النفط أدى إلى تفاقم الثنائية الاقتصادية *Dualisme économique* حيث أصبحت قطاعات التصدير (وهي النفط) تحظى بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، وتحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلي الحاجات الاستهلاكية المحلية.

¹: بلعوز بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص: 94.

²: أويستن نورينج، التجربة النرويجية في التوزيع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي-الامارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 196.

إننا ليس بصدد مناقشة فكرة "الداء الهولندي" بقدر ما نريد التركيز على التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي، والقضية هي: كيف يمكن في النهاية تطبيق النموذج النرويجي للتنوع الاقتصادي على الاقتصاديات النفطية، أي تطوير قاعدة صناعية أوسع؟

إن ما نستخلصه من التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي باعتبارها نموذجاً مثالياً عصرياً لمو خير دليل على أنه يجب أن يسود شعور وإيمان وقناعة وطنية بأنه على الدولة والمجتمع النفطي الدخول في مرحلة التنوع الاقتصادي للخروج بالاقتصاد من دائرة التطور الاقتصادي الوهمي والرفاهة الاقتصادية المبنيان على أسس هشة مثل ما تعيشه دول الخليج العربي.

إن نجاح النرويج في تحقيق محتوى محلي عالٍ يرجع بشكل كبير إلى سياسات الحكومة التي شجعت عمليات الشراكة بين الشركات الأجنبية والمحلية، وجعلت إجراء البحوث إلزامياً، وهذا كان من شأنه ضمان أن تكون التقنية التي طورت في النرويج الأفضل في نوعها. ومنذ عام 1970 اعتبرت الحكومات المتعاقبة هذا الأمر أساسياً لتعزيز المنافسة في الصناعة النفطية.

تفيد الفرضية التي وضعها جيفري زاكس (*Jeffrey D.Sachs*) وأندرو فارنر (*Andrew M.Waner*) بأنه يمكن عملياً تجنب لعنة المورد المترافقة مع التعرض لمخاطر عالية بالنسبة للبلدان التي تحصل حكوماتها على الربح الاقتصادي لأن إنفاقها بعد التكيف مع عوامل أخرى ذات صلة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على نحو بارز في الاقتصاديات التي يغلب فيها الاعتماد على الموارد، مما يهدد تنافسية أجزاء الاقتصاد التي لا تقوم على المورد.¹

لم يكن لدى النرويج قبل عام 1970 نفط محلي أو صناعة خدمات نفطية محلية، ولكن كان هناك إجماع بأن على البلاد تطوير مثل هذه الصناعة. ونظراً إلى أن قوى السوق وحدها لا تكفي، عدتدخل الحكومة أمراً لا غنى عنه، واشتملت عملية الترخيص في مرحلة مبكرة على مشاركة الدولة بتأسيس شركة نفط وطنية، فأُسست شركة "شتات أويل" (*Statoil*) وألزمت الحكومة النرويجية شركات النفط الأجنبية باستخدام السلع والخدمات المحلية، والاستثمار في المشروعات الصناعية المشتركة ونقل المعرفة.² ومع أن سياسة المشروعات لم تكن ناجحة، إلا أن سياسة المشتريات أدت سريعاً إلى رفع المحتوى المحلي في الصناعة النفطية إلى مستويات عالية كما أسهمت سياسة نقل المعرفة في إحداث التغيير التقني الذي خفض التكاليف على نحو معتبر، ورسخ النرويج رائداً من رواد التقنية النفطية. وبالعودة إلى الوراء يبرز التساؤل هنا حول ما إذا كانت حماية هذه الصناعة الوليدة ضرورية حينذاك أم أن قوى السوق كانت كفيلة بإعطاء نتائج مماثلة سريعاً؟

¹: أويستن نورينج، مرجع سابق، ص: 196.

²: أويستن نورينج، مرجع سابق، ص: 193.

لقد مثلت سياسة الترويج النفطية من بداية السبعينات إلى أواسط التسعينات حالة نظامية بشكل معقول لحماية الصناعة الوليدة، ومن المتعارف عليه أن الصناعة الوليدة تحميها التعريفات. وربما كانت قوانين الحكومة الترويجية، لجيل مضى، أكثر فاعلية من التعريفات كأدوات للتدخل الاقتصادي.

المبحث الثاني: العوامل المحددة للأسعار في السوق البترولية.

من البديهيات المعروفة اقتصادياً إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة. حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن *Equilibrium State* *Market Price*، كما يسمى هذا السعر الذي يحدث عنده الاستقرار بالسعر التوازني أو سعر السوق. وإذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة، وحاولنا تطبيق هذه المبادئ النظرية لتحديد سعرها، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة، وهذا ما لاحظناه في تعرضنا للتطور التاريخي لأسعار النفط بتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية، بغية تحقيق أغراض ومصالح اقتصادية، مجسدة ذلك في شكل تنظيمات دولية لعبت ولحد الآن دور كبيراً كعامل مؤثر في السوق النفطية.

المطلب الأول: العرض والطلب على البترول.

على الرغم من تقلب السوق النفطي خلال العقد الماضي، لكنه أبدى محدودية في العرض وفي المقابل زيادة مضطردة في الطلب، ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه، وتشير تقديرات المؤسسات المختصة في شؤون النفط إلى استمرار انحسار العرض مع ارتفاع الطلب بنحو 50% حتى نهاية 2030.

الفرع الأول: العرض البترولي.

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل. وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك، بالنسبة لتحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ويلعب التخزين الاستراتيجي أحياناً، الذي تقوم به الدول المستهلكة للنفط وشركائها دوراً في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، لكن هذا الدور يقتصر على المدى القصير ليصبح المدى الطويل معتمداً في الأساس على الاعتبارات السابق ذكرها.

لقد تطور انتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الانتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم. كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.¹ على المستوى الأقليمي يتوزع انتاج النفط الخام في الوقت الحاضر بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً تليها أفريقيا وأمريكا اللاتينية الصين وآسيا. والجدول التالي يبين عشرة دول الأولى في الانتاج والتصدير والاحتياطي النفطي.

الجدول رقم (10) الدول العشر الأولى في الانتاج والتصدير والاحتياطي النفطي. الوحدة: مليون ب/ي

الانتاج في جوان 2008 (م. ب. ي)	التصدير في 2007 (م. ب. ي)	الاحتياطي (النسبة إلى المجموع)
روسيا	السعودية	السعودية 21.3%
السعودية	روسيا	ايران 11.2%
الولايات المتحدة	الإمارات	العراق 9.3%
الصين	النرويج	الكويت 8.2%
إيران	ايران	الامارات 7.9%
كندا	الكويت	فنزويلا 7.0%
المكسيك	فنزويلا	روسيا 6.4%
الإمارات	نيجيريا	ليبيا 3.3%
الكويت	الجيريا	كزخستان 3.2%
العراق	المكسيك	نيجيريا 2.9%

المصدر: المجموعة المالية سامبا، التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، السعودية العربية، سبتمبر 2008، متاح على: www.samba.com، ص: 24.

وفي صناعة النفط تجرى التفرقة في مفهوم العرض بين تعبيرين، أولهما القدرة الانتاجية للنفط (*oil productive capacity*) وثانيهما انتج النفط. ويقصد بتلك التفرقة ابراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة احتياطية مغلقة (*shut-down or reserve capacity*) لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، كما حدث عند إغلاق قناة السويس في سنة 1956 وحرب الخليج 1990 إذ قامت السعودية الامارات وفنزويلا بتشغيل آبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض النقص الذي عرفته السوق النفطية نتيجة الانتاج في العراق والكويت.

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الانتاجية من نحو 49 م. ب. ي عام 2002 إلى 66 م. ب. ي عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة (*EIA*) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقاً. ويستعرض الجدول التالي مراحل تطور الزيادات في إمداد النفط الخام من الدول التي ليست عضواً في الأوبك إلى 2010.

¹: المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، متاح على: www.arab-api.org/develop_1.htm، ص: 07.

الجدول رقم (11) أهم الزيادات في الامداد النفطية (بما فيها سوائل الغاز الطبيعي) حتى 2010.

الوحدة: ألف برميل يومي

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
10.950	10.600	10.450	10.250	9900	9500	9160	8460	روسيا
2100	2000	1900	1800	1600	1190	990	880	أنجولا
2500	2480	2300	2150	2080	200	1790	1770	البرازيل*
2050	1850	1650	1475	1400	1270	1185	1026	كازخستان
1100	960	900	600	575	395	310	310	أذربيجان
720	670	620	570	520	400	330	270	السودان
3325	3275	3225	3175	3125	3075	3085	3000	كندا
22.745	21.835	21.045	20.020	19.200	17.830	16.850	15.716	المجموع

المصدر: مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية: تأثيرها على النمو الاقتصادي، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة، 2007، ص: 239.

الفرع الثاني: الطلب النفطي العالمي.

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها بالأسعار المقابلة لها. ويظهر قانون الطلب تلك العلاقة العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما انخفض سعرها وتنقل هذه الكميات كلما ارتفع سعرها.

أولاً: مفهوم الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في اسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتؤثر في الطلب على النفط.¹

وهنا يحق لنا أن نتساءل إلى أي حد يمكن أن تنطبق مفاهيم النظرية الاقتصادية على سوق النفط. باعتبارها سلعة ليست حرة بالمعنى التقليدي. وهي علاوة على تأثيرات قوى السوق تخضع لحسابات استراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة. كما أنه مورد قابل للنضوب، وإن العالم يحضر لانتاج البدائل في المرحلة المقبلة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الطلب على النفط: يتوقف حجم الطلب على الطاقة في أي مجتمع على العوامل التالية:¹

* بما فيها إنتاج وتصدير الكحول.

¹: حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص: 125.

1) **السعر:** حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير سعر أية سلعة يكون عكسياً على الكميات المطلوبة منها. مع الأخذ بعين الاعتبار، إن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظراً لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري. ويؤكد ذلك أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار ولم تستطع الدول الصناعية من تقليص استهلاكها بنسبة مهمة، واحتاجت إلى خمس سنوات لكي تكيف إقتصادها للاعتماد على الطاقة البديلة.

2) **أسعار السلع البديلة:** حيث يظهر أثر هذا العامل في الطلب على النفط، لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل الغاز والطاقة الذرية والكهرباء... إلخ. فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلا زيادة الطلب على النفط. أما انخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من الزيت.

3) **متوسط دخل الفرد:** يتناسب الطلب على الطاقة طردياً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي. كما أن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي. الأمر الذي تنعكس آثاره على مزيد من الطلب على الطاقة لأغراض تطور المجتمع.

4) **هيكل الانتاج:** على العموم تكون الدول الصناعية أكثر استهلاكاً للطاقة من الدول النامية. ويرجع ذلك جزئياً إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان.

5) **المناخ:** حيث يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة. فالطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ البارد شتاءً والحار صيفاً. بينما تقل الحاجة إلى الطاقة في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط.

6) **القوانين واللوائح التنظيمية:** وهي عبارة عن وسائل إجرائية تستخدمها الدول في ترشيد استخدام الطاقة. وبالتالي تؤدي إلى تقنين الاستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على مصادر الطاقة.

ثالثاً: قياس التغير في الطلب على النفط: تعرف المرونة على أنها نسبة التغير النسبي في المتغير التابع إلى التغير النسبي في المتغير المستقل. أي أن المرونة تعبر عن درجة حساسية المتغير التابع إلى المتغير المستقل.² إن أهمية قياس المرونة يأتي من خلال إمكانية تقدير الطلب على سلعة معينة عبر تقدير المرونات المختلفة للطلب وذلك بالرجوع إلى مبادئ الاقتصاد الجزئي وهي ثلاثة أنواع:

1) **مرونة الطلب السعرية (Price Elasticity of Demand):** ويمكن تعريف مرونة الطلب السعرية، بأنها مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة، وذلك عندما يتغير سعر السلعة بنسبة 1%.³ ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

¹: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 157.

²: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 159.

³: شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، دروس في الاقتصاد الجزئي، متاح على: WWW.RR4EE.NET، ص: 02.

$$\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير النسبي في السعر}} = \text{مرونة الطلب السعرية}$$

$$\varepsilon_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P} \quad \text{وباستخدام الرموز:}$$

$$\% \Delta P = \frac{(P_2 - P_1)}{(P_2 + P_1)} \quad \text{و} \quad \% \Delta Q_d = \frac{(Q_{d2} - Q_{d1})}{(Q_{d2} + Q_{d1})} \quad \text{حيث أن:}$$

➤ أنواع مرونة الطلب:

- تختلف مرونة الطلب السعرية وذلك حسب نوع السلعة، أي أن درجة المرونة تعتمد على مقدار التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقارنة مع مقدار التغير النسبي في سعر السلعة وهي:¹
- طلب مرن (*Elastic Demand*): وتكون درجة استجابة الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في السعر، وبالتالي يكون معامل في هذه المرونة (ε_d) في الحالة أكبر من واحد صحيح. وهذا يعني أنه عند ارتفاع السعر بنسبة 10% مثلاً، فإن الكمية المطلوبة تنخفض بنسبة 15%.
 - طلب غير مرن (*Inelastic Demand*): وتكون درجة استجابة الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة (ε_d) في هذه الحالة أقل من واحد صحيح. وهذا يعني أنه عند ارتفاع السعر بنسبة 10% مثلاً، فإن الكمية المطلوبة تنخفض بنسبة 5%.
 - طلب أحادي المرونة (*Unitary Elastic Demand*): وتكون درجة استجابة الكمية المطلوبة مساوية للتغير النسبي في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة (ε_d) في هذه الحالة مساوياً لواحد صحيح. وهذا يعني أنه عند ارتفاع السعر بنسبة 10% مثلاً، فإن الكمية المطلوبة تنخفض بنسبة 10%.
 - طلب عدم المرونة (*Perfectly Inelastic Demand*): في هذه الحالة، فإن الكمية المطلوبة من السلعة لا تستجيب للتغير في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة (ε_d) مساوياً للصفر.
 - طلب لا نهائي المرونة (*Perfectly Elastic Demand*): في هذه الحالة، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تستجيب للتغير في السعر بدرجة كبيرة جداً، وبالتالي يكون معامل المرونة (ε_d) مساوياً لما لا نهاية ($\varepsilon_d = \infty$).

¹: شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 03.

الجدول رقم (12) الأنواع المختلفة لمرونة الطلب السعرية.

معامل المرونة	التغير النسبي	نوع المرونة
$ e_d > 1$	$\% \Delta Q_d > \% \Delta P$	طلب مرن
$ e_d < 1$	$\% \Delta Q_d < \% \Delta P$	طلب غير مرن
$ e_d = 1$	$\% \Delta Q_d = \% \Delta P$	طلب أحادي المرونة
$e_d = 0$	الكمية المطلوبة لا تستجيب للتغير في السعر	طلب عديم المرونة
$e_d = \infty$	الكمية المطلوبة تستجيب بشكل هائل للتغير في السعر	طلب لا نهائي المرونة

المصدر: شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 05.

والملاحظ في سوق النفط أن الطلب على النفط ضعيف المرونة في فترة الأجل القصير، طالما أم معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح نظراً لأهمية النفط باعتبارها سلعة ضرورية، كما يصعب التحول إلى البدائل الأخرى في فترة الأجل القصير.

كما تشير دراسات تطور أسعار النفط إلى أن سعر برميل من النفط قد ارتفع بعد حرب أكتوبر 1973 من 2.59 دولار إلى 11.65 دولار في عام 1974 أي تضاعف أربع مرات ولم يحدث انخفاض في الكميات المطلوبة أكثر من 1%.¹ وبذلك نجد أن المرونة السعرية للطلب تميل إلى الانخفاض في فترة الأجل القصير، أي أن المستهلك يكون مضطراً إلى إستهلاك نفس الكمية أو أقل قليلاً، وذلك لصعوبة التحول إلى البدائل بصورة مفاجئة بل يحتاج بعض الوقت، لارتفاع تكاليفها في الوقت الحاضر.

2) مرونة الطلب الدخلية (*Income Elasticity of Demand*):

ويتم استخدام مرونة الطلب الدخلية لقياس مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في دخل المستهلك. وبما أن الدخل (*Income*) يعتبر من محددات الطلب، فإن تغير دخل المستهلك قد يؤدي إلى زيادة، انخفاض، أو ثبات الكمية المطلوبة من السلعة، وذلك حسب نوع السلعة ويمكن حساب المرونة الدخلية للطلب كما يلي:

$$\varepsilon_i = \frac{(\% \Delta Q_d)}{(\% \Delta I)}$$

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن علاقة الدخل بالكميات المطلوبة من السلعة المختلفة تتوقف على نوع السلعة. هل متدنية (رديئة) أو عادية، فإذا كانت السلعة رديئة كان معامل المرونة سالباً، وبالعكس إذا كانت السلعة عادية فإن معامل المرونة الدخلية يكون موجباً.

¹: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 161.

أما بخصوص علاقة مرونة الطلب الدخلية لسلعة كالنفط، فإن معامل المرونة يكون موجباً للتعبير عن العلاقة الايجابية بين الدخل والكميات المطلوبة من النفط.

ويمكن توضيح ذلك بمثال واقعي. عندما ازداد معدل الاستهلاك العالمي للنفط قبل عام 1973، حيث ازدادت الكميات المطلوبة منه بنسبة 7.5% بالوقت الذي لم يطرأ أي تغيير في مستوى الأسعار. والسبب في ذلك يعود إلى ازدياد الدخل القومي حيث تطور النمو الاقتصادي للدول المستهلكة بنسبة 5% خلال الفترة، فكان معامل المرونة كالتالي:

$$1.5 = \frac{7.5}{5} = \text{معامل مرونة الطلب الدخلية}$$

وهذا يعني أن الكميات المطلوبة من النفط تتأثر بصورة كبيرة بمستوى الدخل.

3) مرونة الطلب التقاطعية (Cross-Price Elasticity of Demand):

هي مقياس التغير الحاصل في الطلب على النفط عندما تتغير أسعار أنواع الطاقة البديلة الأخرى مثل الطاقة النووية والكهربائية والشمسية... الخ، غير أن هذه البدائل تعد في الوقت الحاضر بدائل علمية وليست اقتصادية. على اعتبار أن تكلفة استخدام البدائل عاية جداً وهو ما يجعلنا نعتقد في الوقت الحاضر أن المرونة التبادلية تساوي صفراً.

ويمكن التمييز في هذه الحالة بين ثلاثة أنواع من السلع في هذا المجال وهي:

- ✓ السلع المكملة (Complements): وهي السلع التي تقل الكمية المطلوبة من احدها عند ارتفاع سعر الأخرى وتكون مرونته التقاطعية سالبة. $(\epsilon_{x,y} < 0)$
- ✓ السلع البديلة (Substitutes): وهي السلع التي يمكن لأحدها أن تحل محل الأخرى كالشاي والقهوة مثلاً، وتكون مرونتها التقاطعية موجبة. $(\epsilon_{x,y} > 0)$
- ✓ السلع المستقلة (Independent): وهي السلع التي لا ترتبط ببعضها البعض حيث أن التغير في سعر أحدها لا يؤدي إلى تغير الطلب على السلعة الأخرى، ويكون معامل مرونتها مساوياً للصفر. $(\epsilon_{x,y} = 0)$

الفرع الثالث: نماذج التنبؤ بالطلب على النفط.

تختلف النماذج (Models) المستخدمة في دراسات التنبؤ بالطلب على النفط تبعاً لمدى تعقد الدراسة واستعداد الجهة القائمة بها للاتفاق عليها بغية التوصل إلى أدق النتائج الممكنة. في ضوء ما تقدم سنحاول الآن أن نصف بايجاز ثلاثة من النماذج المستخدمة في دراسات التنبؤ بالطلب على الطاقة والنفط خصوصاً.

أولاً: النموذج الأوروبي القديم: قامت بهذه الدراسة لجنة الطاقة التابعة لمنظمة (OECD) خلال الخمسينات وذلك باستخدام عدة طرق بديلة من بينها ربط احتياجات الطاقة في المستقبل باننتاج القومي الاجمالي، وقد قامت اللجنة بتوفيق منحني لكل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي من الطاقة في تسع من دول أوروبا الغربية عام 1950. وبعد أن أخذت في الاعتبار الأسعار النسبية للطاقة ودرجة التصنيع في الدول التسع، بينت الدراسة أنه في المدى الطويل يبلغ معامل مرونة استهلاك الطاقة، معبراً عنه بقسمة معدل النمو في متوسط استهلاك الفرد من الطاقة على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، نحو 1.39¹. وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\log E = \log K + 1.39 \log GNP - 0.14 \log P + 1.70 \log I$$

Where E = Energy Consumption

GNP = Gross National Product

P = Relative Price of Energy

I = Degree of Industrialization (value added by Industry GNP)

K = Konstant

ومن ثمّ أنتهت الدراسة إلى افتراض أن هذا المعامل سوف يرتفع من 0.80 إلى 1.39 كلما انخفض معدل التحسن في كفاءة الطاقة المستخدمة، ولذلك استخدمت معامل 0.86 خلال الفترة التي تغطيها الدراسة وهي 1960-1975.

ثانياً: نموذج أمريكي حديث: تطورت في الوقت الحاضر أساليب النمذجة (Programming) والتحليل الرياضي بفضل التقدم الفني الذي طرأ على الحاسبات الالكترونية بحيث صار من الممكن استخدام عدد من الحاسبات الشخصية (PC) لبناء نظام معقد مثل ما تستخدمه هيئة معلومات الطاقة الأمريكية ويعرف باسم (National Energy Modeling System)، (NEMS) على محاكاة نموذجية لسلوك أسواق الطاقة وتفاعلها مع الاقتصاد الأمريكي، وذلك بهدف تحقيق توازن عام لعرض وطلب الطاقة على مستوى كل إقليم إحصائي (Census Vision) من الأقاليم التسعة التي تنقسم إليها الولايات المتحدة. ويستخدم (NEMS) لاختبار أثر العوامل المرتبطة بالطاقة والاقتصاد والبيئة والأمن على الولايات المتحدة في ظل افتراضات بديلة حول سياسات الطاقة وأسواقها. ويتم تحديث تكل التنبؤات سنوياً بحيث يمكن إدخال تأثير ما يستجدن تغييرات في مكونات النظام سنوياً لتحسين كفاءته وزيادة دقته. ويعتبر النظام مركباً متكاملأ إذ يتكون من مجموعة من النماذج الفرعية التي يتم تركيبها في إطار منظومة متجانسة لكي يتفاعل بعضها مع بعض ويستمر التفاعل إلى أن يتحقق التوازن العام للنظام.

¹: حسين عبدالله، مرجع سابق، ص: 108.

ثالثاً: نموذج عالمي: قامت وكالة الطاقة الدولية (IEA) بتطوير نظام للتنبؤ بالطاقة على المستوى العالمي في المدى الطويل حتى عام 2020، وتقوم الوكالة بتحديثه كل عام في ضوء ما يستجد من تغير في المعلومات والبيانات والافتراضات التي يبني عليها النظام، ويستخدم كوسيلة لتحليل ما يلي:

- التنبؤ باتجاهات الطاقة على المستوى العالمي؛
- تأثير سياسة حماية البيئة على استهلاك الطاقة؛
- الآثار المنعكسة من السياسات أو من التطور التقني؛

ويتكون النظام العالمي، والذي يعتمد على الاقتصاد الرياضي، من أربعة نماذج فرعية يغطي أولها الطلب النهائي، ويغطي الثاني توليد الكهرباء وغيرها من أنشطة تحويل الطاقة، بينما يغطي الثالث عرض الوقود الحفري، ويغطي الرابع التجارة في صكوك المبتعثات.

رابعاً: نموذج OPEC: تقوم منظمة أوبك منذ عدة سنوات بتقديم رؤيتها لآفاق المشهد النفطي العالمي على المدى المتوسط والطويل من خلال تبنيها لسيناريوهات خاصة بها تتصل بمعادلة الطلب والعرض أو الامداد العالمي في أسواق النفط العالمية، وذلك باستخدام النموذج الاحصائي الخاص بها منذ عام 1990 والمعروف تحت مسمى "نموذج أوبك للطاقة العالمية OPEC World Energy Model"

الفرع الرابع: الاحتياطات النفطية العالمية.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن إستخلائه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف¹. ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، ويعرف بأنه المعروف والمؤكد من كميات النفط في باطن الأرض وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضاً وطولاً وسمكاً، ويمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف نعرض فيما الأكثر شيوعاً منها وهي:²

1. الاحتياطي المثبت (المؤكد): هو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى امكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية وبالظروف الاقتصادية والتقنية المتوافرة.
2. الاحتياطي المرجح وجوده: هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من احتياطها الثابت سواء سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من الامتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط، أو الكميات التي يمكن استخلائها نتيجة تطبيق

¹: المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق، ص: 05.

²: نفس المرجع والصفحة.

وسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الانتاجي بعد، والتي توجد دلائل على احتوائها للنفط.

3. الاحتياطي الممكن: هو مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده والكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة والممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله.

4. الاحتياطي المحتمل: هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها، واستخلاصها من المكامل التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض. والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموساً خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي اضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت. فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات من حوالي 644 بليون برميل 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل 2005 وقد بلغ 1.15 تريليون برميل سنة 2007 وحوالي 1.16 تريليون برميل سنة 2008. والجدول التالي يبين حجم ونسبة الاحتياطي النفطي العالمي والعربي و OPEC و OAPEC خلال (1996-2008) الوحدة (مليون برميل يومي).

الجدول رقم (13) احتياطي النفط العالمي والعربي و OPEC و OAPEC خلال 1996-2008

السنة	الاحتياطي العالمي	الاحتياطي العربي	%	احتياطي OPEC	%	احتياطي OAPEC	%
1996	1048.54	643.00	61.43	818.66	78.08	633.60	60.43
1997	1051.18	643.66	61.23	821.48	78.15	634.16	60.33
1998	1052.24	644.01	61.20	817.62	77.70	634.31	60.28
1999	1032.79	643.42	62.46	818.78	79.28	635.46	61.53
2000	1035.50	633.66	62.13	821.04	79.29	633.66	61.19
2001	1081.65	652.52	60.30	847.91	78.40	641.81	59.30
2002	1113.48	652.42	58.60	881.68	79.20	641.90	57.60
2003	1126.60	658.34	58.40	890.73	79.10	647.96	57.50
2004	1129.39	661.97	58.60	896.67	79.40	651.59	57.70
2005	1153.86	664.49	57.60	904.25	78.40	654.59	56.70
2006	1138.90	668.43	58.70	913.86	80.20	654.73	57.50
2007	1153.67	669.69	58.00	927.06	80.40	655.99	56.90
2008	1164.30	672.08	57.70	939.04	80.70	658.58	56.60

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، 2000-2005-2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.oapec.org

المطلب الثاني: دور التنظيمات الدولية للطاقة في السوق النفطية.

إن الظروف والمداخلات والأحداث التي الناتجة عن الشركات النفطية العالمية الاحتكارية لمدة تجاوزت نصف قرن وكذلك بالنسبة لممارسات الدول النفطية خلال السبعينات وما نتج عنها من تغير في موازين القوى، كل هذه التطورات في السوق النفطية عجلت باتجاه تنظيم مجهودات الدول النامية والدول الصناعية عبر منظمات دولية من شأنها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان.

ومن أهم هذه المنظمات الدولية الاقليمية :

- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).
- الوكالة الدولية للطاقة (AIE).
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC).

الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

لم تزل منظمة الدول النامية من الاهتمام في الدوائر الغربية، سواء الاعلامية أو الرسمية أو الاكاديمية منها، ما حظيت به منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

أولاً: نشأة المنظمة: تم إنشاء (أوبك) في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمس دول هي: السعودية، العراق، الكويت، فترويلا، إيران. وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية والتي شاركت فيه كل من إيران وفترويلا بصفة مراقب، وفي الاطار السياسي نالت العديد من الدول استقلالها (منها دول منتجة ومصدرة للبترول) ، أما الاطار الاقتصادي فقد أدت عملية بناء أوروبا واليابان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، إلى تزايد الطلب على البترول، وخصوصاً من منطقة الشرق الأوسط القريبة من أسواقها وذات الاحتياطي والقدرات الانتاجية العالية ففي عقد الخمسينات تضاعف الطلب العالمي وتضاعف معه الانتاج من الشرق الأوسط.

وكان اجتماع بغداد المشار إليه لغرض التشاور بين الدول بين الدول المشاركة حول أفضل السبل لمواجهة قيام الشركات، وقد كان الطرف السياسي آنذاك بمثابة الحافز للتعجيل بالاتفاق، بهدف وضع اهداف موحدة، التي نص عليها دستور المنظمة فيما بعد وهي:¹

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجموعة؛

¹: ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحوث إقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008، ص: 73.

- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛
- الاهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات إقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.
- ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة أوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعها ليبيا واندونيسيا عام 1962، الامارات العربية المتحدة عام 1967، والجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، ثم الاكوادور عام 1973 ثم الغابون في عام 1975* وهكذا فإن المنظمة تضم في عضويتها حالياً إحدى عشرة دولة ومقرها فيينا النمساوية.

ثانياً: أجهزة المنظمة: يتكون الهيكل التنظيمي الأساسي للمنظمة على النحو التالي:

- 1) المؤتمر الوزاري: زهو السلطة العليا فيها، ويتكون من وزراء الطاقة والبترول للدول المعنية، وأصبحت اجتماعاته تعقد كل ربع سنة بعد أن كان اجتماعين في السنة ويصادق على القرار بحضور ثلاث أرباع الأعضاء، ويرأسه كل عام وزير من وزراء الطاقة والبترول للبلدان المعنية حسب الترتيب الأبجدي.
- 2) مجلس المحافظين: يدير شؤون المنظمة ويشرف على قرارات المؤتمر الوزاري ويجتمع على الأقل مرتين في السنة، وتصح اجتماعاته بحضور ثلثي الأعضاء المحافظين الممثلين عن كل دولة عضو.
- 3) الأمانة العامة: وتتكون من مجموعة من الإدارات التي تتولى الأعمال التنفيذية للمنظمة برئاسة الأمين العام الذي يعين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، وإذا لم يتفق الأعضاء عليه يعين لمدة سنتين بالتناوب.
- 4) اللجنة الاقتصادية: تتكون من مجموعة الخبراء إقتصاديين تقومون بمعاونة المنظمة في متابعة السوق العالمية للنفط، وإعداد تقارير وتحليلات للسوق النفطية بهدف تحقيق استقرار اسعار النفط.
- 5)

ثالثاً: أهم وأبرز المحطات الهامة في مسيرة أوبك:

مرت المنظمة بعدد من المحطات الأساسية بين ستينات القرن الماضي وبدايات القرن الواحد والعشرون نبرزها كما يلي:

- عقد الستينات: شكلت هذه المرحلة فترة تأسيس وتكون المنظمة من دول نامية لها نفس التوجهات والتطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية، وتشكيل سكرتارية المنظمة التي نقل مقرها من جنيف إلى فيينا.

*: إلا أن الاكوادور والغابون قررتا الانسحاب من المنظمة عامي 1992، 1994 على التوالي.

- **عقد السبعينات:** تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنضوية تحتها من الامساك بزمام الأمور فيما يتعلق بحجم الانتاج الفطفي. وقد عرفت هذه الفترة أزميتين ارتفعت خلالها أسعار النفط، الأولى عام 1973 والثانية عام 1979.
 - **عقد الثمانينات:** شهدت بداياتها ارتفاع في الأسعار ثم ما لبث أن انخفضت بشكل حاد 1986 وعرفت بالأزمة النفطية الثالثة، نتيجة عدم التزام دول المنظمة بسقف الانتاج المحدد وفي عام 1988 أخذت الدول موقف جماعي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.
 - **عقد التسعينات:** شهد هذا العقد الأزمة النفطية الرابعة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد مما حدا بالمنظمة إلى رفع سقف الانتاج دون الأخذ بعين الاعتبار أزمة دول شرق آسيا، مما نجم عنه انهيار الأسعار عام 1998.
 - **بدايات القرن 21م:** بعد انهيار اسعار النفط في عامي 1986 و 1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق.
- ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة أوبك أدركت بأن هناك اعتبارات اخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الانتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه بالتالي على مستوى الطلب.

الفرع الثاني: الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956¹، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، وعلى قدر ما قلبت الأزمة الأخيرة موازين العلاقات القديمة، بحيث انتقلت السيطرة الكالة على انتاج النفط من الشركات الغربية إلى أيدي حكومات الدول المضيفة، بما في ذلك تحديد حجم الانتاج والأسعار، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن (1974/02/11) حيثُ عهد إلى وزراء خارجية تلك الدول إعداد برامج عمل مشتركة وبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)*.

¹: حسين عبدالله، مرجع سابق، ص: 275.

*: وهي منظمة أنشئت في باريس على أثر اعلان خطة مارشال سنة 1947 الهادفة إلى إعادة بناء أوروبا الغربية بالاعتماد على المساعدات الأمريكية. وفي عام 1961 جرى توسيع هذه المنظمة لتصبح أداة تعاون اقتصادي لدول ما يسمى بالاقتصاد الحر. وانضمت إلى دول أوروبا الغربية كلا من الولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا ونيوزلاندا.

وقد تمت الموافقة المبدئية على الاتفاقية المنشئة للوكالة في 21/09/1974 وصارت نافذة بالتصديق عليها في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد رفضت فرنسا الانضمام في البداية ثم انضمت كما انضم عدد آخر من الدول بحيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي:¹

الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

وعلى طريق المواجهة الذي بدأتها الدول الصناعية الغربية ضد أوبك، لم تقتصر تلك الدول على تدعيم قوتها التفاوضية بالوسائل السلمية، بل عمدت إلى إطلاق التحذير والتهديد باستخدام القوة العسكرية. ففي أواخر سبتمبر 1974 ألقى الرئيس الأمريكي فورد كلمة في مؤتمر الطاقة في ديترويت ألح فيها إلى احتمال التدخل المسلح لاحتلال منابع النفط.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:²

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطية العالمية؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية، مثلما الرئيس الأمريكي جروج بوش الأب في سنة 1990 عندما حرر كمية كبيرة من المخزون النفطي أدت إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد؛

الفرع الثالث: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAEPC).

أولاً: النشأة: إن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ثمرة من ثمار الجامعة العربية، حيث يعود إليه سبق المناادة بتوحيد السياسات النفطية العربية، وقد دعا المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية في عام 1957 إلى عقد مؤتمر عربي للنفط. وانهقد هذا المؤتمر فعلاً في 16/ أبريل/ 1959 ولم يتوصل إلى النتائج المرجوة. وفي

¹: حسين عبدالله، نفس المرجع، ص: 276.

²: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 258.

بيروت 9/ يناير/ 1968 وقعت ثلاث دول عربية وهي ليبيا والسعودية والكويت اتفاقية دولية أعلن فيها عن قيام منظمة الأوابيك (OAPC) إن هذه المنظمة ذات طابع عربي صرف، تضم الآن إحدى عشر دولة عربية. وقد اختيرت دولة الكويت مقراً لها.

وكان من بين شروط الانتماء لتلك المنظمة أن يكون النفط المصدر الرئيسي الأساسي لدخله القومي، وقد حال هذا الشرط دون انضمام دول عربية أخرى. وفي 09/12/1971 تم تعديل هذا الشرط وأصبح (أن يكون النفط مصدراً هاماً للدخل القومي) وبذلك أصبح الباب واسعاً لانضمام أقطار عربية أخرى. وبالفعل انضمت كل من الجزائر والبحرين وقطر والإمارات عام 1971، وانضمت العراق وسوريا عام 1972، ومصر عام 1973، وتونس عام 1981، وبذلك أصبح مجموع الأعضاء 11 عضواً.

ثانياً: **إنجازات المنظمة:** يعتبر إقامة المشروعات السبيل الوحيد والمهم لتحقيق أهداف المنظمة، وقد نجحت في ذلك ف إقامة ستة مشاريع مشتركة وهي:¹

- 1) الشركة العربية البحرية لنقل البترول؛
- 2) الشركة العربية للاستثمارات البترولية وتتفرع إلى:
 - الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار؛
 - الشركة العربية لجس الآبار؛
 - الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي؛
 - الشركة العربية لكيمائيات المنظفات؛
- 3) الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن؛
- 4) الشركة العربية للخدمات البترولية؛
- 5) الشركة العربية للاستشارات الهندسية؛
- 6) معهد النفط العربي.

¹: جميل طاهر، "التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي"، النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث والثلاثون، العدد 121، ربيع 2007، ص: 181.

المبحث الثالث: الأسواق النفطية وأزماتها وتأثيرها بالأسواق المالية.

لقد شهدت السوق النفطية على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين عدة هزات أزمات نفطية كانت لها آثار اقتصادية على الدول المصدرة والمستهلكة معاً، هذا نتيجة الصراعات والتكتلات الإقليمية التي انتهجتها كلا من الدول المنتجة والمصدرة من جهة، والدول المستهلكة من جهة ثانية. بالإضافة إلى دور الأسواق المالية وأزماتها في التأثير على بورصات تسعير النفط وآخرها الأزمة المالية في سنة 2008 التي أثار على انخفاض الطلب مما أدى إلى انخفاض الأسعار البترولية إلى ما دون 40 دولار للبرميل بعد أن اجتازت 140 دولار للبرميل في جويلية 2008.

المطلب الأول: الأسواق النفطية وآلياتها.

لقد أدى التقلب الشديد الذي شاهده أسواق النفط في الآونة الأخيرة والمستويات القياسية التي تم تسجيلها في العام 2008، إلى جانب زيادة الروابط مع الأسواق المالية، إلى صعوبة التحكم في استقرار أسعار النفط، ذلك أن سوق النفط يفتقر في حد ذاته إلى الوسائل الصحيحة للتنبؤ بمستقبل أسعار النفط ولطالما كان موضوع تحديد أسعار النفط المستقبلية بعيداً عن أرض الواقع بفعل التحديات التي تواجه السوق النفطية.

الفرع الأول: خصائص وتحديات الأسواق النفطية.

يتميز سوق البترول بمجموعة من خصائص والتحديات نوجزها فيما يأتي:

أولاً: خصائص السوق النفطية:¹

1) ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أي أن هناك عدداً قليلاً من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية.

2) عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير؛ لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكيف تقتضي بعض الوقت، كما حصل في عام 1973 - 1974 ولكن بمرور الوقت يمكن تكيف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة؛

¹: سالم عبدالحسن رسن، مرجع سابق، ص: 166.

3) تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، إن تكاليف ناقلات النفط تعكس تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار السوق الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة¹؛

4) الاتجاه نحو التكامل الرأسي والتكامل: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره و تسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة. وتدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل².

ثانياً: تحديات الأسواق النفطية:

1. الأمم القصير: قاد الصين وبدرجة أقل الهند والولايات المتحدة النمو في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، وخلق العلاقة التجارية بين الصين والولايات المتحدة نوعاً من التوتر السياسي، فالولايات المتحدة تعد أهم سوق للتصدير للصين التي تتمتع بفائض في الميزان التجاري معها.

وهناك قلق إزاء آفاق الإنتاج من خارج أوبك بعد عامي 2009/2010 فالتوقعات الأخيرة تشير إلى ارتفاع الإنتاج من خارج أوبك مع زيادة نسبة الاستهلاك العالمي للنفط في السنوات الأخيرة، وإذا ما أستمّر الطلب على النفط في الارتفاع بمعدل 2% حتى نهاية العقد، يترتب على ذلك أن النمو في الطاقة الإنتاجية يمكن إدارته، ويجب على المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً رئيساً في إدارة العرض، أما إذا حصل ركود في الطلب على النفط، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في الطاقة الإنتاجية الإضافية، مما يجعل من الصعب على أوبك إدارة النمو في الطاقة الإنتاجية الفائضة والحفاظ على أسعار النفط فوق مستوى 40 دولار للبرميل³.

2. الأمم الطويل: تشير تقديرات الأمم المتحدة لـ20 سنة القادمة (2030) إلى ارتفاع عدد السكان في بلدان OCDE بما في ذلك شرق أوروبا وروسيا من 1200 إلى 1500 مليون نسمة أي ما يقل عن 20% من سكان العالم المقدر له أن يصل إلى 8000 مليون نسمة ومن المتوقع أن تبرز الصين بحلول عام 2030 كأكبر قوة صناعية في العالم مستخدمة بشكل كثيف للطاقة وخاصة للوقود المستعمل في قطاع النقل إذا اتبعت نفس النمط من التنمية المتبع من قبل اقتصاديات النمر الآسيوية في العقود الأخيرة⁴.

¹: دايفيد ايدنز، النفط والتنمية في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد عزيز وفتحي ابو سدره، 1988، ص:210.

²: Mana Said Al Otaib, « L'Opep et L'Industrie Pétrolière croum help Londres », 1978 p:21, 22

³: هيرمان فرانسس، أسواق النفط وآلياتها، النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث والثلاثون، العدد 122، صيف 2007، متاح على: www.oapec.org، ص: 182.

⁴: هيرمان فرانسس، مرجع سابق، ص: 183.

الفرع الثاني: مراحل تطور السوق النفطية.

إن السوق النفطية شديدة التأثير بأحداث العالم وخاصة في البلدان التي تصدر النفط إلى البلدان المستهلكة، ولذلك فإن النفط هو أصعب سلعة يمكن تسعيرها في العالم ولا يمكن التنبؤ بها إلا لفترات قصيرة جداً.¹ لقد مرت السوق النفطية العالمية بعدة دورات على مدى نصف قرن من الزمن، شهدت في بعض منها تغييرات أساسية. وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن مسألة التغيير الدوري مقابل التغيير الهيكلي في سوق النفط خلال السنوات المقبلة، يمكن تقسيم التطورات في سوق النفط في فترة ما بعد الحرب إلى عدد من المراحل المتميزة، وذلك على النحو التالي:²

- 1) فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية المتميزة بالتوسع السريع (1950-1973) وهي الفترة المرتبطة بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة، وبالانتعاش الاقتصادي في أوروبا واليابان. وتحول النفط من وقود "أمريكي" إلى وقود عالمي (وان كان لا يزال مقتصرًا على إلى حد كبير على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد السوفيتي يومذاك) وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين 1950 وأوائل 1970؛
- 2) فترة الاضطرابات في سوق النفط العالمية، والخوف من حدوث خلل في تدفق الامدادات ووصول انتاج النفط إلى ذروته، وارتفاع أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف، والركود الاقتصادي العالمي، وتغير ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية الكبرى إلى البلدان المضيفة؛
- 3) فترة أواخر 1970 حتى منتصف 1980، التي تميزت باهتزاز الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإعادة ظهور الانتاج من خارج أوبك على المحافظة على الارتفاع في مستويات الأسعار والابقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق (حوالي نصف الطاقة الانتاجية لأوبك كان مصيرها الاغلاق)؛
- 4) فترة منتصف الثمانينات إلى أوائل عام 2000، لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جداً بحيث تؤثر سلباً على الطلب على النفط، وليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الاستثمارات، وابتداءً من عام 1986 انهارت اسعار النفط، ثم حصلت الزيادة التدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، وشهدت الطاقة الانتاجية الإضافية انخفاضاً في مستوياتها؛
- 5) الفترة 2000_2005، تميزت هذه الفترة بالاهتمام المتزايد بنمو الطلب على النفط في آسيا، خصوصاً في الصين، وحصول الاختناقات على كامل سلسلة الامدادات النفطية؛
- 6) الفترة 2005-2008، سيميز بوصول انتاج النفط غير التقليدي من خارج أوبك إلى ذروته، وبتوقع وصول إنتاج أوبك هو الآخر إلى أعلى مستوياته.

¹: سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم: ماضياً وحاضراً، دار المنهل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 28.

²: هيرمان فرانسس، نفس المرجع، ص: 165-166.

وأهم ما يلفت النظر في هذه الفترة وهو تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على السوق النفطية والهيكل الأسعار من خلال التراجع الملحوظ للطلب على النفط، مما كان له تداعيات على العائدات النفطية وعلى الاستثمار في قطاع النفط، ولو بدأنا بقراءة بسيطة لواقع مجريات الأزمة على أسعار النفط لوجدنا أنه بعد وصول الأسعار 140 دولار للبرميل في جويلية 2008 وكانت هذه أول صدمة نفطية من خلال ازدياد الطلب خاصة من جنوب شرق آسيا مما أثار الذعر في أوساط الدول المستهلكة خاصة الدول الصناعية، هددت بانخفاض في النمو الاقتصادي العالمي نتيجة ارتفاع الأسعار إلى مستويات وصفت بالتاريخية لم تصلها قبل، وعند بلوغ الأزمة المالية إلى حدها الأقصى في أواخر 2008 الناتجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي باعتبار الأخير السبب الرئيسي لحدوثها، انهارت الأسعار بصورة مفاجئة وصلت دون 40 دولار للبرميل وكانت هذه ثاني صدمة نفطية في عام واحد، ولجأت بلدان منظمة أوبك إلى اتخاذ خطوات مغايرة لما تم اتخاذه في السابق، حيث أقدمت على خفض الحصص الانتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة، كان اولها في شهر سبتمبر وآخرها في ديسمبر ليصل حجم التخفيض إلى 4.2 مليون برميل، وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق. بهدف تحقيق استقرار السوق النفطية.¹

الفرع الثالث: الأسواق الفورية والمستقبلية للبترول.

سنحاول فيما يلي عرض المعالم الرئيسية من السياسات التي مكنت الدول الصناعية الغربية من إعادة السيطرة على أسعار النفط.

أولاً: السوق الفورية (*Market Spot*): لقد استخدمت الدول الصناعية الغربية عدداً من السياسات والبرامج تمكنت عن طريقها من السيطرة مرة أخرى على السوق العالمية للنفط، ومن ذلك إعداد تنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة عامة والنفط خاصة، والاحتفاظ بمخزون تجاري استراتيجي كبير للمناورة في أوقات الشحة النفطية، والتوسع في حجم السوق الفورية ما أدى إلى ازدياد حدة تقلبات الأسعار، الأمر الذي مهد الطريق لإدخال النفط في البورصات العالمية التي تضارب في أسعاره على مدار الساعة.

فقد عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية من قديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار مخفضة من بعض الفوائض النفطية، التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر. ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ما بين 10% و15% من حجم

¹: بالرجوع إلى:

- تقرير الأمين العام السنوي، 2008، مرجع سابق، ص: 24.

- الإدارة الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص: 10.

التجارة في النفط.¹ ومن ثمّ لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل. غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات وأدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي، واحتدام المنافسة بين المنتجين داخل وخارج أوبك، لم يلبث أن دفع بالأسعار الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسبباً رئيساً من أسباب عدم استقرار تلك الأسواق. ذلك ان الأسعار الفورية على خلاف الأسعار المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة، بل تؤثر فيها أيضاً عوامل أخرى نفسية وتنظيمية، ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع انتشار الأخبار والشائعات. وهذا ما أدى إلى اتساع نطاق السوق الفورية، وهو ما مهد التربة للتقلبات الشديدة في أسعار النفط، وأتاح الفرصة لنشأة المضاربة على تلك الأسعار.

ثانياً: السوق المستقبلية (*Market Future*): ظهرت المضاربة في النفط منذ منتصف الثمانينات في ما يعرف بالأسواق المستقبلية (*Market Futures*)، وهي أسواق عرفها العالم من قديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ. وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل التحوط (*Hedging*) ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، إذ تؤمن احتياجاته المستقبلية من السلعة بسعر يتفق عليه قبل حلول موعد استلامها بفترة زمنية معينة ومن دون حاجة لتسلمها عند إبرام العقد، وكذلك تحقق تلك الأسواق تحوطاً مماثلاً للبائع بالنسبة لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلاً عند تسليم السلعة.² وتعتبر تلك الأسواق مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. وكانت أسعا النفط تتمتع بقدر كبير من الاستقرار عندما كانت تتحدد بقرار من أوبك إلى ان تخلت المنظمة في منتصف الثمانينات عن نظام تحديد أسعار رسمية وصارت تكتفي بتحديد سقف الانتاج مع ترك الأسعار لقوى السوق.

ثالثاً: علاقة الأسعار الآجلة بالأسعار الفورية (*Forward and Spot Prices*): لقد أصبح السعر الآجل الذي تحدده المضاربة، وليس السعر الفوري، هو أساس الاختيار بين الشراء الآبي مع التخزين او الالتجاء إلى الأسواق المستقبلية لضمان حماية المشتري ضد تقلبات السعر خلال فترة الانتظار.

¹: حسين عبدالله، مرجع سابق، ص: 246.

²: حسين عبدالله، نفس المرجع، ص: 247.

إن هناك عوامل عديدة قد تزيد الأسعار الآجلة على الأسعار الفورية فتوصف السوق المستقبلية بأنها (Contango) أو تقل عنها فتوصف بأنها (Backwardation). فإذا انخفض السعر الآجل عن السعر الفوري مضافاً إليه كلفة الاحتفاظ بالمخزون نشطت حركة الشراء في السوق الآجلة، أما إذا ارتفع السعر الآجل فوق السعر الفوري زائداً كلفة المخزون فإن المتعامل يفضل الشراء الفوري والتخزين.¹ ونظراً إلى أن السعر الآجل يخضع للتقدير الشخصي ولا يوجد معيار موضوعي يقاس عليه، فإن المعتاد في الأسواق المستقبلية أن يقبل البعض على الشراء في الوقت نفسه الذي يقبل آخرون على البيع في عملية هي في طبيعتها مرهنة على اتجاه الأسعار، ولذلك جرت العادة أن تتم موازنة المخاطر بشراء وبيع عقود آجلة في الوقت ذاته ثم تتم تصفيتهما في وقت لاحق بحيث تتوازن الأرباح مع الخسائر.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية الكبرى وآثارها.

في هذا المطلب سنتعرض للأزمات النفطية التي حدثت في السوق البترولية العالمية وذلك حسب معيار انخفاض وارتفاع الأسعار، بنوع من التفصيل بدراسة أوجه المقارنة.

الفرع الأول: أزمات ارتفاع أسعار النفط.

حسب هذا التصنيف الأول نجد أن الأزمات التي ارتفعت فيها الأسعار البترولية بداية من السبعينات حتى الآن أربع أزمات نفطية وهي: أزمة 1973 و 1979 و 2004 و 2008. وستتطرق لكل أزمة على حد:

أولاً: أزمة النفط عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، نتيجة الاحتكار في التسعير الذي قامت به الشركات البترولية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات. حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%²، في بداية سنة 1974 أحدث هذا القرار تغييراً جذرياً و حقيقياً في تاريخ الصناعة البترولية واعتبر هذا التصحيح سعري إنجازاً مهماً و نصراً كبيراً على الشركات الاحتكاري.

جاءت حرب أكتوبر سنة 1973 لتعقد المسألة واختفى من السوق جزء كبير من بترول العراق والسعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية وعمت سوق البترول حالة من الذعر والترقب في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ستة دول هي العراق،

¹: حسين عبدالله، مرجع سابق، ص: 248.

²: ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 – 1989، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990، ص: 09.

السعودية، إيران، الكويت، قطر و الإمارات وقرروا زيادة أسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة % 70 عن الأسعار التي كانت سائدة في 15/10/1973 منذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة *OPEP* عمل من أعمال السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية، جدير بالذكر أن السعر المعلن من البترول العربي الخفيف ارتفع من 3.011 دولار إلى 5.119 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 على أن تكون الزيادة سارية المفعول في أول جانفي 1974.¹

أن الدول المصدرة للنفط، بقيادة المجموعة العربية، تمكنت من تصحيح أسعار النفط جزئياً في ظل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 برفعها من 3 إلى 12 دولاراً للبرميل. لكن الدول الغربية لم تبقى في موقف دفاعي إذ قامت بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة في نوفمبر 1974، كرد فعل على إجراءات الدول المنتجة والحظر النفطي العربي، وكان من أهدافها الرئيسية التعاون بين أعضائها للحد من الاعتماد المفرط على نفط الأوبك، وتبني برامج للاقتصاد في الطاقة وتمويل البحوث وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى وضع خطة لمواجهة حدوث تقلبات خطيرة في الإمدادات النفطية؛ إذ استطاعت الدول الصناعية الغربية استطاعت ان تمارس قدراً كبيراً من التأثير على آليات السوق، وخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياساتها النفطية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية (*IEA*)، ووضع وتنفيذ سياسات صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة.

ثانياً: أزمة النفط عام 1979:

أدت الأحداث العالمية في بداية السبعينات و تفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 4 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى أكثر من 12 دولار للبرميل في مستهل سنة 1974 اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظماً وبأسعار حقيقية ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل الواحد إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

لقد حاولت منظمة *OPEP* تجميد أسعار البترول في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر البترول بصورة تدريجية تصل إلى % 14.5 مع نهاية عام 1979 واشترطت دول *OPEP* أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار إلا أنه لم يكدمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 % وواصلت الأسعار في الارتفاع

¹: سهيل ناصر، النفط و الاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول و الغاز، الكويت،

وبلغت 34 دولار سنة 1982 لكن من حيث النسبة المئوية كانت هذه الزيادة¹ أقل من زيادة أسعار البترول سنة 1973 - 1974 وأدى الذعر الذي استولى على الشركات البترولية الكبيرة والصغيرة والبلدان المستهلكة التي تخوفت من انقطاع خطوط التموين إلى تخليق الأسعار البترولية بحيث وصلت إلى مستويات لم تعرفها من قبل 35 إلى 40 دولار للبرميل.² كما يبينه الجدول السابق في تطور أسعار البترول الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1970 - 2008.

ثالثاً: الأزمة النفطية عام 2004.

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).

لقد مثلت الأحداث عام 2004 التي تمثلت في الاضطرابات العمالية في نيجيريا ولهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق، والاستفتاء العام في فترويل وإعصار إيفان في خليج المكسيك والضغطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة أوبك وغيرها، وما يثيره من تخوف بين الحين الآخر حول انقطاع الإمدادات النفطية السبب الرئيسي في زيادة الطلب على النفط الذي ميز عام 2004، بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، خاصة الصين والهند، وعموماً تواجه هذه الدول ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادية وزيادة استهلاك النفط، وحالياً تلعب دوراً كبيراً في ارتفاع أسعار النفط.³

لقد سجل الطلب العالمي على النفط رقماً قياسياً، حيث بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1 إلى 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي أن معدلات النمو في الصين والهند مستمرة في دفع الطلب على النفط للزيادة، وأظهرت إحدى بيانات صينية أن واردات النفط في الفترة من جانفي إلى جويلية زادت بمعدل سنوي 40% في حين من المتوقع أن تزيد واردات الهند بنسبة 11% في السنة المالية 2004 - 2005.⁴ حيث ازداد الطلب من طرف الدول الغربية المتقدمة صناعياً بكميات تتجاوز احتياجاتها مدة شهرين أو أكثر لغرض الاحتياطات الإستراتيجية. والجدول التالي يبين نمو الطلب على النفط 2001-2005.

¹: إبراهيم شحاتة، أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 15 العدد 54 سنة 1989 ص: 19.

²: مجذاب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، مطابع ايتار ايطاليا سنة 1998 ص: 331، 330.

³: ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 29.

⁴: نفس المرجع، ص: 34.

الجدول رقم (14) الطلب العالمي على النفط، الإجمالي والتغير السنوي 2001 - 2005.

(مليون برميل /يوم)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005*
الدول الصناعية	47.9	48.0	48.6	49.4	498
الدول النامية	24.5	25.2	26.0	28.0	28.7
الدول المتحوّلة	4.7	4.5	4.6	4.7	4.8
إجمالي الطلب العالمي على النفط	77.1	77.7	79.2	82.1	83.3
التغير في الطلب (م / ب / ي)	07	0.6	1.5	2.9	1.2
نسبة التغير (%)	0.9	0.8	1.9	3.7	1.5

المصدر: تقرير الأمين العام، 2005، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص: 77، 79.

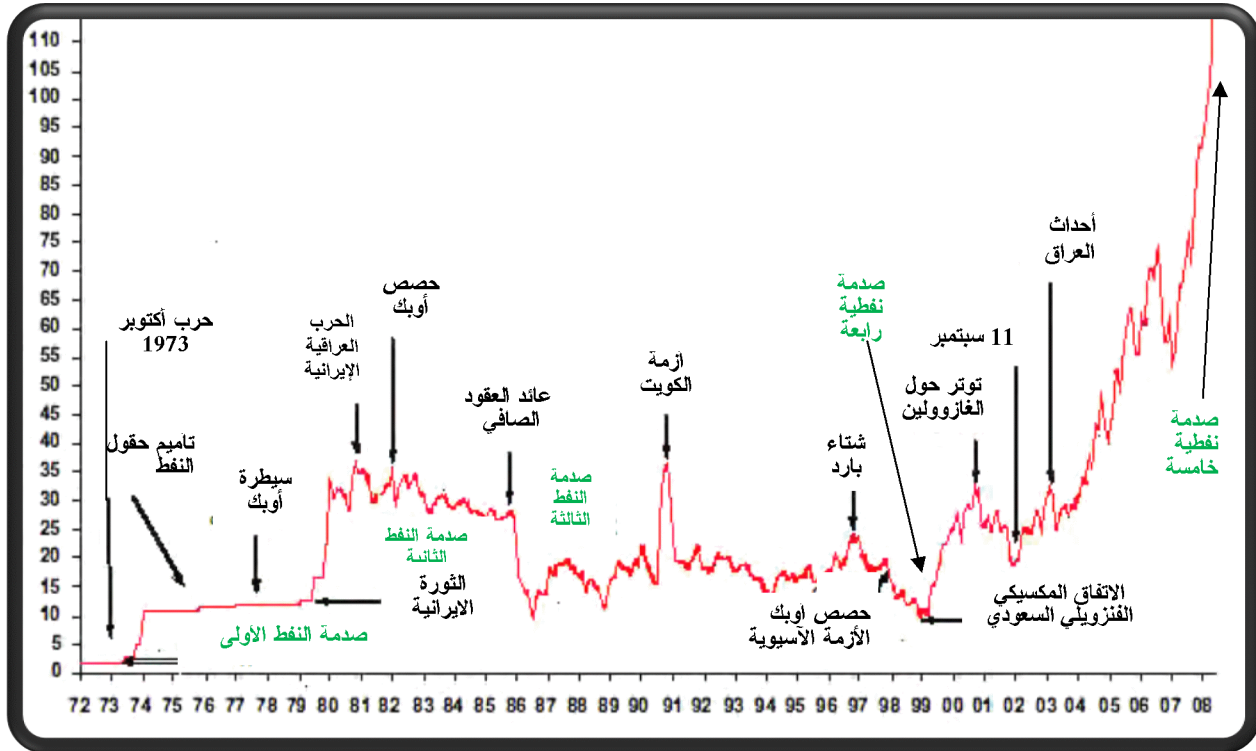
رابعاً: الأزمة النفطية عام 2008.

شهدت السوق النفطية خلال عام 2008 ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى حدود 147 دولاراً للبرميل، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تحوّفاً قد ينجم عن ذلك مخاطر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي.¹ وبازدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر خلال هذه المرحلة، تضاربت الآراء وكثر الجدل بين المحللين في السوق النفطية حول الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع، فبالرغم من الاتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق والتي تتمثل في النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والاختناقات في طاقات التكرير العالمية، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية، كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات مخزن غير كافية لتبرير الصعود القوي في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية، التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار.² وحسب خبراء السوق كانت عوامل أخرى أثرت في المنحنى التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ شهر يناير 2008 إلى شهر يوليو 2008، ومن أهم تلك العوامل التي لعبت دوراً رئيسياً في الارتفاع عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط. والشكل التالي يبرز بوضوح أثر العوامل الجيوسياسية على أسعار النفط من 1972 إلى 2008.

*: بيانات تقديرية.

¹: تقرير الأمين العام، 2008، مرجع سابق، ص: 92.²: الإدارة الاقتصادية أوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص: 16.

الشكل رقم (04) أثر الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط خلال الفترة 1972-2008.



المصدر: جان بيير فافينك، التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياجات والأسعار والبيئة، ندوة أكسفورد منظور الطاقة: مسائل وتحديات جديدة، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127، خريف 2008، ص: 166.

وسنعرض في هذه المجال أقوال بعض الوزراء وخبراء الطاقة لمنظمة أوبك في هذا الارتفاع التاريخي لأسعار النفط:¹

وزير الطاقة والمناجم ورئيس منظمة أوبك "شكيب خليل" " استبعد أن تزيد بلاده ومعها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إنتاجهما موضحا انه لا توجد حاجة إلى هذه الخطوة خاصة وأن العرض يفوق الطلب بمقدار 500 ألف برميل يوميا وأن المخزون لدى الدول المستهلكة كاف لتلبية الاحتياجات... وأرجع الوزير الجزائري ارتفاع أسعار النفط إلى المضاربة و العوامل الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط و الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وتأثيرها على قيمة الدولار".

¹: عبدالله الشهري، وآخرون، الدول المنتجة تؤكد براءتها من حريق أسعار النفط، جريدة العرب، 2008/06/19، ص: 12.

أما الخبير الاقتصادي الجزائري "عبد الرحمن مبتول" فحدد أسباب ارتفاع أسعار النفط بخمسة عوامل، أولها نمو الاقتصاد العالمي خاصة في الصين والهند وروسيا وتأثيره على زيادة الاستهلاك المحلي لتلك الدول وثانيها تراجع الدولار أمام اليورو بنسبة 50% تقريبا منذ عام 2000 علما بأن 90% من الصادرات النفطية و75% من حركة التجارة العالمية تتم بالدولار. وأضاف مبتول أن ثالث هذه العوامل هو الضريبة على استهلاك المحروقات في الدول المتقدمة ثم اختلال الطلب والعرض نتيجة المضاربة وأخر هذه العوامل من وجهة هو عدم رغبة الشركات المتعددة الجنسيات والولايات المتحدة في سعر برمبل نفط منخفض، لان ذلك سيؤدي إلى غلق عدد كبير من حقول النفط بتكساس".

أما الخبير الدولي في مجال اقتصاديات الطاقة "عبد الحق لعميري" فيرجع الأسباب إلى "عدم التوازن في العرض والطلب الناجم عن ارتفاع الاستهلاك لدى الهند والصين بنسبة 10% سنويا وتراجع الاستثمار في تكرير النفط الذي يؤدي إلى زيادة في مخزون النفط و نقص الوقود".

ورفض مصدر خليجي رفيع المستوى "اتهام منظمة أوبك على الدوام بأنها السبب وراء ارتفاع أسعار النفط التي زادت بواقع خمسة أمثال منذ عام 2003 بسبب عدم زيادة إنتاجها وقال: "هذه الأزمة تعود إلى المضاربين ومشاكل التكرير في الولايات المتحدة والتوترات الجيوسياسية".

من ناحية ثانية شددت مصادر سعودية إلى أن أزمة الطاقة الراهنة "ليست بفعل ضغوط السوق في الأصل وإنما نتيجة فقايق المضاربات والتكهنات التي تتحين مثل هذه الظروف ما يعني وجوب أن يضطلع المستثمرون بمسؤولياتهم إزاء معالجة الأسباب التي أدت إلى الأزمة".

وترى قطر ممثلة في عبدا لله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة "أن استقرار السوق هو مسئولية مشتركة بين المنتجين والمستهلكين. ويعتبر أن ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق ليست في مصلحة المنتجين والمستهلكين ولكنها تخدم مصالح المضاربين وحدهم".

الفرع الثاني: أزمات انخفاض اسعار النفط.

ستتطرق في هذا المحور إلى الأزمات النفطية التي عرفت انخفاض حاد في أسعار النفط، وبداية من السبعينات حتى 2008 نجد أزميتين، وهي أزمة النفط عام 1986 وهي أول صدمة نفطية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول بصفة عامة وأعضاء منظمة الأوبك بصفة خاصة بعد الارتفاعات التي شاهدها الأسعار منذ السبعينات، ثم أزمة النفط عام 1998 التي كانت تعصف بالسوق النفطية، وستعرض لكل منها على حدا.

أولاً: الأزمة النفطية عام 1986.

تطورات بداية الأزمة: يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتباراً من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية

سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية.

وقد تنبأ بعض المراقبين في بداية الثمانينات من هذا القرن احتمال انطلاق حرب أسعار في سوق النفط العالمية. ولم يمر على التنبؤ سنتين حتى بدأت حرب الأسعار في الأسبوع الثالث من الشهر الثاني عام 1983 عندما قامت بريطانيا والنرويج، غير الأعضاء في منظمة الأوبك، بتخفيض أسعار نفط بحر الشمال بمقدار 3 دولار للبرميل الواحد، إذ تم تحديد السعر الجديد عند مستوى 30.50 دولار، وجاءت هذه الخطوة لتعجل ولأول مرة في قيام الأوبك بتخفيض سعر نفطها. فقد أعلنت نيجيريا التي تعاني من ديون دولية كبيرة عن تخفيض سعر نفطها الممتاز *Bonny Light Oil* بمقدار 5.50 دولار للبرميل ليصل إلى 30 دولار للبرميل حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة في السوق العالمية. وحتى لا تفقد الأوبك سيطرتها وبقى قرار تخفيض أسعار النفط أمراً داخلياً يتحدد في اجتماعات الأوبك، فقد تم عقد عدة اجتماعات لأعضاء الأوبك في باريس والرياض. وفي عقب اجتماع باريس والرياض عقد اجتماع آخر في لندن في بداية الأسبوع الثاني من الشهر الثالث 1983 حضره ثمانية وزراء نفط في الأوبك برئاسة المملكة السعودية، وفي هذا الاجتماع هددت دول النفط الخليجية من أنها ستمارس حرب أسعار واسعة النطاق.¹

1. احتدام الأزمة:

وفي بداية الأسبوع الثالث من الشهر العاشر عام 1984 قامت النرويج بتخفيض سعر نفطها إلى مستوى 28.50 دولار، وبعد يومين من إعلان النرويج نهجت بريطانيا نهج النرويج وخفضت هي الأخرى سعر نفطها بـ 1.35 دولار للبرميل ليصل إلى 28.65 دولار للبرميل. ولم يمضي على الإجراء شهراً حتى أعلنت نيجيريا تخليها عن السعر المحدد من الأوبك وأعلنت تخفيض سعر نفطها الممتاز بـ 2 دولار للبرميل ليصل إلى 28 دولار للبرميل،² وقد أدى هذا الإعلان بالإضافة إلى ظروف الطبيعة والمصالح الاقتصادية والانقسامات السياسية والدينية إلى ضعف قرارات الأوبك.

والسؤال الذي طرح نفسه: إلى أين تتجه هذه الحرب في الأسعار والانقسامات في الأوبك؟

وفي الواقع أنه مع انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية يكاد يكون جميع أعضاء الأوبك قد مارسوا الغش على كل من لسعر المحدد وحصص الإنتاج المتفق عليها في اجتماع جنيف بتاريخ 1984/11/10، وأن مثل هذه التجاوزات أعاقت المملكة السعودية، فأعلنت أنها لن تتحمل دور الضحية الذي يقلل من إنتاجه من أجل تغطية أخطاء حلفاءها في الأوبك.

¹: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 13، 14.

²: نفس المرجع، ص: 18.

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 حذر وزير النفط السعودي من مغبة عدم الوصول إلى اتفاقية جديدة لتخفيض حجم الإنتاج، وقد نجم عن ذلك التحذير أن انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل. وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل. إن الدول الغنية في منظمة أوبك تعتبر أقل تضرراً من الانخفاض الحاد في أسعار النفط مثل السعودية والكويت والإمارات العربية، لأن مجوزتها الكثير من الأموال بالإضافة إلى استثماراتها الخارجية. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للأعضاء الآخرين في (OPEC)، فبالنسبة إلى الجزائر التي تواجه نمو سكاني يزيد عن 3% سنوياً، فخلال الفترة حققت الجزائر معدل نمو اقتصادي، وتقدر الديون المستحقة على الجزائر وقتها بحوالي 3 بليون دولار منها 1 بليون دولار كمستحقات الفوائد على القروض، وتطلب منها ذلك تقليص نفقاتها على المشاريع الإنمائية بنسبة 40%.¹

فمنذ بداية شهر الخامس عام 1986 بدأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط من خارج أوبك تظهر استعدادها للتفاوض معها من أجل الوصول إلى استقرار أسعار النفط وتجنب الكساد الذي يسود سوق النفط العالمية، حينها وبدأت الأسعار تستعيد عافيتها شيئاً فشيئاً حتى بداية التسعينات.

ثانياً: الأزمة النفطية عام 1998.

في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ولو رجعنا إلى الوراء بقليل بقراءة موجزة لوجدنا أنه حدثت زيادة مطردة في الطلب على النفط بمعدل 1.5% سنوياً وفي عام 1997 بلغت الزيادة مليوني برميل يومي، وقد وفرت هذه الزيادة مجالاً لكميات إضافية من كل دولة من الدول المنتجة في أنحاء العالم، بما في ذلك دول أوبك.²

وخلال تلك الأعوام، وعلى الرغم من مؤشرات هشاشة الاقتصاديات في جنوب شرق آسيا، ظل العالم يؤمن "بالمعجزة الآسيوية"، حيث أدت الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى تغيير مسار الطلب على البترول فالانحياز في الدخل المحلي الإجمالي للنامور الآسيوية قد بلغ حدود الكارثة في دول مثل إندونيسيا التي هبط نشاطها الاقتصادي بحوالي 15.5% كذلك بالنسبة لتايلاند التي انخفض دخلها المحلي الإجمالي بحوالي 7% بعد أن كان ينمو لعدة سنوات بـ 8% وشمل الانخفاض أيضاً دولاً صناعية مثل كوريا الجنوبية بانكماش يقدر بـ 6.5% لقد كانت وطأة الانحياز الاقتصادي شديدة على استهلاك هذه الدول من البترول. وهذا يبرز جلياً من انخفاض نسبة الزيادة في الطلب العالمي من النفط ومعدلات النمو الاقتصادي كما يبينه الجدول التالي:

¹: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 41.

²: لويس جيوسي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الامكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 103.

الجدول رقم (15) الإجمالي والتغير السنوي في الطلب والإمداد العالمي من النفط والنمو الاقتصادي

2000-1996 (مليون برميل يومي)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
الإمداد العالمي من النفط	43.7	44.5	44.7	44.7	45.9
التغير السنوي في العرض	1.9	2.3	1.1	(1.4)	2.6
إجمالي الطلب العالمي من النفط	71.7	73.2	73.5	74.7	75.7
التغير السنوي في الطلب	1.6	1.5	0.3	1.2	1.0
معدل النمو الاقتصادي في آسيا	8.2	6.6	4.1	5.9	6.7

المصدر: تقرير الأمين العام، 2000، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEC)، www.oapecorg.org، ص ص: 62-65.

ولعل قرار الوزراء بالكشف عن مستويات الإنتاج الفعلية كان عاملاً نفسياً في انهيار الأسعار في يناير 1998، لكنه لم السبب الرئيسي في ذلك، حيث كان السبب الحقيقي وراء صدمة السوق الانهيار في الاقتصاديات الآسيوية، والآثار التي أعقبت ذلك على النطاق العالمي. ومن الجدير بالذكر أن أزمة عام 1998 كانت عملية تجربة وخطأ؛ لأن حجم الأزمة الحقيقي لم يتضح حتى النصف الثاني من العام، وبحلول يناير 1999 وصل سعر النفط إلى ما يقارب 19 دولار للبرميل، وكان في طريقه إلى الصعود لأن الاقتصاد العالمي بدأ يسترد عافيته، وأصبح عرض النفط متوازناً مع الطلب عليه.¹

الفرع الثالث: الأسواق المالية وأثرها على أسعار النفط.

سنبرز في هذا المحور دور وأثر الأسواق المالية في الأسواق النفطية وذلك بالتركيز على أزمة الرهن العقاري في 2008 التي هزت الأسواق المالية العالمية وبدورها على أسواق النفط من خلال انخفاض الأسعار بشكل حاد إلى ما دون 40 دولار للبرميل بعد الارتفاع التاريخي الذي تجاوز 147 دولار للبرميل في جويلية 2008. أولاً: حقيقة الأزمة: أسبابها وتطوراتها.

في نهايات عام 2007 بدأت تلوح في الأفق رائحة أزمة مالية، ومع بداية عام 2008 أتهز الاقتصاد العالمي على وقع أزمة مالية خانقة في الولايات المتحدة الأمريكية، مست جميع الأسواق المالية العالمية من شرقها إلى غربها، وأحبطت فكرة الانفصام بين الاقتصاديات العالمية التي تؤكد على عدم انتقال أثر الأزمات بين الدول والقارات. بدأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية تتكشف منذ صيف 2007 عندما أصبح من المؤكد أن القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة باتت غير قابلة للتحويل، وتحولت إلى أزمة

¹: لويس جيوسبي، مرجع سابق، ص: 105.

مالية مع بداية عام 2008، الذي شهد التأثيرات الأولية للأزمة متمثلة في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها كبرى المؤسسات المالية في أمريكا وامتدت خارجها.

يرى "ريتشارد ران" الخبير الاقتصادي بمعهد (كيوتو) بواشنطن، ومدير "المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي" أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن المشاكل بدأت منذ عام 1938 إبان إدارة الرئيس "روزفلت" عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية بإشراك الحكومة في ذلك وقام بإنشاء "الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني" المعروفة باسم "Fanni Mae"¹ بغرض شراء: الرهون العقارية من العقارية من المصارف والتي احتكرت سوق العقار الأمريكي بشكل شبه مطلق بفعل عديد الامتيازات التي منحت لها

وبعد خصوصتها من قبل "الكونغرس" العام 1968 بشكل شكلي، وبدلاً من تفكيكها وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي، قام "الكونغرس" بعد عامين أي 1970 بتبني شركة أخرى هي "Freddie Mac" لتكون المنافس لها. وعلى مدى نصف القرن الماضي، استمرت المؤسسات المالية باضطراد في منح قروض رهن عقاري، كما وسمحت تلك المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها نظراً لوجود المؤسسات اللتين أي "فريدي ماك" و "فاني ماي" سوف تشتريان تلك الرهون، وتحويلها إلى "صناديق استثمارية" مضمونة، تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر.²

ثانياً: مراحل تطور الأزمة المالية منذ اندلاعها.

نوجز في هذا التسلسل التاريخي التالي أهم تطورات الأزمة المالية التي بدأت في عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعها عالمياً:³

1. فبراير 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري.
2. أغسطس 2007: تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، وتدخل المصارف المركزية لدم سوق السيولة.
3. أكتوبر 2007 إلى ديسمبر 2007: أعلنت عدة مصارف كبرى انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
4. يناير 2008: قام الاحتياطي الاتحادي الفيدرالي الأمريكي بخفض معدل الفائدة ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% ثم تخفيض آخر وصل إلى 2% بين يناير وأبريل.
5. فبراير 2008: أتمت الحكومة البريطانية بنك "نورذرن روك".

¹: للتوسع أكثر حول المؤسسة، أنظر: www.fanniema.com.

²: نورالدين حوادي، مقاربة نظرية حول: "أزمة قروض الرهن العقاري" الأمريكية، يوم دراسي حول: الأزمة المالية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، يوم 03 فيفري 2009، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، ص: 02.

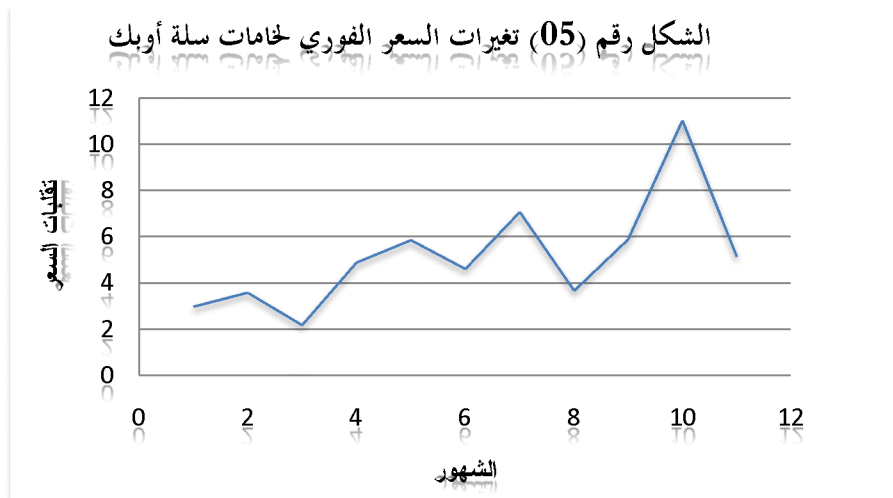
³: الإدارة الاقتصادية أوابك، الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص: 26.

6. مارس 2008: تضافرت جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض.

7. سبتمبر 2008: قامت وزارة اخزانة الأمريكية بوضع العملاقين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية طيلة افترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

ثالثاً: انعكاس الأزمة على أسواق النفط.

شهد النصف الأول من العام 2008 صعوداً متسرعاً لأسعار النفط، إلى مستويات قياسية، وبمعدلات متزايدة، حيث تجاوز المعدل الشهري للخامات الثلاثة الرئيسية حاجز 130 دولار للبرميل. وبلغ معدل التغير الشهري أعلى قيمة له في شهر ماي حيث ارتفع بنحو 14.2 دولار للبرميل عن مستويات الشهر السابق. وبمجرد تفاقم الأزمة وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية بحلول شهر أوت 2008، تراجعت الأسعار مباشرة في الخدار حاد لم يسبق له مثيل، وبمعدلات أسرع، حيث تراجعت أسعار خامات سلة أوبك بمقدار 27.7 دولار للبرميل، خلال شهر أكتوبر، ثم واصلت تراجعها بنحو 19.4 دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر، مسجلة أدنى مستوياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف. والشكل التالي يبين تقلبات الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المرجع التالي:

- الإدارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص: 26.

ويمكن تفسير ذلك بأنه، مع تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم، بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي، مم أدى إلى انحسار دور المضاربات في تلك الأسواق وانعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق النفط بأنها من أسرع وأشد الأسواق حساسية اتجاه المتغيرات المحيطة بنا.

خلاصة الفصل:

لقد دارت حيثيات الفصل الأول حول ماهية وخصائص الاقتصاديات النفطية وأزماتها والعوامل المحددة للأسعار البترولية. ففي المبحث الأول تطرقنا لمفاهيم حول الاقتصاديات والصناعة النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط وعلاقتها بالنظام النقدي العالمي، وقد لاحظنا أن طبيعة النشاط الاقتصادي في هذه البلدان يمتاز بالاستغلال المفرط لكل الموارد الطبيعية من بترول وغاز، واستخدام أجهزة ووسائل الاستخراج متطورة بالإضافة إلى فتح أبواب الاستثمار في هذا المجال والتي قدرت ببلايين الدولارات، نظراً لزيادة أهمية النفط كمصدر للطاقة. وقد أفردنا المطلب الثالث لدراسة حالة الجزائر في مجال الصناعة النفطية والتي كانت بدايتها عام 1956 لكن التطور الحقيقي كان بعد الاستقلال.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه للعوامل المحددة لأسعار النفط باعتبارها متغير خارجي يتحدد على ضوء العرض والطلب وهذا يبدو من الظاهر، لكن خلال دراستنا تبين أن المعادلة معقدة ومتشابكة الأطراف، بين سياسات وتكتلات ومنظمات دولية متخصصة في هذا المجال. وانقسام هذه الأطراف بين اتجاه يريد رفع الأسعار واتجاه يريد خفض الأسعار واتجاه آخر بقاءها مستقرة عند حد معين.

أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه للأسواق النفطية وأزماتها، وكيفية عمل هذه الأسواق والأزمات التي عرفتها منذ السبعينات بين أزمات كانت نتائجها انخفاض حاد في سعر النفط (أزمة 1986) وأزمات عرفت ارتفاع قياسي في أسعار النفط (أزمة 1973، أزمة 2008) وقد شكلت في مجملها خطراً على البلدان المستهلكة، وهذا كله في المدى القصير، كما تطرقنا إلى أزمات الأسواق المالية مع التركيز على الأزمة المالية 2008، وتأثيرها على أسعار الأسواق النفطية، وقد لاحظنا أن هناك علاقة تكاملية بين هذه الأسواق في انتقال العدوى.

الفصل الثاني:

المفاهيم الأساسية

للاستقرار والتوازن

النقدي

مقدمة الفصل:

إن طبيعة الدول النامية وبالخصوص الدول النفطية تعاني بشكل كبير من مظاهر عدم الاستقرار النقدي، حيث يعمل هذا الأخير على إضعاف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية، باعتبار أن الدول أصبحت منفتحة على بعضها البعض في عالم اقتصادي يكتسيه طابع العولمة الاقتصادية والمالية وزد على ذلك أن ظاهرة الاستقرار النقدي متعدد الأبعاد ومتشعب الجوانب ويثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، ويعتبر أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسطاً كبيراً من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحاناً صعباً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية.

إن الاستقرار النقدي في أي دولة سواء نفطية أو غير نفطية يتطلب تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد بغية تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي الأمثل، ومن خلال هذا الفصل سنتعرض بالتحليل المعمق لعناصر الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي المتمثلة في سعر الفائدة والتضخم وسعر الصرف، بالتطرق إلى المفاهيم والتعاريف الأساسية ومختلف النظريات المفسرة لعناصر الاستقرار النقدي بما في ذلك النظريات الأخرى التي لا تكتسي أهمية بالنظر إلى المدارس الكبرى.

المبحث الأول: تحليل نظري للاستقرار النقدي الداخلي (التضخم، وسعر الفائدة).

إن التضخم وسعر الفائدة هما أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسطاً كبيراً من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحاناً صعباً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما لهما من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية. في هذا المبحث نستعرض لمفاهيم حول التضخم وسعر الفائدة ومحالات تفسيرهما من طرف المدارس الاقتصادية، وبعدها نتقل لملاحظة كيفية تطور معدلات التضخم وسعر الفائدة في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مضمون التضخم.

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم، إذ يضيف تكاليف اجتماعية واقتصادية، ويعيق عملية تخصيص الموارد مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتناول الجوانب الأساسية لكل من التضخم وسعر الفائدة.

الفرع الأول: مفهوم التضخم، أسبابه وأنواعه.

سنجمل في هذا الفرع التعاريف المختلفة للتضخم وأسبابه وأنواعه، حيث نجد أن هذه العناصر السابقة الذكر تنقسم على أساس التوجهات النظرية لكل المدارس الاقتصادية.

أولاً: تعريف التضخم: لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، وهذه بعض التعاريف:

1. التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، أي هو معدل التغير في المستوى العام للسعر.

وجرت العادة أنه عندما يستخدم مصطلح التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها، يكون المقصود به هو تضخم الأسعار أي الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

2. التضخم من خلال العناصر التالية التي أوردها *G, Olive*¹:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار (وليس بعض السلع فقط) وأن يكون هذا الارتفاع دائما.
- هو ليس ظاهرة معزولة أو غير متوقعة، بل هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغيرات أخرى.

¹ : Janine B et Alain G, *Dictionnaire économique et sociale*, Paris : Hatier 1981, p.212.

• ارتفاع الأسعار مبني على ميكانيزمات على مستوى الاقتصاد الكلي (تكوين الأسعار، توزيع الدخل، أنظمة التوزيع...)

3. التضخم هو "ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب."¹
ثانياً: أسباب التضخم.

قد أصبح الآن واضحاً أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سبباً للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في الأسباب التالية:

1) التضخم بارتفاع الطلب الكلي: من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فانه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلة العروض من النقود، وهكذا ينظر أنصار النظرية الكمية الكلاسيكية والجديدة بأن التوسع النقدي هو سبب الزيادة في الطلب الكلي.²

كما قد ينتج التضخم بانخفاض العرض الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

التضخم بزيادة التكاليف: يحدث أحياناً ارتفاعاً ملموساً في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخيم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.³

2) التضخم الهيكلي: يتمثل في مجموعة من العلاقات و النسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان و المكان و الكميات و التيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية، و توزيع للموارد المالية و المادية داخل المجتمع، والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.⁴

3) التضخم المستورد: يظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد،

¹ : David Begg and Stanley Fishcer and Ohters, **Economics**, Edition: McGraw- Hill Company Eruope, London, 1997, P:462.

² : هيل عجمي، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:286.

³ : جمال خريس، وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 129.

⁴ : مصطفى رشدي شححة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985، ص:597.

ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية... الخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية.¹

ثالثاً: أنواع التضخم.

يتميز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً.²

وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم كما يلي:³

(أ) التضخم البطيء: هذا التضخم البطيء قد يكون ثابتاً أو متقلباً، ويعتبر التضخم بطيئاً إذا كان معدلته يتراوح ما بين 3% و 5%، ويرى العديد من الاقتصاديين أن هذا المعدل بحده الأدنى (أي 3%) هو جيد لأنه يشكل حافزاً للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم، بالإضافة إلى ما تقدم فإن التضخم البطيء الثابت والممكن ارتقاؤه هو أقل خطراً من التضخم البطيء المتقلب الذي يتحول إلى تضخم زاحف أو جامح أحياناً.

(ب) التضخم الزاحف: يوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في مستوى الأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً، وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شاهده البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي، ففي السويد على سبيل المثال، ارتفعت الأسعار خلال الفترة 1954-1967 بمعدل 64% أي بمتوسط سنوي قدره 4,9% وبقي التضخم محافظاً على معدل سنوي شبه مستقر متراوحاً بين 3% و 5%.

(ت) التضخم الجامح أو السريع *Hyperinflation*: يتميز التضخم الجامح بسرعة تطوره وإذا ما عجزت السياسة الاقتصادية عن الحد من تسارعه فإنه قد ينقلب إلى تضخم مريع قد يهدد باهتار النظام النقدي، حيث يفقد النقد وظائفه الأساسية، إن التضخم السريع حتى ولو كانت معدلاته عالية فقد لا يؤدي بالضرورة إلى التضخم المريع الذي عرفته ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى كما هو موضح في الجدول والشكل المواليان، وقد عرفته كذلك العديد من بلدان أمريكا اللاتينية خلال عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

(ث) التضخم الركودي *Stagflation*: يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي، إن ترافق التضخم مع البطالة أصبح لغزاً جديداً يشغل الاقتصاديين، فهؤلاء أدركوا دائماً أن التضخم هو شبه حتمي في نظام اقتصادي يصطدم بحدود قصوى لطاقاته الإنتاجية، وإذا كان يعتقد عادة أن التضخم يزول إذا ما تم الابتعاد عن هذه الحدود وتم القبول أيضاً بمستوى معقول من البطالة، فالوضع يبدو مختلفاً حالياً، إذ أن التضخم والبطالة قد

¹ : إسماعيل عبدالرحمان وآخرون، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 152.

² : الروبي نيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1984، ص: 25.

³ : وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 446، 447.

يوجدان معاً ويشكلان ما اصطلح على تسميته بالتضخم الركودي، وهذا المصطلح كان قد استخدم للمرة الأولى في المملكة المتحدة، حيث لم تؤدي السياسة المقيدة للطلب، التي وضعت حيز التطبيق خلال الفترة 1965-1970 تحت ضغط عجز ميزان المدفوعات، إلى ضبط تسارع معدلات التضخم.

رابعاً: آثار التضخم على الاقتصاد:

إذا كانت تترتب على التضخم مخاطر حقيقية، فمن المؤكد أن له آثاراً وهمية ومن الأجدى التطرق لهذه الآثار ومظاهر تطوره. فهناك دوافع أربعة تحتم الاهتمام بالتضخم حيث تعتبر بمثابة تهديدات على الاقتصاد:¹

1) التضخم قهيد بالجموح نحو مزيد من السرعة: مما لا شك فيه أن التضخم يمثل إنذاراً بالجموح (*Embalement*) أي تسارع وتيرته حتى يصبح النقد عديم القيمة ويحدث الإهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل لكن حتى وإن كانت التضخمات المريعة نادرة في الحقيقة، وأنت نتيجة كوارث حربية أو اجتماعية سابقة، فإن شح احتمال كهذا مقلق جداً، وقد يكون هو السبب في الشعور بالتضخم على أنه خطر، والخطر ليس ما هو عليه التضخم الآن بل ما سوف يكون عليه في المستقبل.

2) التضخم هو تهديد لقيمة الأصول النقدية: التهديد بتآكل الأصول النقدية هو مرتبط بشكل وثيق بالتضخم المريع، وهذه الأصول النقدية، كحسابات الادخار وبوالص التأمين وسندات الدين الحكومية... الخ، جميعها تتآكل من جراء التضخم، كذلك فإن قيمة الأسهم يطاولها التآكل أيضاً، لكن هذه القيمة يمكن أن تتبدل إذا ما بشرت آفاق السوق البورصية بازدهار مستقبلي، إن تهديد التضخم يتمثل في كونه قادراً على إهدار الأصول النقدية للطبقات الوسطى والطبقات الثرية، وهذا ما تسببت فيه التضخمات المريعة في السابق (على سبيل المثال ما بين العامين 1970 و 1982 ارتفع رصيد حسابات الادخار والحسابات الصغيرة في الصناديق المشتركة للتوظيف في الولايات المتحدة من 184 مليار دولار إلى 670 مليار دولار، كذلك قفزت قيمة بوالص التأمين من 1400 مليار دولار إلى 3300 مليار دولار، وعلى الرغم من ذلك فإن الأسر الأمريكية المملوكة لأصول نقدية كانت خشيتها كبيرة من خسارة كامل أصولها إلا أنها لم تعتبر ذلك تهديداً يجب استبعاده.

3) التضخم هو تهديد لاستقرار والاستقرار النقدي: يثير التضخم انحرافات حادة في هيكلية الإقراض وإحدى التبعات المقلقة للتضخم تركز إلى الوجه الذي يؤثر فيه هذا الأخير على العلاقات بين المشروعات والمصارف، ففي فترات التضخم من الأجدى دائماً اللجوء إلى الاقتراض، لأن التسديد سوف يتم بنقد أدنى قيمة، وبذلك فإن المشروعات تسعى للاقتراض إلا أن المصارف تبدو متحفظة للأسباب ذاتها.

4) التضخم يعيق النمو: حتى الآن جرى التطرق إل التهديدات التي يمثلها التضخم، لكن ما هي الأكلاف الحقيقية لهذه الظاهرة؟ إن الكلفة الأكثر أهمية هي واضحة، فالتضخم يمنع من محاولة استخدام كامل الطاقة

¹: وسام ملاك، مرجع سابق، ص: 453.

الإنتاجية بدافع الخوف من تحويل درجة معقولة من التضخم إلى تضخم غير مقبول أو خطر على الفور، وبذلك فإن الكلفة الحقيقية للتضخم هي البطالة المفروضة (ليس فقط البطالة التي تتأتى من معدلات الفائدة المرتفعة ومن انخفاض الاستثمار بل أيضاً البطالة التي تتسامح فيها أو تشجعها الحكومات عمداً ن أجل تجنب تفاقم التضخم أو على أمل التخفيف من حدته).

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

اختلاف وجهات النظر بخصوص تفسير التضخم من مدرسة اقتصادية إلى أخرى يعود إلى اختلاف المنطلقات الفكرية لكل مدرسة والفترة الزمنية التي سادت فيها، ونميز هنا بين المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكيترية، المدرسة النقدية، مدرسة اقتصاديات جانب العرض، مدرسة التوقعات الرشيدة، والمدرسة المؤسسية الحديثة أو المدرسة الهيكلية.

أولاً: التضخم في الفكر الكلاسيكي.

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود و نظرية الدخل، ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية¹:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع و العمل) تسودها المنافسة الكاملة و الاقتصاد في حالة تشغيل كامل؛
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي و لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع و عوامل الإنتاج و عندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي و ليس على المستوى المطلق للأجر النقدي؛
- مرونة الكاملة للأجور النقدية و أسعار السلع؛
- قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه)؛
- يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار و التقلبات الطارئة على

¹ أنظر:- أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص: 349،350.

- سهير محمود معنوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988، ص: 19،21.

تغير كمية النقود, فلقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي "أر فينج فيشر" عام 1911 في كتابه المشهور "The Purchasing Power Of Money" حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع و الخدمات وأستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة السببية بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار و هذا وفقا للعلاقة التي صاغها فيشر على الشكل:¹

$$M * V + M' * V' = P * T$$

حيث أن: M = كمية النقد المتداول خلال السنة.

V = سرعة تداول النقود.

M' = كمية الودائع الجارية.

V' = سرعة تداول الودائع الجارية.

P = المستوى العام للأسعار.

T = حجم التجارة.

وحيث أن كمية النقود تساوي العملة المتداولة زائد الودائع الجارية فيمكن إعادة كتابة المعادلة المذكورة على

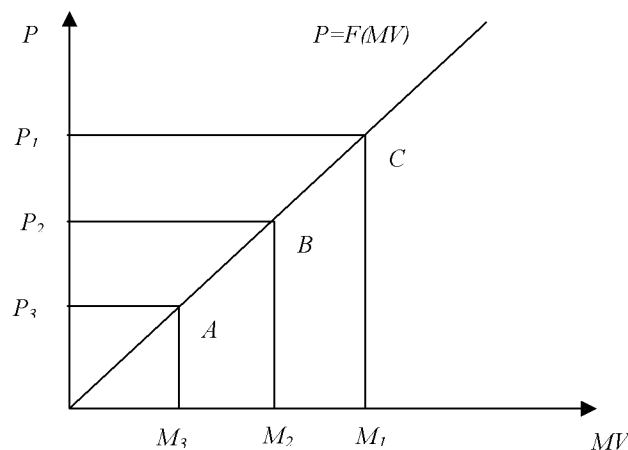
$$M * V = P * T$$

النحو التالي:

واستناداً لنظرية المعاملات فإن المستوى العام للأسعار يتحدد بالمعادلة من الشكل التالي: $P = \frac{M*V}{T}$

وتشير المعادلة إلى أن المستوى العام للأسعار يتغير طردياً مع كمية النقود وسرعة تداولها وعكسياً مع حجم المعاملات.

الشكل رقم (06) العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النحلة دار الفكر، الجزائر، بدون سنة، ص: 81.

¹: Suraj B. Gupta, *Monetary Economics, Institutions Theory and Policy*, Delhi: S. Chand and Company LTD, 1996, P: 217.

معادلة كمبيريدج:

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، و هذا التحليل يركز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وصيغت المعادلة من الشكل¹:

$$M_d = KY$$

M_d : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

K : التفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال، و مع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي K و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، و اعتبار أن K هو مقلوب V ، فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ و بالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد.

لكن لم تسلم هذه النظرية من عدة انتقادات تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه و النتائج التفصيلية التي استخلصت منها، و تنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:²

- كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود؛
- العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية؛
- يضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود و الأسعار ليست وحيدة الاتجاه، بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس،
- عدم واقعية ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج و استقلاله عن التغير في التداول النقدي؛
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة تداول النقد حيث أنها يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، و يمكن أيضاً أن تتغير نتيجة لظروف السوق؛
- تجاهل عنصر الفائدة، فهو يلعب دوراً حساساً في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار.

¹ أنظر: - سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، مرجع سابق، ص: 33.

- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 81، 98.

² سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص: 26.

ثانياً: التضخم في التحليل الكيتر.

إن ظهور كتاب " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" لكيتر عام 1936م قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها أثر بعيداً على النظرية الاقتصادية قاطبة، وتشكل إسهامات كيتر النظرية إحدى أهم لبنات تطور المفاهيم الاقتصادية في عصرنا هذا، للجدل الذي أحدثته سواءً من خلال أدوات التحليل الجديد، أو من خلال نقدها لأهم المبادئ الكلاسيكية المنتشرة آنذاك، كما تشكل أفكاره نقلة نوعية في فهم وتفسير ميكانيزم عمل مجموعة هامة من المتغيرات، سواء في سلوكها الذاتي أو تأثيرها على بعضها البعض، وما يهمننا في هذا الإطار هو وجهة نظر كيتر التحليلية لظاهرة التضخم.

وتقوم هذه النظرية على عددٍ من الافتراضات تتمثل فيما يلي:

1. تفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وأن الوضع الاقتصادي في حالة توازن تحت مستوى العمالة الكاملة، وذلك باعتبار أن العمالة الكاملة حالة استثنائية وليست عامة؛¹

2. أن الدخل القومي يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار، كما أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود؛

3. ترى هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، كما ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية؛²

4. إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي، بما يمكن من تحديد العلاقة بين كلا من مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي القومي، وفي نفس الوقت يؤكد انخفاض الأهمية في بحث العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، على اعتبار إمكانية تحقيق زيادة في كمية النقود في الاقتصاد دون أن يصاحب ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك نتيجةً لزيادة درجة تفضيل السيولة، وانخفاض سرعة دوران النقود.³

ولبيان ذلك التفاعل يتم التفريق بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وحالة ما

بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، بالنسبة لتغير الأسعار، ونوضح ذلك فيما يلي:

1) مرحلة ما قبل بلوغ التشغيل الكامل:

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها كيتر في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كيتر الفكر الاقتصادي من اقتصاد من العرض إلى اقتصاد جانب الطلب واعتبر كيتر أن التوازن

¹: الروبي نبيل، مرجع سابق، ص: 60.

²: نفس المرجع، ص: 61.

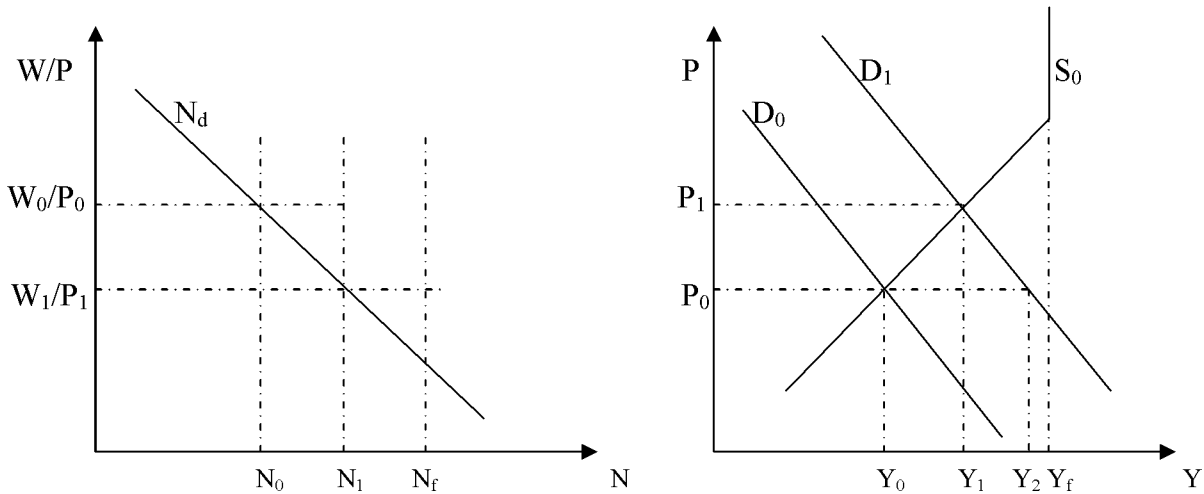
³: الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد رسالة ماجستير غير منشورة، 1981، ص:

الاقتصادي يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل و أن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويقرر كيتز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري و الطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل و ينخفض مع انخفاضه.

يرى كيتز في هذا النوع من التضخم، أنه ناتج عن تعطل في الموارد الإنتاجية القابلة للتشغيل، أي أنه عندما يزيد الإنفاق الوطني (مثلاً زيادة الإنفاق الحكومي العام) تزيد الدخل ويزيد الإنفاق على الاستهلاك، وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد، وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخل والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاعاً ضئيلاً في الأسعار، ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي.

ويمكن تفسير ما جاء به كيتز حول محددات مستوى الأسعار في حالة الاستخدام الغير الكامل لعوامل الإنتاج عن طريق شرح منحنى الطلب التالي:

الشكل رقم (07) أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.



الشكل (ب)

الشكل (أ)

المصدر: يوجين أديليو، ملخصات شوم مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 223.

مستويات الإنتاج أقل من Y_f (مستوى الاستخدام الكامل).

بافتراض أن مستوى طلب كلي D_0 ومستوى عرض كلي S_0 توجد وحدات عمل عاطلة قدرها $(N_f - N_0)$ عند مستوى الإنتاج الحقيقي Y_0 ، فإذا زاد الطلب الكلي خلال سياسة توسعية إلى D_1 فتوجد زيادة قدرها $(Y_2 - Y_0)$ عند مستوى الأسعار P_0 ، هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار إلى P_1 ، وإن

تخفيض الأجر الحقيقي إلى W_0/P_1 (الشكل (ب)) عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N_1 بدلاً من N_0 ، وتزيد كمية الإنتاج المعروض إلى Y_1 ، ومع ذلك فإن زيادة التوظيف والإنتاج أقل من تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، حيث أن مدخلات العمل الإضافية يتم توظيفها فقط إذا خفضت الزيادة في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

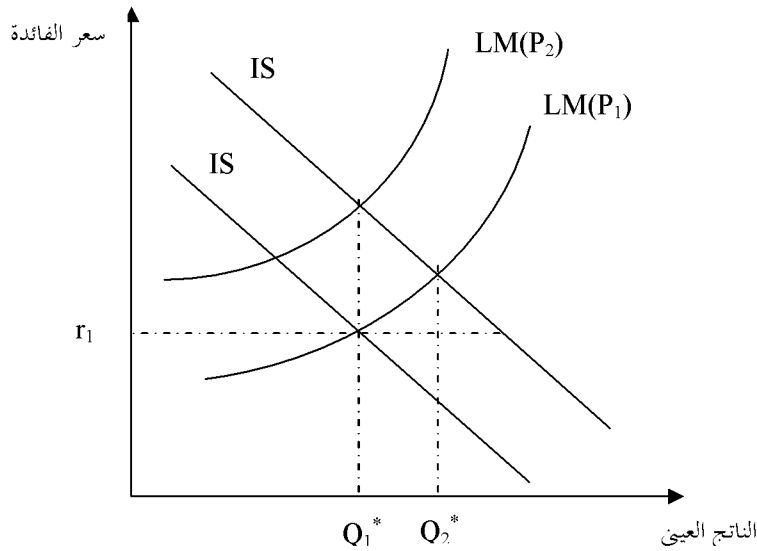
وهي الحالة التي تكون فيها الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية في حالة توظيف كامل، حيث يؤدي حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع، لأن الزيادة في الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات¹. حيث تكون مرونة عرض عناصر الإنتاج مساوية الصفر².

إذ وبمقتضى التحليل الكيتري فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج عند مستوى الاستخدام التام أي:

$$Q < C + I + G$$

G : الإنفاق الحكومي، I : حجم الاستثمار الكلي، C : حجم الاستهلاك الكلي، Q : حجم الإنتاج الوطني، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كيتر وأتباعه:

الشكل رقم (08) أثر زيادة الطلب الكلي على أسعار الفائدة في ظل الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 219.

¹: الروبي نيل، مرجع سابق، ص: 63.

²: الشبول نايف، مرجع سابق، ص: 26.

والآن نفترض زيادة الطلب الكلي متمثلاً في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره $(Q_2^* - Q_1^*)$ والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستخفص القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

ثالثاً: التضخم في التحليل النقدي المعاصر:

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "ميلتون فريدمان"، وهاري جونسون..... ومعظم اقتصاديي صندوق النقد الدولي.

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي¹:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص؛
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي؛
- تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة؛
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار؛
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية؛
- حصر دور الدولة في أضيق الحدود؛
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماماً إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماماً عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلاً تماماً عن التغيير في عرض النقود.
- يعارض ميلتون فريدمان منطق منحنى فيليبس، ويرى أنه لا علاقة في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة، وأن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة تعود إلى عوامل نقدية ومالية، وهو يعبر عن اختلال للتوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ويرى النقديون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقود المسؤولة في حدوث التضخم، لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم العرض من السلع والخدمات، كما

¹ أنظر - سهير محمود معنوق، السياسة النقدية في التحليل الكيبيزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408، 1987، ص: 171-182.
- جوده عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص: 256-257.

تنص على ذلك النظرية الكمية للنقود للكلاسيكيين، وإنما على ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها.¹ وسنقوم بتحليل النظرية من جانبين:

1. جانب العرض:

ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي و السبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، وبالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي، فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، و تؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية و غير المالية، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج و التشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد و العمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، و يرى أن الأهمية لعرض النقد و ليس للطلب عليه كما يرى كيتز.²

2. جانب الطلب:

لقد انتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات، و هذه الاعتبارات متمثلة في الصيغة التالية:³

$$M_d = P * f(r^b, r^e, \frac{dp}{Pdt}, w, \frac{w}{p}, u)$$

حيث: M_d : تمثل كمية الطلب على النقود.	dp/pdt : معدل التغير في الأسعار.
P : المستوى العام للأسعار.	w : نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.
r^b : عائد السندات.	w/p : الدخل الدائم الحقيقي.
r^e : عائد الأسهم.	u : الأذواق والتفضيلات.

¹ رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة" بحوث و مناقشات

اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985 بعنوان "التضخم في العالم العربي"، بيروت: دار الشباب للنشر، 1986، ص: 17

² حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص: 18.

³ Sylvie Diatkine, *Théories et politiques monétaires*, édition : Armand Colin, Paris, 1995, P:133.

ويمكن التعبير عن الدالة السابقة أيضاً في صورة حقيقية على النحو التالي:¹

$$\frac{M_d}{P} = f\left(rb, re, \frac{1}{p} * \frac{dp}{dt}, w, \frac{y}{p}, u\right)$$

لقد بحث فريدمان الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات و سينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج و التشغيل في الأجل القصير فقط.

وإذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.

ويفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي و التأثير على الأوضاع التوازنية، وميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) و من خلال تغيرات معدل الفائدة.

الفرع الثالث: المداخل الأخرى في تفسير التضخم.

سنكتفي في هذا المدخل بالتعرض لأهم مدرستين قدما أطروحات في تفسير التضخم شكلت جدالاً واسعاً في لدى المفكرين الاقتصاديين.

1. مدرسة التوقعات العقلانية:

ينتمي أنصار هذه المدرسة إلى التيار النيوكلاسيكي الذي يعتمد على الليبرالية كأساس للتحليل ومبدأ حيادية النقود في الحياة الاقتصادية، وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين:²

• الأسعار والأجور مرنة؛

• الناس يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم.

وبخصوص التضخم، دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة السويدية الحديثة التي يمثلها ليند برج، ليندال، و بنت هانسن، في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، وقد انتهت هذه المدرسة إلى القول بأن التضخم أو الانكماش إنما ينشأ بسبب اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فإذا زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المحقق، فإن ذلك يجعل الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ومنه ترتفع الأسعار،

¹ : Suraj B. Gupta, , op. Cit, p: 213.

² : بول سامويلسون، وويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله، دار الأهلية، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص: 642.

ويكون التضخم هنا في شكل فجوة أو فائض الطلب أو خطط شراء لم تتحقق في سوق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين¹.

ومن هنا يعتقد أنصار هذه المدرسة أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية و المنافسة الكاملة، فإن الزيادة في عرض النقود تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار، في حين أن الأسعار النسبية تظل كما هي، ومن ثم فإن خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى تظل بعيدة عن تأثير النقود، ويشترط لتحقيق ذلك أن يكون الأفراد على معرفة كاملة بخطط الحكومة مستقبلاً بخصوص عرض النقود، ليكيفوا سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار.

2. مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة، حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية وخاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة و من ثم الاستثمار و العرض الكلي. وقد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء و ثابت) وهو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية و تحجيم قدرة البنوك المركزية من التوسع في الإصدار النقدي و بالتالي إيجابياً في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و تتعارض وجهة النظر هذه مع النقديين الذين يرون إيجابية أسعار الصرف المعرفة و ملائمتها في دعم الاقتصاديات الرأسمالية في التكيف مع الصدمات الخارجية².

ويتفق أنصار هذه النظرية مع النقديين بخصوص تفسير التضخم لكونه ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، حيث يؤكد جورج جيلدر " أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سوف يتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود"³، ولكنهم يضيفون شيئاً جديداً مفاده أن الضرائب المرتفعة تعد كذلك سبباً جوهرياً من أسباب التضخم، فالضرائب هي تكاليف، وعندما ترتفع التكاليف تقل الأرباح ويهبط الإنتاج، في حين يستمر الطلب فترتفع أسعار السلع الباقية.

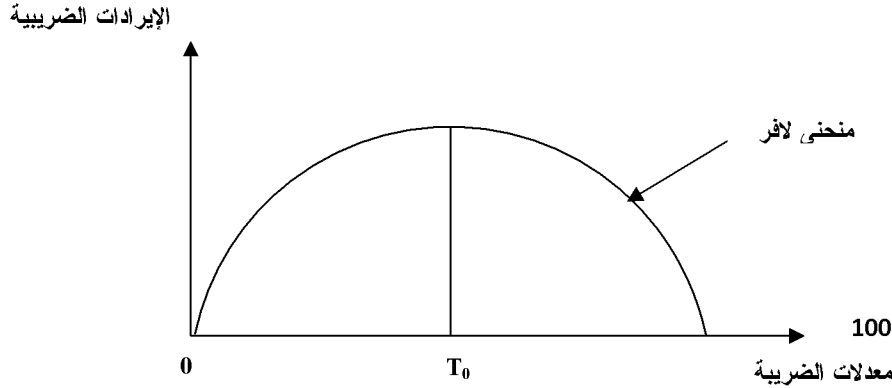
²: رمزي زكي، مرجع سابق، ص، 33.

²: رانيا عند المنعم محمد راجح، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غ م) 2005، ص: 27.

²: جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة: جمال الدين احمد، القاهرة، سجل العرب، 1982، ص. 56.

كما تعطي هذه المدرسة أهمية إلى الجانب الحقيقي من الاقتصاد وهو جانب العرض في تفسيرها للتضخم، حيث أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية في تفسير التضخم، وهذا ما يبينه منحنى لافر في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): منحنى لافر يبين العلاقة بين معدلات الضريبة والإيرادات الضريبية



المصدر: حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص: 124.

ويتضح من الشكل أعلاه أنه بعد معدل الضريبة T_0 يصبح الأثر عكسي، أي كلما ارتفع معدل الضريبة في المجال T_0 إلى 100% تنخفض الإيرادات، والسبب أن الأفراد يفقدون الحافز على الانخراط في النشاط الاقتصادي، حيث تصير مكافآتهم أكثر فأكثر حقا للدولة.

المطلب الثاني: سعر الفائدة: مفاهيم ونظريات.

يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في البناء الاقتصادي ويعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية، مع بداية عصر النهضة واتجاه فلسفة الكنيسة للسماح بإباحة سعر الفائدة بحجة الاستثمار، وهكذا فقد جمع الاقتصاديون القدماء (الكلاسيك) بين الربح والفائدة في المصطلح دون تمييز يذكر بين ثمن النقود وعائد المخاطرة، رغم أنه من البديهيات اعتبار محددات سعر الفائدة غير محددات الربح.

وقد سلك كثير سلوكا صحيحا مبينا الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين محدداتها وبين سعر الفائدة ومحدداته، إلا أن الأسرار على الخلط مازال مستمرا حيث يعالج المفكرون بعد كينز كهيكس الفائدة والربح دون تمييز في عرضهم نموذج الاقتصاد الكلي جامعين الاقتصاد الكلي الممثل في عرض النقود والطلب عليها مع الاقتصاد الحقيقي الممثل في عرض الادخار والطلب على الاستثمار عند مستويات الدخل المختلفة

الفرع الأول: مفهوم سعر الفائدة

لقد أعطيت عدة تعاريف ومفاهيم لسعر الفائدة من قبل رواد المدرسة التقليدية (2)، ورغم أنه يظهر من أول وهلة أن هناك اختلافا وتباينا في مفهوم الفائدة، إلا أن هذا الاختلاف بات في حدود الألفاظ دون المعاني. وهذا بعض التعاريف فإطلال الترحيمات النظرية الكلاسيكية:

1) تعريف سعر الفائدة عند الكلاسيك:

اعتبر "آدم سميث" الفائدة ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية، وعليه فهو لم يفرق بين الربح و الفائدة، ومن ثم كان إسهامه في نظرية الفائدة محدودا شأنه في ذلك شأن "ريكاردو"، الذي لم يكن واضحا في التفرقة بين الربح و الفائدة.¹

أما "مارشال"، فقد ناقش عامل الحرمان ومفهومه كسبب للحصول على الفائدة، وفضل استعمال لفظ الانتظار(الامتناع) للتعبير عن نفس المعنى، بعدما تبين له أن لفظ الحرمان غير مرغوب فيه.

وقد دافع "مارشال" في كتابه "أصول علم الاقتصاد" عن ضرورة وأهمية الفائدة على رأس المال المقترض، وارجع معارضتها في القرون الوسطى والقديمة إلى عدم وضوح الأفكار عن طبيعة وإنتاجية رأس المال.²

أما "فيشر" ففي كتابه نظرية الفائدة، اعتبر سعر الفائدة هو ثمن عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة الاستثمار.³

في حين عرف "سامويلسن" (*Samuelson*) أن الفائدة هي دخل على شكل نسبة مئوية تعطى كعلاوة لإقراض مال.⁴

2) تعريف سعر الفائدة عند كيتز وأتباعه: على النقيض من نظرة التقليديين إلى الفائدة كثمن للادخار، نظر كيتز إلى الفائدة كثمن للنقود أي كثمن للتنازل عن السيولة وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك.⁵ فسعر الفائدة ثمن كباقي الأثمان وهي عند كيتز ظاهرة نقدية بحتة، وكثمن فإنها تتحدد في السوق النقدية وفقا للنظرية الحدية التي يأخذ بها كيتز بتلاقي قوى العرض والطلب. أي عندما يتلاقى التفضيل النقدي مع كمية النقود المعروضة في السوق.

¹: أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية للإسهامات الكلاسيك (1720-1980)، للمؤلف "جورج نايبهانز" المكتبة الأكاديمية، 1997. ص: 113.

²: احمد سعيد حسنين، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهدى للطباعة، القاهرة، 1971، ص: 10 إلى ص: 18.

³: جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكيتز، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1983، ص: 224 إلى ص: 232.

⁴: احمد سعيد حسنين، مرجع سابق، ص: 10 إلى ص: 15.

⁵: محمد إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1996، ص: 163.

وعليه نجد أن الطلب على النقود (أي تفضيل السيولة) يتحدد بدافعين الأول المعاملات والاحتياط أساساً بمستوى الدخل بينما يتوقف الدافع الثاني المضاربة على سعر الفائدة.¹ قام "كيتز" بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله. وهذا ما يميزه حقا على تحليل التقليديين، ذلك أنه يأخذ لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي. وهذا ما سنراه في تفسير نظرية كيتز لسعر الفائدة.

(3) تعريف سعر الفائدة عند مدرسة شيكاغو: تعتبر نظرية "فريدمان" امتدادا للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد، وبأدوات تحليل أكثر نجاعة وواقعية، فالنظرية المعاصرة لكمية النقود هي نظرية تجمع بين نتائج التحليل التقليدي ونتائج التحليل الكيتزي، الأمر الذي أدى إلى إعادة الحياة من جديد للتحليل النقدي، وأثر سعر الفائدة في المتغيرات الاقتصادية والطلب على النقود.

يربط فريدمان الطلب على النقد بالمتغيرات الأساسية الثلاثة: الذمة المالية أو الثروة، ومعدل الفائدة ومستوى السعر.² والتغيرات في الكتلة النقدية M مرجعها إلى الإنفاق، أي أن افتراض فريدمان يربط M بـ MV من المرور بالضرورة عبر آثار معدلات أسعار الفائدة، لكن لم يفسر هذه العلاقة بدوافع عقلانية للمستهلكين ورجال الأعمال.³

وقد ميز بين ثلاثة أنواع لسعر الفائدة هي: سعر الفائدة على السندات Rb ، سعر الفائدة على الأسهم Re ، سعر الفائدة العام R .

وقد قام فريدمان بدراسة بالتعاون مع آخرين على دالة الطلب وتوصل إلى ضعف أثر سع الفائدة على دالة الطلب على النقود وعلى سرعة تداول النقود، أي لا يتأثر الطلب على النقود بالتغيرات في أسعار الفائدة.

وأن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود الذي حددها كيتز المتمثل بالتغير في سعر الفائدة أضاف إليه فريدمان عنصراً جديداً هو معدل التضخم.⁴ ومن هنا نتوصل إلى أن سعر الفائدة عند فريدمان: "هو تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود الناتجة عن توقعات التغير في سعر الفائدة الحقيقي".

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة.

ولمعالجة مختلف الإشكاليات حول سعر الفائدة سنتناول مفهوم سعر الفائدة وكيفية تحديده عند مختلف النظريات الاقتصادية، ثم نتناول علاقته مع سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

¹: محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، 2003، ص: 221، 222.

²: وسام ملاك، مرجع سابق، ص: 308.

³: نفس المرجع، ص: 302.

⁴: نفس المرجع، ص: 256، 257.

أولاً: سعر الفائدة في المدرسة الكلاسيكية:

إن الفائدة حسب رأي (سميث وريكاردو) هي التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله. فالفائدة حسب رأي هذين هي المكافأة أو الإغراء الذي يدفع عن المدخرات. وعبر بعض الاقتصاديين الانجليز (ناسو سينيور) عن سبب الفائدة (بالزهد)، ولكن (مارشال) استبدل بكلمة الزهد كلمة (الانتظار) نتيجة الاعتراضات ضدها.¹ ويرى الاقتصادي كاسل في كتابه " طبيعة وأهمية الفائدة " أن الاستثمار يكون الطلب على الانتظار والادخار يكون عرض الانتظار بينما سعر الفائدة هو الثمن، و هو يحقق التعادل بين الاثني أي بين الاستثمار والادخار، و أما الاقتصادي كارفر في كتابه " توزيع الثروة " فيقول أن سعر الفائدة هو السعر الذي يحقق التوازن بين المشقة و الحرية للانتظار و بين الإنتاجية الحدية لرأس المال. أما توسينغ فيقول أن سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تجلب المنفعة الحدية من الادخار.

كما يعتبر الاستثمار شانه في ذلك شان أي عرض بمثابة دالة متناقصة في سعر الفائدة، حيث العلاقة بينهما هي علاقة عكسية ، ينخفض الاستثمار بزيادة سعر الفائدة و يزداد بانخفاضها.

أ- التعبير الرياضي لتوازن الادخار و الاستثمار: إن التعبير الرياضي لدالي الادخار و الاستثمار في الفترة القصيرة عند التقليديين يكون بالشكل التالي:²

فإذا رمزنا للادخار (S) و الاستثمار (I) و الفائدة (r).

$$I = I(r) \quad \text{حيث:} \quad \frac{dI}{dr} < 0$$

أي أن المشتق الأول لهذه الدالة سالب، هو إشارة إلى أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة.

$$S = S(r) \quad \text{حيث} \quad \frac{dS}{dr} > 0$$

أي أن مشتق هذه الدالة موجب ، و هو إشارة إلى العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و الادخار .

ولما كان حجم الاستثمار و الادخار لا يعتمدان فقط على سعر الفائدة، وإنما يعتمدان كذلك على حجم الدخل (Y). إلا أن التقليديين يعتبرون أن الدخل ثابت ولا يتغير، وعليه فإدخال متغير الدخل في هذه الدوال لا يغير تغييراً جوهراً في المعادلة التقليدية.

وعليه فبافتراض ثابت الدخل (Y) فان سعر التوازن عوض أن يكون بالشكل:

$$I(R; Y) = S(R; Y) \quad \text{يصبح:} \quad I(R) = S(R)$$

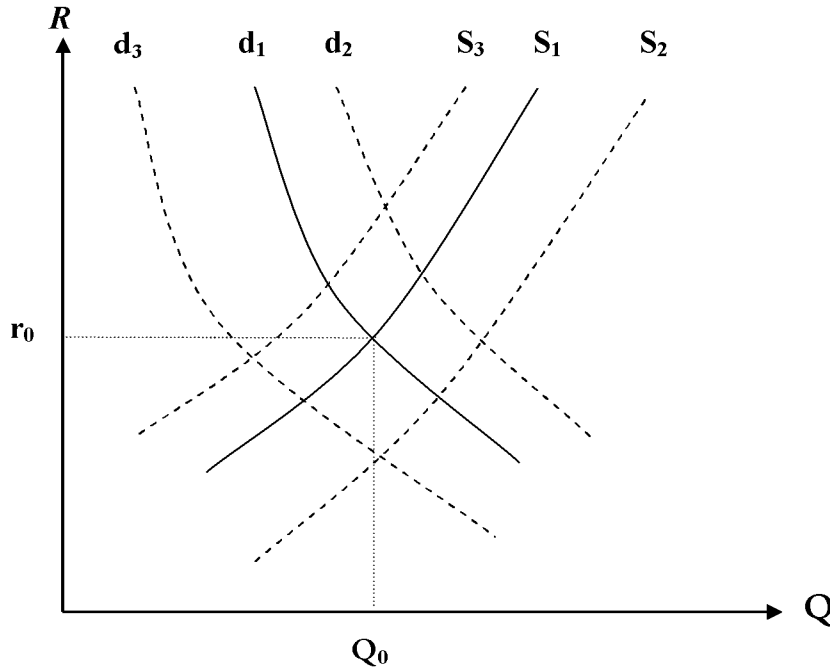
¹ طيبة عبد العزيز، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة الشلف، 2005-2006

² بلعوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غ م)، جامعة الجزائر، 2004، ص: 34.

ولما كان الاستثمار (I) هو دالة لمتغير الفائدة (R)، والادخار (S)، هو دالة لمتغير الفائدة، وبما أن تحديد التوازن في سوق العمل وحجم التشغيل في الاقتصاد يعطينا مستوى التوازن للدخل (Y)، وعند الدخل معطاة، فإن سعر الفائدة (R) سوف يضمن التساوي بين الادخار والاستثمار وسوف يكون هناك سعر واحد للتوازن.

ب- تحديد سعر الفائدة بيانياً: يتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى الطلب على المدخرات (dI) للاستثمار، مع منحنى عرض المدخرات (S_I)، وحيث أن المنحنى الأول متناقص والمنحنى الثاني متزايد فسوف يكون هناك سعر واحد توازني للفائدة. وهو السعر (R_0). انظر الشكل:¹

الشكل رقم (10): تحديد سعر الفائدة عند التقليدي



المصدر: بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 35.

تفترض النظرية التقليدية أن التغيرات في سعر الفائدة تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، أي أن اختلاف المساواة بين الاستثمار والادخار حين يسود سعر فائدة آخر يختلف عن سعر الفائدة التوازني ينتج عنه قوى معينة تعيد التوازن تلقائياً من جديد.²

¹: نفس المرجع، ص: 35.

²: سهير محمود معنوق، الاتجاهات الحديثة لتحليل النقدي، مرجع سابق، ص: 53.

ثانياً: سعر الفائدة عند المدرسة الكيترية:

تقوم النظرية النقدية الكيترية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي اعتمدها تحليل التقليديين و النقيدين في بناء النظرية النقدية، ومن ثم في تحديد مفهوم سعر الفائدة، لمعالجة مفهوم سعر الفائدة من منظور التحليل النقدي الكيترية.

نظر كيتر إلى الفائدة كثمن للنقود أي كثمن للتنازل عن السيولة وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك¹ فسعر الفائدة ثمن كباقي الأثمان وهي عند كيتر ظاهرة نقدية بحتة، وكثمن فإنها تتحدد في السوق النقدية وفقاً للنظرية الحديثة التي يأخذ بها كيتر بتلاقي قوى العرض والطلب .

لقد أطلق كيتر على نظريته في الطلب على النقود "نظرية تفضيل السيولة" *liquidity preference theory* يقصد "كيتر" بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود)، و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة ، وهي أن رغبة الأعيان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة ، نظراً لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر في اقصر مدة وبدون خسارة ، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة.² ويرجع "كيتر" دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة) إلى ثلاثة أغراض :

1. دافع الاحتياط والمعاملات:

يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الحارية خلال فترة المدفوعات ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية و أجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات. ويقصد بدافع الاحتياط (الحيطه) رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة كالمرض و البطالة ،أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كإخفاض أسعار بعض السلع .أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء إلى مواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة.³

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد و الظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، إلا أن العامل الأساسي الذي يتوقف عليه هذا الدافع هو مستوى الدخل.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الدخل والطلب على النقد لغرض المعاملة والحيطه بالمعادلة التالية:⁴

¹: محمد إسماعيل هاشم، مرجع سبق ذكره، ص163.

²: Barre ; R, *Economie Politique* ; Presses Universitaires De France ,T2 ,1970, p : 342.

³: نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 57.

⁴: هيل العجمي الجنابي، رمزي ياسين، مرجع سابق، ص: 242.

$$L_2 = F(Py)$$

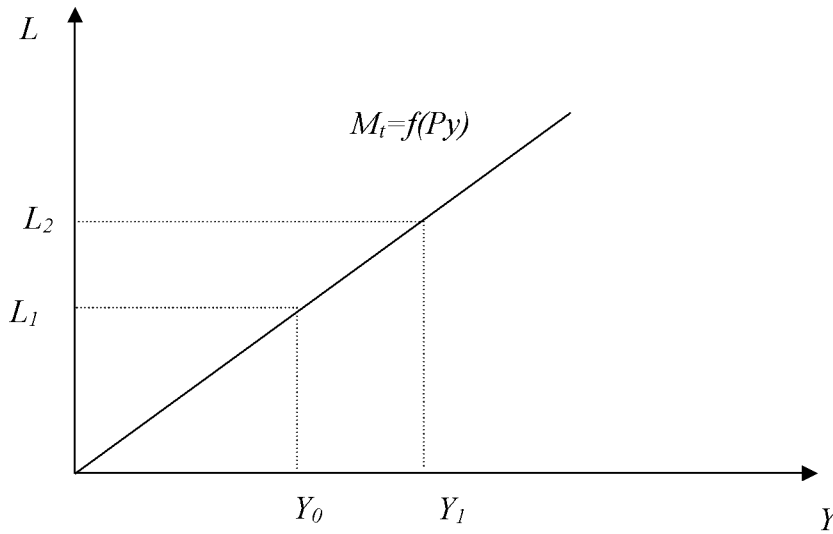
حيث أن:

L_2 : كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات والحيطة.

Py : الدخل الكلي.

ويوضح الشكل التالي العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود لغرض المعاملة والحيطة.¹

الشكل رقم (11): العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط.



ويشير إلى أن الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياط لا يتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة.

2. دافع المضاربة:

إن الاحتفاظ بالنقود في صورة سيولة نقدية ليس تطوراً أو استنتاجاً من الوظائف التقليدية، ولكنه من ابتكار "كيتز". فالنقود التي يحتفظ بها لأغراض المضاربة ترجع إلى وظيفة النقود كمستودع (مخزن) للقيمة، وهو دافع لم تهتم به النظرية التقليدية مطلقاً، على اعتبار أن دافع الطلب على النقود يقتصر على أغراض المعاملات والاحتياط فقط.

$$M_{SP} = f(i) \quad \text{ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:}$$

حيث أن:

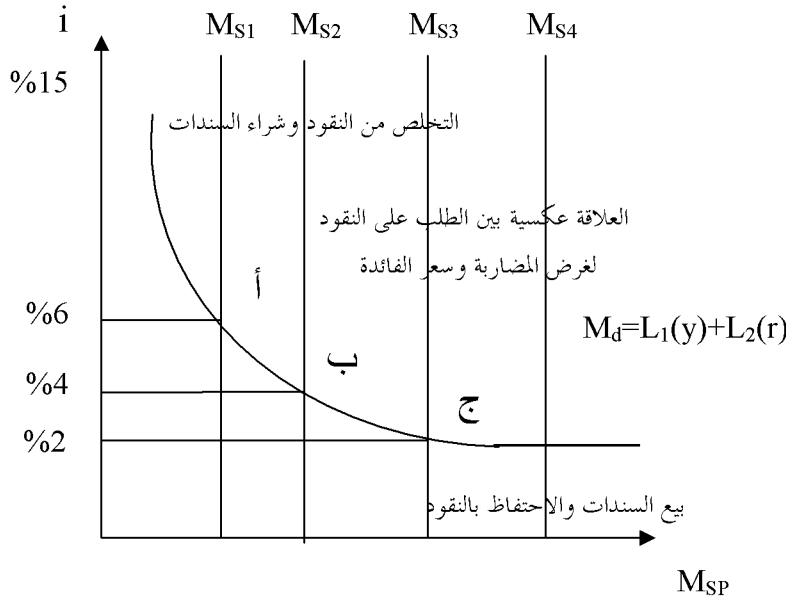
M_{SP} : الطلب على النقود لغرض المضاربة.

i : سعر الفائدة.

¹: نفس المرجع، ص: 243.

أي إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديدة المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، كم يوضحه الشكل التالي:¹

الشكل رقم (12): الطلب على النقود لغرض المضاربة وسعر الفائدة.



من الشكل نلاحظ أنه عند مستوى مرتفعا جدا لسعر الفائدة يتجه الأفراد (المشروعات) إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم منطبقا على المحور الراسي.

عندما يكون سعر الفائدة منخفضا جدا، كما هو الحال عند (2%) يفضل الأعوان الاقتصادية الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة، فيكون الطلب على النقود حيثذ مرنة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة، فيكون منحنى دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي. ويبين هذا الخط أنه لا يجد عنده الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدهم السائلة في شراء سندات، وهي الحالة التي أشار إليها "كيتز" بمصيدة (فخ السيولة) (*La Trappe De La Liquidite*)،² والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نجاعة وفعالية السياسة النقدية في فترة الكساد.

ثالثاً: سعر الفائدة في تحليل فريدمان:

تعتبر نظرية "فريدمان" امتدادا للفكر الاقتصادي التقليدي، ففي سنة 1956 طور "فريدمان" نظرية الطلب على النقود، بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، ورغم انه يشير مرارا في تحليله إلى "فيشر" مما قد يوحي بان

¹: هيل العجمي الحناني، رمزي ياسين، مرجع سابق، ص: 246.

²: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 138.

تحليله هو امتداد أو تطور لتحليل هذا الأخير، إلا أن نظرية "فريدمان" للطلب على النقود اقرب إلى تحليل مدرسة "كميريدج" منه إلى تحليل "فيشر"¹، أي أن نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي.

ويمكن تقسيم معدل العائد على الأصول الأخرى (عدا النقد) إلى جزئين:²

- الأول: أي عائد أو تكلفة تدفع حالياً مثل الفائدة على السند أو الربح الموزع على السهم، وتكاليف تخزين الأصول الطبيعية.

- الثاني: التغيرات في الأسعار الاسمية للسلع، وهذا الجزء له أهمية خاصة في ظل ظروف التضخم.

$$\text{معدل العائد} = \frac{\text{العائد الاسمي على الأصل} + \text{التغير في سعره الاسمي}}{\text{السعر الاسمي للأصل}}$$

أما بالنسبة للنقد فإن: معدل العائد = معدل الفائدة على النقد + معدل التغير في القوة الشرائية للنقد.

فإذا كان المقصود بالنقد وحدات العملة، فإن معدل الفائدة يساوي صفراً، كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقد يصبح سالبا في حالة التضخم ويصبح موجبا في حالة ميل الأسعار للانخفاض.³ ومنه نستنتج أن "فريدمان" قد توسع في تحليله لمفهوم وشكل سعر الفائدة وربطها بالعائد المحقق من أشكال الثروة المختلفة.⁴

ولذلك فقد انتقد فريدمان السياسة النقدية "الكبيرة" التي تركز على آلية معدل الفائدة. وعلى الرغم من أنه يقر أن معدلات الفائدة تلعب دوراً هاماً إن في تحديد مبلغ السيولة المفضلة (*L'encaisse Désirée*) أو في تحديد مبلغ السيولة المتاحة عند كمية معطاة من النقد ذا قدرة شرائية مرتفعة. كما أن معدلات الفائدة هي التي تعكس التقلبات النقدية من خلال السوق المالية. غير أن الملاحظة الميدانية (دراسة فريدمان) كشفت عن علاقة رخوة (*Lâche*) تربط تقلبات معدلات الفائدة ومعدلات تغير الدخل الاسمي، والإنتاج والأسعار، بالمقارنة مع تلك التي تربط تغيرات كمية النقد والتقلبات في معدلات الفائدة.¹

لم ينكر أحد من الاقتصاديين أهمية سعر الفائدة كأداة فعالة في الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، ذلك أن أغلب النشاط التجاري كانت يحركه الجلترا، لذا فالتغيرات الاقتصادية كانت شديدة الحساسية لسعر الفائدة إلا أن درجة استجابة التغيرات لسعر الفائدة لم تستمر على هذا المنوال، فسعر

¹: احمد أبو الفتوح الناقه، مرجع سابق، ص: 250 .

²: نفس المرجع السابق، ص: 253، 254.

³: نفس المرجع السابق، ص: 254

⁴: إن محاولة "فريدمان" التوسع في مفهوم سعر الفائدة هو غير واقعي ولا يمكن بأي حال إدراكه وتطبيقه، إذا كان يقصد بهذا المفهوم الموسع هو إثراء موضوع الفائدة في النقاش النظري الأكاديمي، لذا تراه عندما يستخدم سعر الفائدة كمتغير في النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية فانه يلجأ إلى استخدام المفهوم السائد والمتعارف عليه.

¹: M. Friedman, *Inflation et systèmes monétaires*, Calmann-Lévy, 1976, p52., pp : 179,181

الفائدة لم يعد سلاحا فعالا في الإشراف على شؤون النقد والائتمان في غالب الأحوال، فسياسة النقد الرخيص التي لجأت إليها كل من إنجلترا و أمريكا في سنوات الكساد العالمي لم تأت هي الأخرى بالعرض المطلوب، و لم تعمل على تنشيط الاستثمار بالرغم من توجيه هذه الدول عنايتها إلى زيادة الائتمان عن طريق إجراء خفض كبير في سعر الفائدة.²

وهو ما دفع برواد "مدرسة شيكاغو" إلى عدم الاقتناع بذلك التحليل، ومما زاد في شكوكهم عن أهمية ودور سعر الفائدة هي نتائج الأبحاث والدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين الباحثين من "جامعة أكسفورد" حيث دلت النتائج في معظمها أن سعر الفائدة هو أداة ضعيفة في بناء النماذج الاقتصادية وبالتالي فهي قليلة الفعالية في التحليل الاقتصادي وتفسير المتغيرات و الظواهر الاقتصادية. أما عن كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني ، فقد اعتمدت النظرية النقدية الحديثة نفس أسلوب النظريات النقدية السابقة تقريبا، حيث يتم تحديد سعر الفائدة بتقاطع منحنى عرض رأس المال بمنحنى طلب رأس المال.

²: أحمد سعيد حسانين ، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار المناء للطباعة، القاهرة، 1971، ص: 92 .

المبحث الثاني: تحليل نظري للاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف).

يمثل هدف تحقيق الاستقرار النقدي الشغل الشاغل لدى السلطات النقدية في كل بلد، وعلاقة هذا الهدف بسعر الصرف، علاقة جد معقدة، حيث أن عملية اختيار النظام المناسب تملئها الظروف الخاصة بكل بلد، وسعر الصرف هو سعر رئيسي في أي اقتصاد يؤثر في آخر المطاف على تكلفة السلع والخدمات المستوردة وربحية صناعة التصدير الأمر الذي ينعكس على معدلات التضخم والنتاج والعمالة، واختيار ترتيبات الصرف يحدد درجة تأثر الاقتصاد في حالات الانتعاش وحالات الكساد في الخارج، كما يحدد نطاق السياسة النقدية المستقلة في الداخل.

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

يستعرض هذا المطلب المفاهيم الخاصة بسعر الصرف، ويشمل في ذلك التعريف والأنواع والنماذج والنظريات بشتى أنواعها القديمة والحديثة، بالإضافة إلى أنظمة وسياسات سعر الصرف.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه.

تقتضي تسوية المدفوعات والمعاملات الدولية تحديد نسبة الوحدات العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة في الأدب الاقتصادي: سعر الصرف.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل لسعر الصرف تعريفاً موحداً لدى الاقتصاديين، أم هناك تباين في تحديد المفاهيم المرتبطة به؟

أولاً: تعريف سعر الصرف:

ليس من الصعب الإجابة على هذا السؤال بيد أنه رغم تباين في التعاريف المتعلقة به، إلا أنها تصب في قالب واحد. فقد عرفه البعض على أنه: "عملة أجنبية مقومة بوحدات العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء عملة أجنبية"¹ أو يعرف بالطريقة العكسية فيقال: "عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء عملة محلية"²

أو سعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف بأنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في زمن معين، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.³

¹: دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، سلسلة وملحات شوم، دار كروميل للنشر، 1985، ص: 145.

²: أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1990، ص: 121.

³: عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص: 147.

ثانياً: أنواع سعر الصرف:

هناك صيغ أخرى لسعر الصرف هي:

1. سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة. فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.¹

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر مؤشراً تجارياً مرجحاً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.² وهو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. والعلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال العلاقة الموالية:

$$TCR = \frac{TCN/P_1}{1\$/P_2} = \frac{TCN * P_2}{P_1}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P_2 : مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي.

P_1 : مؤشر الأسعار المحلي.

3. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.³ ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز "Laspeyres" للأرقام القياسية:

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_P Z_P X_0^P (e_t^p / e_t^r)}{\sum_P X_0^P (e_0^p / e_0^r)} \right\} * 100$$

¹: مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية. (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1993، ص: 07.

²: نفس المرجع، نفس الصفحة.

³: قدي عبدالجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص: 105.

$$TCNE = \sum_P Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} * 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_p INER_{PR} * 100$$

حيث:

$(e^{pr})_0$ ، $(e^{pr})_t$: سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_t^p ، e_0^p : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 .

e_0^r ، e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X^P : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في

حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

4. سعر الصرف العاجل:

يعرف سعر الصرف العاجل حسب بول غرانجو *Poul Grand jeau*، بأنه "سعر الصرف الأجنبي

المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية، مقابل التسليم في الحال".¹

سعر الصرف الآجل

يعرف سعر الصرف الآجل لعملة بأنه "السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق

لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس

تاريخ إبرام عقد الصفقة".²

الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف.

يتوقف الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه على تفاعل عدة عوامل، تم التعرف عليها والتي تتحكم في

تحديد سعره، في مقدمتها أنظمة سعر الصرف. إن نظام سعر الصرف يترجم طبيعة سياسة سعر الصرف المتبناة

من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها، فمن جهة سياسة سعر الصرف يمكن أن تترك قوى السوق تحدد

سعر الصرف، أو من جهة أخرى، يمكن أن تكون من أجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر

الصرف في مستوى مأمول.³

¹ : Poul Grand Jeau, **precis de Gestion financiere internationale, D'organisatios**, Paris, 1986, p:73.

²: مدحت صادق ، النقود الدولية و عملية الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997، ص: 148.

³ Andrew Harrison et autres, **Busniess International Et Mondialisation**, 1^{ère} édition, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004, p:303.

ولقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس ربط الدولار الأمريكي بالذهب بسعر ثابت: أوقية = 35 دولار مع ربط الدول الأخرى عملتها بسعر ثابت مع الدولار.

لكن أزمة الدولار في نهاية الستينات حالات دون استمرار هذا النظام، إذ أعلن الرئيس الأمريكي في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب، حيث شكل هذا القرار في نظر الكثيرين الخيار لنظام بريتون وودز، بعدها انقسم العالم بين دول تنتهج نظام صرف ثابت ومرن.

أولاً: أنظمة سعر الصرف الثابتة:

سيتناول هذا المحور الأنواع المختلفة لأنظمة أسعار الصرف الثابتة وأنوعها المختلفة:

1. نظام الربط بعملة واحدة: في هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى عملة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما كان حال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي إلى غير ذلك. ونجد تقريباً نصف الدول النامية تتبع هذا النظام.¹

2. نظام الربط بسلة من العملات: في هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني سلة من العملات، وعادة ما يتم اختيار العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (DTS)، أو من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، كما هو شأن الدينار الإماراتي أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو (ECU) سابقاً. لقد تم تسجيل عشرين (20) عملة مرتبطة سلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.²

3. سعر الصرف الثابت المرن (ضمن هوامش محددة): أما في هذا النظام فيعمل على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف. كما حدث بعد أزمة الدولار في السبعينات، إذ قامت دول أوروبا الغربية بتثبيت قيم عملتها وسمحت لها بهامش صعود ونزول يقدر بـ 2.25% سمي حينها بنظام "الثعبان داخل النفق" كتمهيد لتأسيس الاتحاد النقدي الأوروبي.³

ثانياً: أنظمة سعر الصرف المرنة:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:⁴

¹ : عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 115.

² : نفس المرجع السابق، ص: 116.

³ : نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ : نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

نظام التعويم المدار: وفق هذا النوع، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات وعادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات من مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطيات الدولية (الذهب والعملات الأجنبية) وميزان المدفوعات وتطورات أسواق النقد الموازية.

نظام التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقاً من آلية العرض والطلب في السوق، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف.

نظام التعويم غير النظيف: لقد تم استخدام اصطلاح "التعويم غير النظيف" بعد حدوث تحول عام إلى نظام أسعار الصرف المعمومة مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين. وهو يعني إعلان السلطة النقدية تطبيق سياسة رسمية مفادها ترك سعر الصرف في حالة تعويم، إلا أنها تتدخل بشكل متكرر في سوق الصرف الأجنبي لإدارة سعر الصرف.¹

من خلال هذا العرض الوجيز لمختلف أنظمة سعر الصرف نجد أن هذه الأنظمة أحدثت جدالاً واسعاً على مستوى الاقتصاد الدولي بين مناصرين ومدافعين عن هذه الأنظمة.

إن مناصري أنظمة سعر الصرف المرن (*Schwob et D'Arvisenet Aroyo* سنة 1994 *Perrault* *et Lafrance, Baillui* سنة 2000، *Fisher* (2001) *Galvot et Reinbart* سنة 2002) يضعون في المقدمة أن مثل هذا النظام يسمح بالحصول على درجة حرية إضافية بفضل استقلالية السياسة النقدية، أكثر من ذلك هذا النظام يستعمل مثل أداة تصحيح اقتصاد كلي، هذا ما هو مستحيل في نظام الصرف الثابت. أما المدافعين عن نظام سعر الصرف الثابت (*Krugman* سنة 1980، *Miller* سنة 1997، *Enoch et Balan* سنة 1997، *Alu et Gosh* سنة 1999، *Razgallah* سنة 2000، *Dupuy* سنة 2000 *Williamson et* سنة 2000) يوضحون الآثار الخطرة المحدثة بالتطير المتزايد لأسعار سعر الصرف وأين تضاف أوهام فرضية الاستقلالية والمخاطر المترتبة عن غياب أي قاعدة تنظيمية فيما يخص أسعار الصرف، كما أن النقاش قد أثرى من طرف مناصري الأنظمة الوسيطة (*Williamson* سنة 2000، *Benassy Quéré et Coeuvré* سنة 2002).²

فأنظمة أسعار الصرف الوسيطة تمثل أنظمة وسط بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، إنها تربط وتجمع بين ميزة استقرار أسعار الصرف في النظام الأول والاستقلالية فيما يخص السياسة

¹: بول هالود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 2007، ص: 497.

²: Hanane El Hammas, « choix de régime de change optimal et croissance économique ! Cas de la Tunisie », theory and pratique of economic policy : tradition and change, Unv, Italia, June 15-17, 2006, p.3.

النقدية للنظام الثاني، كقاعدة عامة هذه الأنظمة تسمح ببعض المرونة داخل هامش محدد مسبقاً للعملة أو لسلة من العملات، أين يتم التصحيح بانتظام وذلك حسب درجة الاستقرار المستهدفة و كما أن مجال الهامش يمكن أن يكون عائماً.¹

الفرع الثالث: سياسة سعر الصرف.

تنحصر السياسات التي يمكن للحكومة اللجوء إليها في أغلب الأحيان لتصحيح عجز (اختلال) ميزان المدفوعات في ثلاث سياسات عامة هي: إجراء تغييرات في سعر الصرف. بالإضافة إلى إتباع سياسة نقدية ومالية. وفرض القيود المباشرة على العملات الخارجية.

ومن خلال هذا المحور سندرس سياسة إجراء تغييرات في سعر الصرف، وما دنا بصدد دراسة سياسة الصرف لابد من معرفة أهداف وأدوات سياسة الصرف.

أولاً: أهداف سياسة سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:²

(1) مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم.

(2) تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير). وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

(3) توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية. فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية. ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع

¹ : Yeager, Leland B, « how to avoid international financial crises » *cato journal* vol, 17 N° 03, Hiver, 1998 site: <http://www.cato.org/pubs/journal/cjn3html>.

² : قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص: 131.

سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

4) تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

ثانياً: أدوات سياسة سعر الصرف: لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل وأهمها:

1- تعديل سعر صرف العملة؛

2- استخدام احتياطات الصرف؛

3- استخدام سعر الفائدة؛

4- مراقبة الصرف؛

5- إقامة سعر صرف متعدد.

ثالثاً: تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية¹، مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية، حيث يهدف أساساً إلى إعادة التوازن في الميزان المدفوعات وأثار التخفيض مرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتون وودز فإن تغيير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات².

إن عملية تخفيض العملة « *Dévaluation* »، تتم بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر صرف ثابت هذا عكس الانخفاض « *Dépréciation* »، الذي يحدث تلقائياً نتيجة لتضارب قوى العرض والطلب في السوق وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر صرف عائِم³، إذا أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقويم « *Réévaluation* »*، التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.

¹ : MILET Obravich, **Les effets de la dévaluation française de 1958**, les aides d'organisations, Paris, 1970, p : 15.

² DOMINIQUE Plihon, **Les taux de change**, édition, la découverte, Paris 1991, p : 91.

³ DOMINIQUE Plihon, **Op cit**, p: 92.

* تبقى هذه العملية، حالة استثنائية، إن لم نقل معدومة بالنسبة للبلدان النامية، لأن الاختلالات التي تعاني منها موازين مدفوعات هذه الدول، غالباً ما تظهر في صورة عجز، فإنه ينبغي علينا معرفة فعالية الحالة الأولى، في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وسنقتصر على هذه الحالة.

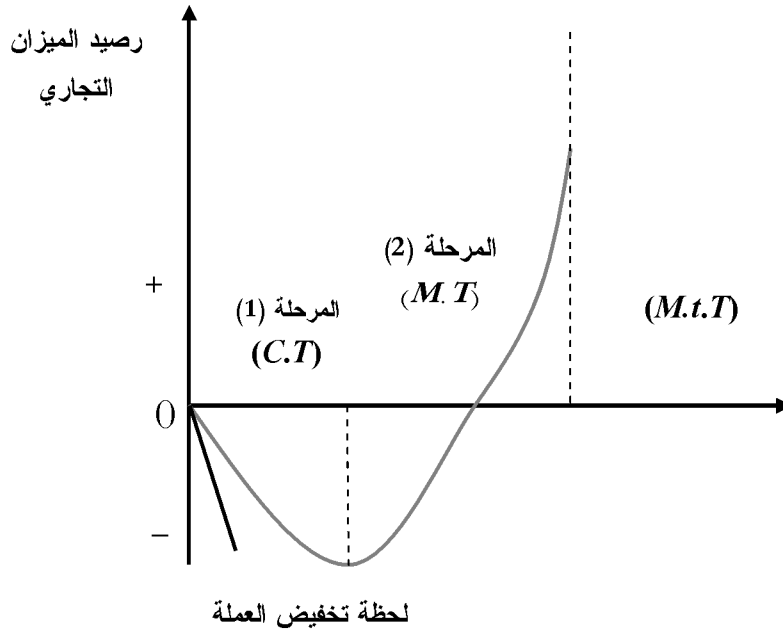
ونستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط¹:

1. اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
2. ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
3. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
4. عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
5. استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
6. الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر.

حيث: (شرط مارشال ليرنر) يكون بالعلاقة التالية: $\xi_x - \xi_m + 1 = 0$ $\frac{p^* x}{e} > 0$

إلا أن التخفيض حتى وان تحقق شروطه، لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً، وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (J). كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم: (13) منحنى (J).



¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 134.

وتعود أسباب تكون المنحنى (K):

- ❖ عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر؛
- ❖ الاعتماد على مواد أولية مستوردة في الإنتاج، لا يمكن الاستغناء عنها (لا يمكن خفض أحجام المواد الأولية المستوردة)؛
- ❖ في المدى الطويل يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية إلى ارتفاع أسعار الصادرات وبالتالي انخفاض حجم المبيعات الخارجية، وبالتالي عودة التوازن التقييمي إلى الميزان التجاري.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

إن تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة، يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف.

لقد ارتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، أخذنا بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة. وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى على يد الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل *Gustav Cassel*، الذي قام بصياغتها عام 1922، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914". بعد أن تخلت الدول عن قاعدة الذهب وطرحت مشكلة تحديد أسعار التعادل بين مختلف العملات. ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية في فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.

يرى "*Gustav Cassel*" أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة بمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية

لكلا الدولتين¹، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعمليتين.

وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية:

❖ الصيغة المطلقة.

❖ الصيغة النسبية.

أولاً: الصيغة المطلقة: *La (P.P.A) Absolue*:

تعتبر هذه الصيغة امتداداً لقانون السعر الوحيد*، وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.² وهي كالتالي:

$$(1) \dots \dots \dots e_t = \frac{P_t}{P_t^*}$$

حيث أن:

e_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t : مستوى الأسعار المحلية.

P_t^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

علماً أن:

$$P_t = \sum \alpha_i * P_{it}$$

$$P_t^* = \sum \alpha_i * P_{it}^*$$

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i).

إن وجود بعض تكاليف النقل، وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية... الخ، وباعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$(2) \dots \dots \dots e_t = \pi \frac{P_t}{P_t^*}$$

غير أن الصيغة المطلقة وجهت لها انتقادات عديدة، أهمها عدم قدرة هذه النظرية على تفسير معدل الصرف التوازني في ظل وجود سلع لا تدخل في التجارة الدولية مثل الخدمات والعقارات، كما تفترض عدم وجود نفقات نقل أو عوائق أمام تدفق التجارة الدولية. هذا فضلاً عن افتراض أن هناك تجانس وحدات السلع محل الاتجار الدولي وهو أمر يجافي الواقع.

¹: PEYRARD josette, **Risque de change**, librairie vuibert paris, 1986.

* تميز قانون السعر الوحيد بالبساطة لكون التحكم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع المتشابهة إذا عبر عنها بعملة واحدة.

²: REDRIGER dornbush, **Exchange rate and inflation the ill press**, Cambridge. USA 1994. P266.

هذه الانتقادات كانت دافعاً لبزوغ الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية.

ثانياً: الصيغة النسبية: (PPA_r) **La PPA Relative** :

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:¹

❖ الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

❖ حرية انتقال المعلومات.

❖ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين.

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوراق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

إذن وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة (2) السابقة نحصل على:

$$(3) \dots \dots \dots \log e_t = \pi + \log P_t - \log P_t^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة (2) بالتغير نحصل على:

$$(4) \dots \dots \dots \Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^*$$

المعادلة (4): تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي.

إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة، باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد "CASSEL" على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، وعليه فإن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات... الخ.
- طول مدة التصحيح أسعار بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل، وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.²

¹ : HEVE Moly , CELINE Pringint , NECOLAT sobazile, **Economie de Mérision**, N° 123-124 ; 1996. P : 02 .

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 119.

- تعتمد هذه النظرية على تعادل توتي الشراء للعملة، قوتها الداخلية، وقوتها الخارجية، والواقع أنه يوجد دائما احتمال لتفاوت هاتين القيمتين،¹ فهناك تكاليف النقل، وهذه التكاليف وحدها تنسد التعادل المحتمل.
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.²

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة. *T. la partie des taux d'intérêt.*

نظرية تعادل أسعار الفائدة تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية.

في الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961، عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت إنجلترا في جويلية 1961، باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.³

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني، وسعر الصرف الآجل، وبممكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:⁴

$$(1) \dots\dots\dots M. (1 + i_d) = \frac{M}{CC} (1 + i_e). CT$$

حيث أن:

CC : سعر الصرف العاجل.

CT : سعر الصرف الآجل.

i_d : سعر الفائدة المحلي الاسمي.

i_e : سعر الفائدة الأجنبي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \dots\dots\dots \frac{c_a}{c_c} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

¹ هاشم فؤاد، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص174.

²: PEYRARD, josette, **Risques du change**, OP CIT, P87.

³: FRIEDRICH ; k , **International Economies**, concepts and issues New-York. Me gram – Hill Book. Company; 1974.

p286.

⁴: عبدالمجيد قدي، مرجع سابق، ص: 121.

وبطرح (1) من طرفي المعادلة (2) نحصل على:

$$(3) \dots \frac{c_a}{c_c} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

أو:

$$(4) \dots \frac{CT-CC}{CC} = \frac{i_d-i_e}{1-i_e}$$

وإذا كان i_e معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة (4)

$$(5) \dots \frac{CT-CC}{CC} = i_d - i_e$$

وكما هو ملاحظ فإن هذه النظرية تسمح بربط السوق النقدي الوطني بسوق الصرف الأجنبي.

الفرع الثالث: نظرية الأرصادة.

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف عملة دولة ما، يتحدد وفق حالة ميزان مدفوعاتها، فإذا حقق ميزان عجزا بمعنى رصيدا سالبا، هذا يدل على زيادة الكيات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا، أي رصيد موجب، فهذا يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.¹

ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر، ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات، الذي مكن ألمانيا من عدم اللجوء إلى الواردات.

الانتقادات:

تتميز هذه النظرية بالتعقيد، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية النسبية، كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.²

وهكذا يمكن مرونة أسعار الصرف أن تساعد على معالجة معظم الاختلالات في موازين المدفوعات (العجز أو الفائض). وهذا ما دعا بعض الاقتصاديين إلى اعتبار مرونة أسعار الصرف أفضل بديل لحركات دخول وخروج الذهب في ظل النظام الذهبي النقدي، والتي كان لها آثار في تعديل على موازين مدفوعات الدول التي اتبعت هذا النظام الذهبي.

¹ نعمان سعدي "سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 1998، ص 18.

² تومي ربيعة "نمذجة قياسية لسعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.

وكتيجة مستخلصة، فإن وجود عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فإن انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من هذا العجز أو معالجته نهائياً وبالعكس، عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، فإن ارتفاع سعر صرف عملة الدولة يمكن أن يؤدي إلى معالجة هذا الفائض.

الفرع الرابع: أهم النظريات الأخرى.

يتضمن هذا الفرع نظريات أخرى لا تقل أهمية عن النظريات السابقة مثل نظرية كفاءة سوق الصرف والنظرية الكمية ونظرية مستوى الإنتاجية.

أولاً: نظرية كفاءة سوق الصرف:

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على المعلومات الكاملة حول التقدير بالمستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ.

وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توافر مبدأ أو العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق.¹ ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي تعبر عنها رياضياً كما يلي:²

$$(1) \dots \dots \dots \frac{e_{t+1}^a - e_t}{e_t} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = i - i^*$$

حيث أن:

e_{t+1}^a : سعر الصرف المتوقع.

e_a : سعر الصرف الآجل.

i : سعر الفائدة المحلي.

i^* : سعر الفائدة الأجنبي.

وفي حالة كفاءة السوق يكون:

$$(2) \dots \dots \dots e_a = e_{t+1}^a$$

إلا أن هناك جدالاً قائماً اليوم، بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبياً، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات *GIDDY* و *DUFE* على التوالي في سنة

¹ : YVES simon, SAMIR menai, **Technique financières international**, édition economica, PARIS 1998, PP :187.

² : YVES simon ; SAMIR menai ; **OP cit** . P :187.

1975 و سنة 1976) كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر (دراسات HUNT 1986) ودراسات (كيري وماك دونالد 1989). يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

ثانياً: نظرية مستوى الإنتاجية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية، فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملة كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها منخفضاً نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرتها بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.¹

حيث يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي، الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.²

ثالثاً: النظرية الكمية:

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها³ في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءً على كمية النقود، إذن وكتيجة لزيادة كمية النقود ومنه ارتفاع الأسعار فإن واردات هذا البلد كذلك تزداد وتقل الصادرات وهذه ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المصلىة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية.

أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وأخيراً ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة.

إن الزيادات المفرطة في عرض النقود، تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات، مختلفة أوضاعاً مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشياً مع المستوى العام للأسعار الجديدة.

¹: صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص: 347.

²: الحريري محمد خالد، الاقتصاد الدولي، جامعة دمشق، سوريا، 1977، ص: 120.

³: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد، أنظمة، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 79.

المطلب الثالث: سوق الصرف.

سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف. كما أنه يعتبر سوق العملات الصعبة أين تتحدد أسعار الصرف، وسوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلفزة والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الفرق مزودة أيضاً بأجهزة المعلومات مثل رويترز وتليرات وداوجونز... الخ والتي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة على مدى 24 ساعة، فضلاً عما يستجد من أحداث سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على أسعار العملات.

الفرع الأول: مفهوم ووظائف وخصائص سوق الصرف.

إن المعاملات الدولية تحتاج إلى عمليات صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يعرف بسعر الصرف، أي استبدال العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وهذه العمليات تتم فيما يعرف بسوق الصرف.

أولاً: مفهوم سوق الصرف وخصائصه:**1) تعريف سوق الصرف: يمكن تعريفه كالاتي:**

- ✓ سوق الصرف هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العمل الأجنبية.¹
- ✓ سوق الصرف هو الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى.²
- ✓ سوق الصرف هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.³

2) خصائص سوق الصرف:

الواقع أن أسواق الصرف تقترب أكثر من أي مثال آخر من النماذج الاقتصادية للمنافسة الكاملة.⁴ وذلك لأن النقود (السلعة المتبادلة) تتجانس تجانساً تاماً بين جميع وحداتها، كما أن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد و يرجع ذلك للأسباب التالية:

¹ قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص: 107.

² طالب محمد عوض ، التجارة الدولية نظريات و سياسات معهد الدراسات المصرفية ، الأردن، 1995 ، ص: 346.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الكتاب الثاني ، الدار المصرية اللبنانية، 1994 ، ص: 25.

⁴ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1998 ، ص: 80.

➤ تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن على أساسها التفرقة بين قطعة و أخرى من نفس العملة كما أن جميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانونية ، كما أنها تتماثل في الوزن في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

➤ تتكفل عمليات التحكيم و الراجحة بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضاً في سعرها، و زيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعاً في سعرها، فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول و ينخفض في سوق الثاني إلى إن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.¹

وسوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين و المشترين، على غرار ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف بيورصة الأوراق المالية.² وتتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية و معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (telerrate, reutiers)، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق.³

ثانياً: وظائف سوق الصرف:

يتم في العادة تقسيم وظائف سوق الصرف حسب السوق الآنية والآجلة. فوظائف السوق الآنية تتمثل في:⁴ تمويل عمليات الاستيراد، و شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات والعقارات، أو لتمويل المصاريف الخاصة بالإجازات ورحلات العمل. أما وظائف السوق الآجلة فتتقسم إلى:

1. **التغطية (Hedging):** وتستخدم عمليات التغطية عندما يكون هناك أحد المستوردين يقوم بشراء سلع أجنبية مقومة بعملة أجنبية، وقد يتعرض للضرر إذا حدث ارتفاع في سعر الصرف الحاضر. وعندما تكون هناك فجوات زمنية *Lags* بين تاريخ تسلم السلع وتاريخ السداد الفعلي لقيمتها. وفي ظل سعر الصرف المرن، قد يفضل المصدرون والمستوردون حماية أنفسهم من مخاطر تغيير أسعار الصرف خلال الفترات المشار إليها، ويكون ذلك عن طريق استخدام عمليات التغطية في سوق الصرف الأجنبي.

¹: وجيه شندي ، المدفوعات الدولية و أزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1975 ، ص: 14.

²: مدحت صادق ، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص: 121.

³: قدي عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص: 108.

⁴: بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص: 41.

2. **المراجحة (Arbitrage):** تستخدم الآجلة في عمليات المراجحة، عندما يقوم الشخص المراجح، على سبيل المثال، بعمليات بيع وشراء للعملة الأجنبية بشكل متزامن، بحيث يتم شراء في السوق الحاضرة والبيع في السوق الآجلة. إن الهدف من المراجحة على سعر الفائدة، هو توزيع الأموال بين المراكز المالية المختلفة من أجل تحقيق أعلى معدل عائد ممكن، بينما يقوم في نفس الوقت، بتجنب مخاطر سعر الصرف.
3. **المضاربة (Speculation):** ويكون الهدف من المضاربة هو تحقيق أرباح عن طريق تحمل المخاطر. لذلك، وعلى سبيل المثال، إذا كان المضارب *Speculator* يتوقع ارتفاع قيمة عملة معينة، فهو يستطيع شراء هذه العملة من السوق الحاضرة (عند السعر الحاضر بالطبع) والاحتفاظ بها (ربما في شكل أذون الخزانة)، على أن يقوم بإعادة بيعها بسعر أعلى إذا حدث ارتفاع قيمة هذه العملة فعلاً. ومن ناحية أخرى، نجد أن هذه الطريقة من المضاربة، تنطوي على ربط الأموال لفترة من الزمن. وهناك طريقة أخرى يمكن استخدامها وتحتاج فقط إلى متطلبات حدية *A Margin Requirement*، وتتمثل في شراء العملة في السوق الآجلة للصرف. وعندئذ، وعندما يستحق أجل العقد المستقبلي (الآجل)، وبافتراض تحقق ارتفاع قيمة العملة في تلك الأثناء، يمكن بيع هذه العملة والحصول على ربح.

الفرع الثاني: المتعاملون في سوق الصرف.

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان وذلك ببيع أو شراء العملات الأجنبية ومن بين العاملون الذين يتدخلون في سوق الصرف نجد:

- **البنك المركزي:** يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية، وهو بذلك يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية ينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، وهذا كله من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، كما أن تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية¹.
- **البنوك التجارية وبنوك الاستثمار:** تعتبر البنوك التجارية و بنوك الاستثمار المتدخل المهم في سوق الصرف، بحيث يتمثل دورها في القيام بعمليات الصرف (بيع و شراء العملات) لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها².
- **فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصة ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، و يتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين**

1 - PAUL .R. Krugman , MAURICE Abstfeld, **Economie Internationale**, De Boeck Université 3^{ème} Edition, Belgique 2001, p:385.

² : Yves, Simon , SAMIR Mannai , **Technique financieres internationales** , Edition Economica 7eme editon , 2002 , PP :12,13 .

- البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم¹.
- **سماسة الصرف** : يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعمليات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.²
 - **المستخدمين التقليديين**: كالمستوردين و المصدرين والسياح و المستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية إضافة إلى التجار و المضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.³
 - **العملاء الخواص** : لا يتدخل العملاء الخواص مباشرة في سوق الصرف، و إنما يقومون بعمليات شراء و بيع العملات الصعبة باسم أحد البنوك (غالبا يكون بنك تجاريا) له نشاط واسع و كبير في السوق.
 - ويتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات : الخواص ، المؤسسات الصناعية والتجارية، والمؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في سوق الصرف، أو التي لا تملك رؤوس الأموال اللازمة للتدخل مباشرة في سوق الصرف. و يقوم العملاء الخواص بالتدخل في سوق الصرف من أجل إشباع حاجاتهم من العملات الصعبة عن طريق القيام بعمليات تجارية و مالية دولية (بيع و شراء، أخذ و منح قروض بالعملات الصعبة) كما يتدخلون كمضاربين في سوق الصرف.⁴

الفرع الثالث: النماذج القياسية المحددة لسوق الصرف.

إن تقدير نماذج سعر الصرف في المدى الطويل، يعد من أهم انشغالات الكثير من الاقتصاديين، ذلك أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة مثل سعر الفائدة، أسعار الصرف، ثمن بعض المواد الأولية، مثل الذهب والفضة، لقد تعددت النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف التي تعالج إشكالية العوامل المحددة لسعر الصرف، ونحن من خلال هذا المحور سنحاول إعطاء نظرة شاملة على بعض النماذج القياسية التي حاولت معالجة تفسير سلوك سعر الصرف. تشتمل الإسهامات المبكرة للمدخل النقدي لسعر الصرف أعمال كل من (Norkse 1945) و (Freidman 1953) حيث اهتمت هذه الأعمال بدور المضاربة في أسواق الصرف

¹ قدي عبد الخيد، مرجع سابق ، ص 108.

² نفس المرجع السابق، ص 109.

³ عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 178.

⁴ Voir :

- YVES Simon , SAMIR Mannai , Op_Cit , P 17

- MONDHER Cherif , Les taux de change , Revue banque édition , 2002 , P: 41.

الأجنبي، وركز *Nurkse* على مخاطر انتقال الأثر إذ قد يولد ذلك عدم استقرار السوق وبالتالي عدم استقرار معدل الصرف.

أولاً نموذج ماندل-فلمنج (*MF*). *Le modèle Mundell et Fleming (MF)*.

لقد قام كل من ماندل "*Mundell*" سنة 1962¹ وسنة 1968² وفلمنج "*Fleming*" سنة 1963³ بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد: سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الإنتاج من التوازن لسوق السلع وسوق النقود وسوق الأسواق المالية.

ويركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف. حيث يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز على الاقتصاد المتوج الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة، والذي يعتبر متغيرا خارجيا.⁴

يعتبر ميزان المدفوعات في الاقتصاد المفتوح عبارة عن مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال. ويصبح ميزان المدفوعات مساوياً للصفر عندما يكون الفائض (العجز) في الحساب الجاري معدلاً للعجز (الفائض) في حساب رأس المال.

يعتمد سعر الصرف التوازني وفق نموذج ماندل فلمنج على العناصر التالية:⁵

- مستوى النشاط المحلي؛
- مستوى النشاط الخارجي؛
- مستوى أسعار الفائدة المحلية؛
- مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

يؤدي اعتماد سياسة نقدية توسعية إلى زيادة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن ثم التدهور في الميزان التجاري، يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة سيولة معينة للسيولة الدولية لرأس المال. والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ Mundell, R.A., « The appropriate use of monetary and fiscal policy for internal and external stability » *IMFStaff papers*, 1962 vol 9 PP70-79.

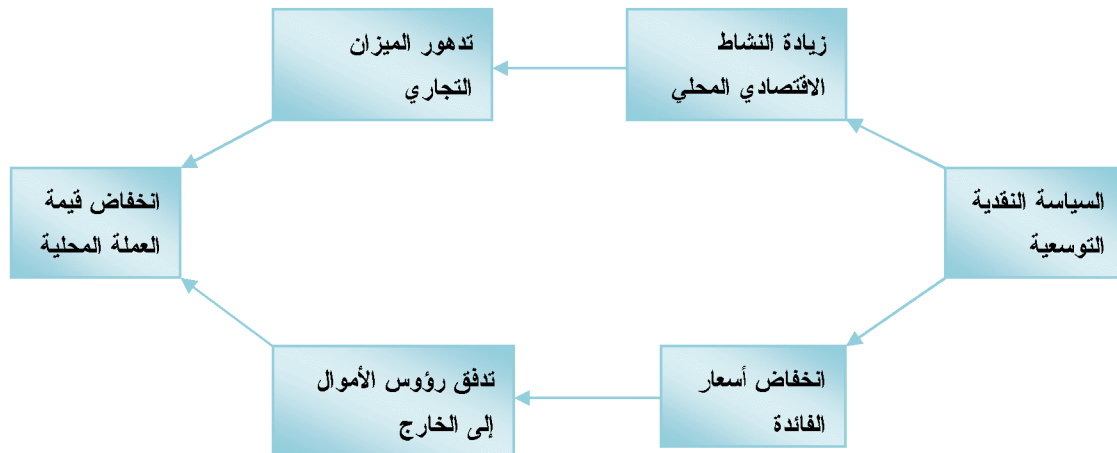
² MUNDELL, R.A., « capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates » *conadian journal of*, 1962 vol 9 PP70-79.

³ FLEMING, M., « Domestic Financial policies under fixed and floating exchange rates » *IMFSTAFF, PAPORS*. 1962 vol 9 PP369-380.

⁴ قدي عبد الحيد، مرجع سابق، ص124.

⁵: نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 123.

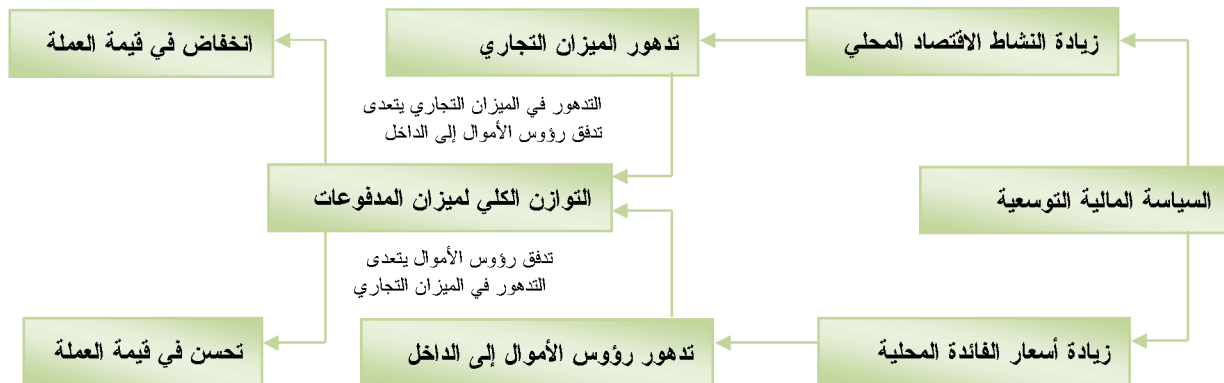
الشكل رقم (14): تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف



المصدر: قدي عبد الخيد، مرجع سابق، ص: 127.

أما في ظل أسعار الصرف العائمة، تبقى فعالية السياسة المالية محل شك. وتلعب درجة السيولة الدولية لرأس المال دوراً محدداً وحاسماً في تحديد الفعالية الكلية للسياسة المالية. يمكن تدعيم فعالية السياسة المالية التوسعية بانخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات. وإذا تم السماح بدرجة معينة من سيولة رأس المال، فإن تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد المحلي سوف يعادل بعض الآثار السلبية التي تتولد عن زيادة الطلب وما ينتج عنه من تدهور في الميزان التجاري، ومنه التدهور في ميزان المدفوعات. وفي ظل السيولة العالية والكاملة فإن ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن "المنبهات المالية" سوف يستقطب تدفقاً كبيراً لرأس المال، بحيث أن التحسن في حساب رأس المال سوف يفوق العجز في الميزان التجاري. ومثل هذا الوضع سيحقق فائضاً في ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في قيمة العملة المحلية. والشكل يبين ذلك:

الشكل رقم (15): كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الفائدة



المصدر: عبد الخيد قدي، مرجع سابق، ص: 129.

يشير نموذج *Mundell-Fleming* إلى عدم جدوى السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام ثبات معدل الصرف أياً كانت درجة سيولة رأس المال، ويكون التركيز حينئذ على السياسة المالية أكثر فعالية ولاسيما في ظل درجة عالية من سيولة رأس المال. أما في ظل نظم تعويم سعر الصرف، تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي كلما ازدادت درجة السيولة الدولية لرأس المال، ومن ثم تزداد قدرة البنك المركزي على اتباع سياسة نقدية تتسم بالاستقلالية والفعالية.¹

ومن ثم فإن مزيجاً من السياسة النقدية والمالية يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية على شرط توافر درجة عالية من سيولة رأس المال، ويؤدي نفس المزيج ذاته إلى تدهور قيمة العملة المحلية في حالة انخفاض سيولة رأس المال.

والشكليين التاليين يبينان مزيج السياستين في كلا الحالتين:²

الشكل رقم (16): مزيج السياسة النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المرتفعة لرأس المال.

غير متنسق (التباس)	تحسن في ميزان المدفوعات	سياسة مالية توسعية
انخفاض في قيمة العملة المحلية	غير متنسق (التباس)	سياسة مالية تقييدية
سياسة نقدية توسعية	سياسة نقدية تقييدية	

الشكل رقم (17): مزيج السياسة النقدية والمالية وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط السيولة الدولية المنخفضة لرأس المال.

انخفاض قيمة العملة المحلية	غير متنسق (التباس)	سياسة مالية توسعية
غير متنسق (التباس)	ارتفاع قيمة العملة المحلية	سياسة مالية تقييدية
سياسة نقدية توسعية	سياسة نقدية تقييدية	

¹: نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص: 123.

²: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 130، 131.

ثانياً: النماذج النقدية:

نميز ضمن هذا النوع عدة نماذج نصيغها كما يلي:

1. النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة: يمثل النموذج النقدي لسعر الصرف في ظل مرونة الأسعار على أفكار كل من (1976, 1979 johnson 1973, frankel 1976, kourr 1976, bilson 1976, mussa) وما طرأ على هذه الأفكار من تطوير وتعديل.

ويهدف ذا النموذج إلى تفسير وبيان كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشراً أو غير مباشر.

يبدأ النموذج بافتراض أن العالم يتكون من اقتصادين (محلي و أجنبي)، كما يتحدد عرض النقد في كلا الاقتصادين خارج النموذج ومن خلال السلطة النقدية (البنوك المركزية) التي تتحكم فيه. كذلك يفترض أن الطلب الحقيقي على النقود -بالنسبة للاقتصادين- هو دالة مستقرة في عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية وهي: مستوى الدخل الحقيقي (Y)، مستوى سعر الفائدة (r) ومستوى الأسعار (P).

يفترض النموذج النقدي للسعر المرن أن أسعار السلع مرنة تماماً، ولذلك تتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) وهي بالشكل التالي:¹

$$(1) \dots \dots \dots E = P - P^*$$

يفترض النموذج النقدي أن دوال الطلب على النقود المحلية والخارجية تأخذ شكل التالي:

$$(2) \dots \dots \dots M_S = p + \Phi y - \lambda r$$

$$(3) \dots \dots \dots M_S^* = p^* + \Phi y^* - \lambda r^*$$

حيث أن:

M, M^* : تشير إلى عرض النقد أجنبياً ومحلياً على التوالي (يفترض أن: $M_S = M_d = m$)

Y, Y^* : تشير إلى لوغاريتم الدخل الحقيقي أجنبياً ومحلياً على التوالي.

r, r^* : تشير إلى معدل الفائدة الأجنبي والمحلي.

Φ : تشير للمرونة الدخلية، λ : تشير لمرونة سعر الفائدة.

وبدمج المعادلتين (2) و(3) وإحلالهما في المعادلة (1) نصل إلى معادلة النموذج النقدي الأساسي للسعر المرن:

$$(4) \dots \dots \dots E = (m - m^*) - \Phi(y - y^*) + \lambda(r - r^*)$$

تعبير المعادلة رقم (4) عن النموذج النقدي الأساسي للسعر المرن، وتوضح أن الزيادة في عرض النقود

المحلية بالنسبة لعرض النقود الأجنبية يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. وتؤدي الزيادة

¹: Rosenberg, M., (1996), *Currency Forecasting, A Guide to Rate Determination*, IRWIN Professional Publishing, Chicago, pp:141-142.

في الناتج المحلي إلى تحسن قيمة العملة المحلية. وبالمثل فإن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية.¹

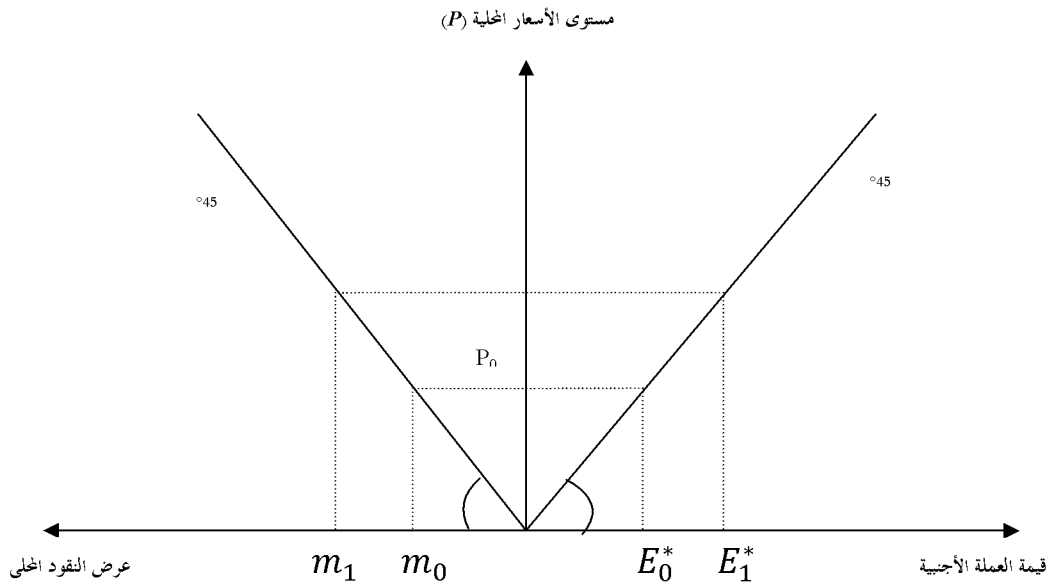
ويوضح التحليل - في اتجاه معاكس - رد فعل معدل الصرف للتغير في سعر الفائدة، حيث تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى تخفيض الطلب على النقود وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية. كما ويتدفق تحليل نموذج السعر المرن مؤكداً على افتراض سريان تعادل الفائدة المغطاة بصورة مستمرة ومتواصلة عبر الزمن، وهو ما يعني تساوي الفرق بين سعر الفائدة المحلية والأجنبي مع المعدل المتوقع لانخفاض أو ارتفاع قيمة العملة الوطنية. أي أن النموذج أدخل عنصر التوقعات في التحليل ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:²

$$(5) \dots\dots\dots E^e = (r - r^*)$$

حيث تشير E^e إلى التغير المتوقع في سعر الصرف.

ويمكن النظر إلى النموذج النقدي للسعر المرن باعتباره مجرد توسيع لنطاق نظرية كمية النقود، وذلك عن طريق نقل ميكانيزم التأثير في هذه النظرية من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، حيث يؤدي التغير في عرض النقود إلى تغير مستوى الأسعار (نظرية كمية النقود) ويؤدي التغير الأخير إلى تغير معدل الصرف (نظرية تعادل القوة الشرائية). وبالتالي فإذا كانت المتغيرات النقدية تحدد مستوى الأسعار، وكان التغير في مستوى الأسعار النسبية يحدد التغير في معدل الصرف، فإن المتغيرات النقدية تحدد التغير في معدل الصرف. والشكل التالي يعكس ذلك:

الشكل رقم (18): أثر تغير المعروض النقدي على مستوى الأسعار ومعدل الصرف



Source : Rosenberg, M., OP, Cit, p :142.

¹ : MacDonald, R., & Talor, M., **Exchange Rate Economics**, Cambridge University Press, 1992, p :03.

² : Caver, R., Frankel, J., & Jones, R., , **World Trade & Payments : An Introduction**, 6th ed., Harper Collins College Publishers, 1999, P : 676.

يشير الشكل رقم (19) إلى أن الزيادة النسبية في عرض النقود داخل الاقتصاد المحلي سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية (P) مقارنة بمثلتها في الخارج (P^*) من خلال آلية نظرية تعادل القوة الشرائية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

2. النموذج النقدي في ظل جمود السعر:

إن مشكلة الدولار خلال السبعينات والتي تمثلت في أنه كان مقوم أقل من قيمة جعلت المضاربين يعزفون عن شرائه، حيث عجزت النظرية الاقتصادية عن تقديم تفسير واضح عن الظواهر العديدة التي سادت حينها، حيث أرجع بعض الاقتصاديين هذا التدهور في قيمة الدولار إلى عدم رشادة المضاربين.¹ غير أن هذا التفسير لم يقنع بعض الاقتصاديين، فذهبوا للبحث عن إجابة لتساؤل على النقيض تماماً فحواه: هل يمكن إرجاع هذا التدهور إلى سلوك رشيد وتوقعات صحيحة للمتعاملين في سوق الصرف؟. أوجد هذا التساؤل بيئة خصبة للباحثين، وكان *Dornbusch* أول من قام بدراسة هذه الظاهرة، حيث تناول التوقعات في أسواق المال الدولية في تحديد سعر الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع، وسوق النقود، وسوق الأوراق المالية، للتعرف على الطريقة التي تتواءم بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وكيفية انتقالها من توازن إلى توازن جديد طويل الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي. ويتشابه نموذج *Dornbusch* من النموذج النقدي للسعر المرن في عدد من الفروض، من حيث افتراض أن أسعار الصرف التوازنية طويلة الأجل تعكس نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية (PPP)، إلا أنه في الأجل القصير تعكس تعادل عوائد رأس المال في الدول المختلفة، وتشابه أيضاً في سريان قانون وحدة السعر للسلع المتجانسة في السوق العالمية، استقرار دالة الطلب على النقود، الحرية الكاملة لرؤوس الأموال الدولية، مع افتراض تجانس الأصول المالية المتداولة دولياً وسيادة حالة التوظيف الكامل في الاقتصاد محل الدراسة.²

1) التوازن في سوق الأوراق المالية: انطلق *Dornbusch* في عرض نموده بادئاً بسوق الأوراق المالية، حيث أوضح أن سعر الفائدة المحلي على الأصول (r) سوف يزيد أو ينخفض عن سعر الفائدة الأجنبي (r^*) بمقدار معدل الانخفاض أو الارتفاع المتوقع لقيمة العملة (x) بناءً على افتراض القابلية الكاملة للإحلال بين الأصول بالعملة المحلية والأصول بالعملة الأجنبية، كما في العلاقة التالية:³

$$(1) \dots\dots\dots r = r^* + \frac{E_t - E_0}{E_0}$$

حيث تعبر: r : سعر الفائدة المحلي و r^* : سعر الفائدة الأجنبي و E_0 : سعر الصرف الآتي و E_t : سعر الصرف المتوقع مستقبلاً.

¹ : MacDonald, R., & Talor, M., OP, Cit, pp : 10-11.

² : نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص ص: 252-253.

³ : Dornbusch, R., expectations & Exchange Rate Dynamics, journal of political Economy, vol.84, 1976, P : 1163.

حيث يشير المقدار $\frac{E_t - E_0}{E_0}$ المعدل المتوقع لتغير سعر الصرف في نموذج *Dornbusch*.

تعكس المعادلة رقم (1) شرط التوازن في سوق المال في حالة تجانس الأصول المالية المحلية والأجنبية من حيث المخاطر والآجال من جانب، فضلاً عن الحرية الكاملة لرؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود القومية. يبيّن *Dornbusch* إجابته على افتراض أن الأفراد يقومون بتكوين توقعاتهم عن سعر الصرف المستقبلي بشكل رشيد *Rational*، حيث يبنون توقعاتهم بناءً على معلومات ومعرفة عن المتغيرات التي تحدد معدل الصرف طويل الأجل، بمعنى التعرف الدقيق عن العرض النقدي الذي يحدد بدوره القوة الشرائية ومن ثم سعر الصرف طويل الأجل. ويوضح ذلك بأن معدل الانخفاض المتوقع لسعر الصرف قصير الأجل E_S عن سعر الصرف طويل الأجل E_L هو نسبة من الاختلاف بين السعرين، أو هو معامل تعديل يؤخذ كمعلمة θ :¹

$$(2) \quad x = \theta(E_L - E_S)$$

وبناءً على فروض *Dornbusch* فإن معدل الصرف المتوقع ما هو إلا سعر الصرف طويل الأجل E_L ويتحدد الأخير بنظرية تعادل القوة الشرائية (*PPP*). وتصبح العلاقة السابقة من الشكل:

$$(3) \dots\dots\dots r = r^* + \frac{E_L - E_0}{E_0}$$

(2) التوازن في سوق النقود: يستطرد *Dornbusch* في عرض نموذجه بالانتقال إلى سوق النقود. حيث يفترض أن سعر الفائدة المحلي (r) يتحدد بالتوازن في سوق النقود المحلي، وأن الطلب على الأرصد الحقيقية يعتمد على سعر الفائدة المحلي، الدخل الحقيقي، ويتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب الحقيقي على النقود بالعرض الحقيقي منها. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$(4) \dots\dots\dots \frac{M}{P} = Y^\phi \exp(-\lambda r)$$

$$(5) \dots\dots\dots -\lambda r + \phi Y = m - p$$

حيث (Y, P, m) تشير إلى كمية النقود الاسمية، مستوى الأسعار، الدخل الحقيقي على التوالي. وبافتراض أن كل من كمية النقود الاسمية ومستوى الدخل الحقيقي معطاة *Given*، ومع دمج المعادلات (2) و(3) و(5) يعطينا العلاقة بين سعر الصرف الحاضر، ومستوى الأسعار، وسعر الصرف طويل الأجل في ظل افتراض توازن سوق النقود وتساوي العوائد الصافية على الأصول، وتعكس المعادلة (6) هذه العلاقة:

$$(6) \dots\dots\dots p - m = -\phi y + \lambda r^* + \lambda \theta(E_L - E_S)$$

(3) التوازن في سوق السلع: وفيما يتعلق بسوق السلع، يقرر *Dornbusch* أن الطلب على الناتج المحلي يعتمد على السعر النسبي للسلع المحلية ($E-P$)، أسعار الفائدة (r)، الدخل الحقيقي (Y). وبالتالي تأخذ دالة الطلب الشكل التالي:

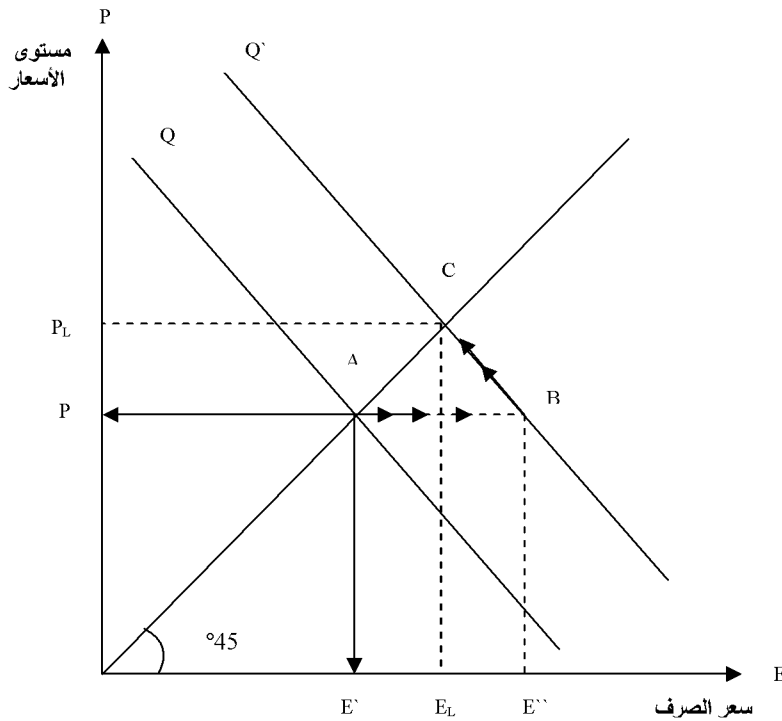
$$(7) \dots\dots\dots \ln D = \mu + \delta(E - P) + \gamma Y - \sigma r$$

¹ : Ibid., pp : 1163-1164.

حيث تشير lnD : للطلب على الناتج المحلي، μ هي معلمة ناقلة، ونلاحظ من المعادلة أن انخفاض السعر النسبي للسلع المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب تماماً كتأثير زيادة الدخل أو انخفاض أسعار الفائدة. لتزايد الطلب. يتطلب تتبع أثر السياسة النقدية في نموذج *Dornbusch* ضرورة التفرقة بين الآجال المختلفة، فزيادة عرض النقد في الأجل القصير ينطوي على عدم مرونة في الأسعار مقارنة بالأجل المتوسط والطويل حيث تتغير الأسعار تدريجياً. من هنا يمكن القول بأن زيادة عرض النقد في الأجل القصير يؤدي إلى اندفاع كبير في سعر الصرف نتيجة حدوث أثرين، الأول أن زيادة عرض النقد وهو الأثر المباشر، والثاني الزيادة في عرض النقد تؤدي لانخفاض سعر الفائدة وهو أثر السيولة، وفي كلا الحالتين يؤديان إلى تدهور قيمة العملة.

ونخلص إلى أن تطبيق سياسة نقدية تتسم بالاستقرار فإن التوقعات بشأن سلوك المتعاملين تكون طبيعية وساكنة، ومن ثم تسود حالة عدم حدوث تغير بين سعر الصرف الحالي والمستقبلي $\frac{E_L - E_0}{E_0} = 0$ وبالتالي يتساوى سعر الفائدة المحلي مع سعر الفائدة الأجنبي في حالة سيادة التوازن الآني فغي الأسواق الثلاثة.¹ ويمكن تبسيط آلية انتقال الأثر في نموذج *Dornbusch* باستخدام الشكل البياني التالي، والذي يوضح أثر زيادة العروض النقدي على سعر الصرف:²

الشكل رقم (19): أثر التوسع النقدي على سعر الصرف



¹ : Dornbusch, R., **OP, Cit**, pp : 1166-1167.

² : **Ibid.**, p : 1168.

يوضح الشكل تأثير التوسع النقدي على سعر الصرف، حيث يعكس خط (45°) قانون وحدة السعر للسلع المتاجر بما وهو فرض أساسي في النموذج، ويعكس المنحنى (Q) توازن سوق الأصول والذي يمزج بين التوازن النقدي والمراجعة في سعر الفائدة الصافية في ظل كمية أولية للنقود. ويبين افتراض بأن:

$$dE_L = dm = dp_L, \text{ ومن ثم فالمنحنى (Q) يوضح العلاقة العكسية بين (P) و (E) حيث يؤدي التغير في (P) بمقدار وحدة إلى تغير عكسي في سعر الصرف الآبي (E_S) عن (E_L) بالمقدار } \frac{1}{\lambda\theta}.$$

يتحقق التوازن الأصلي في الشكل عند نقطة (A)، حيث يتحدد مستوى السعر وسعر الصرف كما تبينه المعادلة التالية:

$$(8) \dots \dots \dots P_L = m + (\lambda r^* - \phi y)$$

وتعكس المعادلة P_L دالة طردية لكمية النقود m ، ودالة عكسية للناتج الحقيقي y .

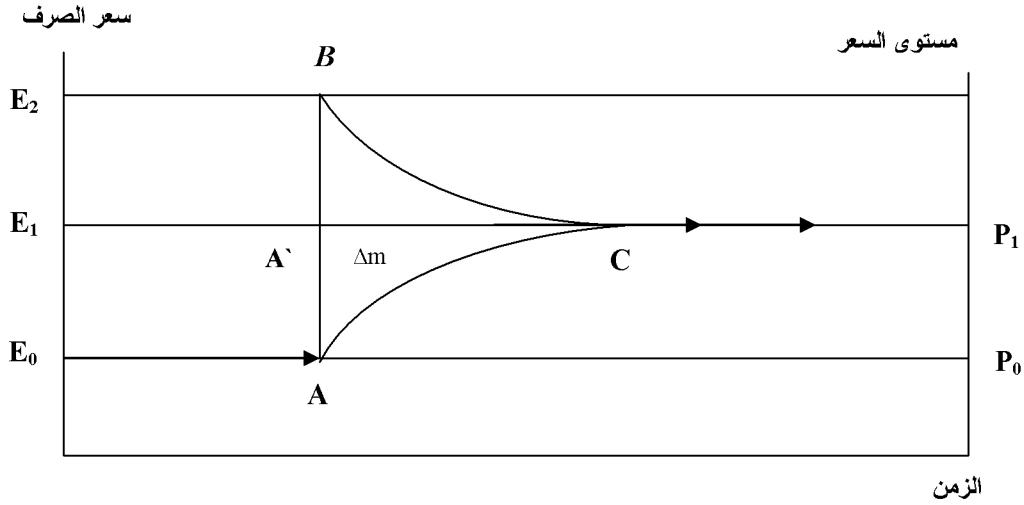
وتجدر الإشارة إلى أن المنحنى (Q) قد تم رسمه في ظل كمية معينة من الأرصدة النقدية الاسمية m ، ومن ثم فإن حدوث زيادة في كمية النقود m في ظل قيم محددة لكل من (E_L, P_L) يؤدي إلى اختلال التوازن. وبالتالي للإبقاء على وضع التوازن في سوق السلع وسوق الأصول آنياً فإن المستوى العام للأسعار يجب أن يرتفع بنفس النسبة أو ينخفض سعر الصرف بنفس النسبة، ولذلك يتم انتقال منحنى توازن سوق الأصول إلى أعلى (Q') . ويوضح الشكل أن التوازن في الأجل الطويل سوف يتحقق عند النقطة (C) حيث يتزامن التوازن في كل من سوق الأصول وسوق السلع أي أن تغيرات كمية النقود تنعكس بالكامل في تغير (E) ، (P) بمعنى أن $E_L = dm = dP_L$. حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض جاذبية الأصول المالية المحلية، وتدفع رؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وانتقال سعر الصرف من (E') إلى (E'') وانتقال التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B). والمعادلة التالية تبين مقدار الانخفاض:

$$(9) \dots \dots \dots \frac{dE}{dm} = 1 + \frac{1}{\lambda\theta}$$

ويمكن إيجاز نموذج الاندفاع السريع لسعر الصرف كما يبينه الشكل التالي:¹

¹ : Rosenberg, M., OP, Cit, p : 152.

الشكل رقم (20): اتجاه الاندفاع السريع لسعر الصرف.



يعكس الشكل وضع التوازن المبدئي في اقتصاد ما عند النقطة (A) حيث كان الرقم القياسي لكل من (E, P) يساوي 100 مثلاً فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي بمقدار Δm أو ما نسبته 50% أي من النقطة A إلى النقطة A'. فإن الأثر الأول في الأجل القصير هو اندفاع سعر الصرف سريعاً من 100 إلى 200 أي من النقطة A إلى النقطة B، غير أنه في الأجل الطويل تتجه الأسعار إلى التعديل التدريجي من P_0 إلى P_1 ، ويؤدي تعديل الأسعار إلى تخفيض مقدار الاندفاع الأول لسعر الصرف من A إلى B بحيث تكون الزيادة طويلة الأجل في سعر الصرف 50% أو من A إلى C أي من E_0 إلى E_1 وليس E_2 . ويعني ذلك أن كل من (E, P, m) تتجه إلى الزيادة بنفس النسبة في الأجل الطويل. إذن فالأثر النهائي للتوسع النقدي عند Dornbusch هو حدوث زيادة تناسبية في المستوى العام للسعر وسعر الصرف، وتتوقف هذه الزيادة على حساسية الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، وحساسية الطلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة وكذلك مرونة الطلب السعرية.

المبحث الثالث: دراسة تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر.

يشمل هذا المبحث دراسة حالة الجزائر فيما يخص تطور مؤشرات الاستقرار النقدي من حقبة الاقتصاد الموجه إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: مظاهر التضخم وإجراءات استهدافه في الجزائر:

لم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يشكل في الجزائر أية أولوية للسلطات، ماعدا بعض التصريحات بالإشارة إلى ارتفاع الأسعار، ولا سيما بيانات مجالس الوزراء التي تركز في بعض الأحيان للظاهرة، ولكن لا توجد أي خطة خاصة لمكافحة التضخم الهيكلي، لأنه لم يشكل أي عائق كآلية لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة كان الهدف الأساسي للسياسة اللاتضخمية.

الفرع الأول: مظاهر تطور التضخم في الجزائر:

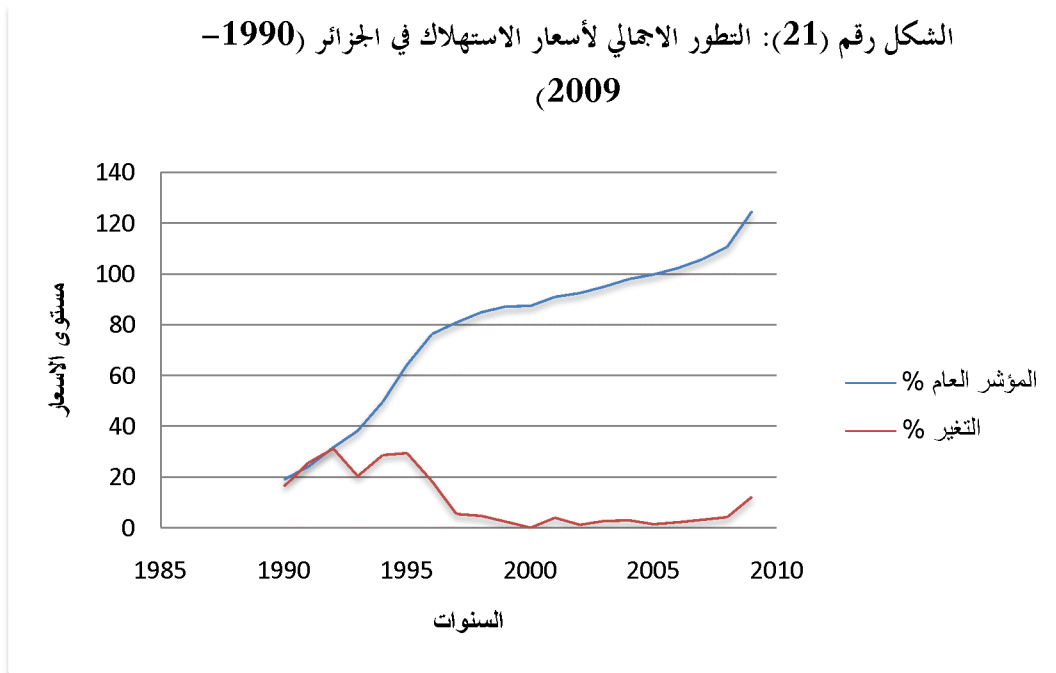
مع إصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك بالتحريز التدريجي للتضخم المكبوت، وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9% في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات، سبب ارتفاع أسعار الواردات وضغط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري. والجدول التالي يبين تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2008.

الجدول رقم (16): التطور الإجمالي ل لأسعار الاستهلاك للجزائر.

السنوات	المؤشر العام %	التغير %	السنوات	المؤشر العام %	التغير %
1990	19.30	16.64	2000	87.62	0.34
1991	24.32	25.99	2001	91.33	4.22
1992	32.00	31.59	2002	92.62	1.42
1993	38.57	20.54	2003	95.32	2.92
1994	49.77	29.04	2004	98.40	3.23
1995	64.59	29.78	2005	100.00	1.63
1996	76.68	18.71	2006	102.56	2.56
1997	81.07	5.73	2007	106.14	3.49
1998	85.07	4.94	2008	110.88	4.46
1999	87.32	2.64	2009	124.89	12.63

Source: évolution globale de l'indice des prix à la consommation pour la ville d'Alger de 1990 à 2008, ONS, Bulletin, 2009, site : www.ONS.dz

والملاحظ بعد هذا العرض لتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خلال هذه الفترة أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداء من سنة 1996، لأنه ابتداء من هذا التاريخ انخفض معدل التضخم بشكل معتبر منتقلا من 18,69% سنة 1996 إلى 34,0% سنة 2000 وهو معدل منخفض جدا يتجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي، ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي، ويستمر على وضع الاستقرار إلى غاية عام 2009. والشكل التالي يبين تطور المؤشر العام للاستهلاك في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق، بعد أزمة سنة 1986 التي بينت هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية تميزت الفترة (89-98) بتنفيذ الجزائر لبرامج للإصلاح الاقتصادي مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تجسدت أساسا في تنفيذ ثلاثة برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي ما بين (89-94)، ثم برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة (95-98).

انطوت برامج الاستقرار على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60% ما بين (88-91) والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة،

وطبقت الحكومة سياسة مالية متشددة كانت دافعا لهبوط ملحوظ في السيولة النقدية بالإضافة إلى تحرير عمليات التجارة الخارجية، وقد كانت مجمل الإصلاحات النقدية والمالية وفي القطاع الخارجي متدرجة إلى غاية التحرير الكامل.

لقد كان التضخم من بين العوامل الأساسية التي أثرت في تدهور القوة الشرائية، إلا أنه لا يمكن نفي مبادرات ذات طبيعة ظرفية قد اتخذت من وقت لآخر، ولكن بدون الوصول إلى نتائج مرضية. ومن الجدير بالذكر بأنه تمت الإشارة للمرة الأولى في القوانين المتعلقة بالمخططات السنوية 1991-1992 إلى مكافحة أسباب التضخم، قانون رقم 90-37 الصادر بتاريخ 1990/12/31 ورقم 91-26 المؤرخ في 1991/12/18 للوصول إلى هذا الهدف¹.

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول هامة وجذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية. ومن منطلق أن التضخم هو المعضلة الأساسية للتنمية في أي اقتصاد، فقد تبنى البنك المركزي خلال المرحلة (1990-2008) سياسة صارمة وتوجه جديد نحو سياسة استهداف التضخم التي تعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً في تطوير أداء البنك المركزي من خلال التركيز على معدل التضخم. إذ يعرفها "إيزر توتار *Eser Tutar*" بأنها "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر من الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية"².

وسنقوم في باستعراض وجيز لتوجهات السياسة النقدية لمكافحة في الجزائر خلال مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى (1990-1994): لقد سمح رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض بتحديد أفضل لمعالم السياسة النقدية، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة.

المرحلة الثانية (1995-2000): على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداءً من عام 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى نتيجة التوسع النقدي المفرط.

المرحلة الثالثة (2001-2008): تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من ابريل 2001 إلى

¹: Hamid Bali, *Inflation et mal développement en Algérie*, O.P.U Algérie, 1993 p.213.

²: Eser Tutar, *Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy*, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, July 2002, p: 01. <http://scholar.lib.vt.edu/theses/etd-08012002-110233/unrestricted/thesis.pdf>.

أبريل 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: تطور هيكل سعر الفائدة في الجزائر.

إن هيكل سعر الفائدة يقصد به التغيير والاختلاف في سعر الفائدة نتيجة الاختلاف في الآجال وما يصاحبه ذلك من مخاطرة. وتعبير آخر فهو دراسة لتحليل وشرح مستوى المعدل المؤشر (*Le Taux D Interet Directeur*) الذي دار حوله هيكل سعر الفائدة. بمختلف أصناف القروض، فسوق القروض وسندات الإصدار ليست كلها متجانسة، وإن هذا الاختلاف والتباين يرجع أصلاً إلى تغيير المعدلات والفوارق التي تفصلهم.¹

ومنه، فإن سعر الفائدة بالنسبة للسلطات الجزائرية دخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في تطبيقها منذ منتصف الثمانينات، إما بمحض إرادتها، أو بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية في إطار الاستعداد الائتماني و برامج الإصلاح الاقتصادي الموسع.

وفي سياق هذا الطرح، فإن هذا المحور يهدف إلى دراسة وتحليل أثر تعديل سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم على أهم مؤشرات التوازنات النقدية الداخلية والخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت أزمة 1986، خاصة فترة الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الجزائر بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد من سنة 1994 إلى 1998. وذلك في مرحلتين تبدأ الأولى من استقلال الجزائر إلى دخول الجزائر في اقتصاد السوق، والمرحلة الثانية تبدأ منذ صدور قانون النقد والقرض 1990 إلى دخول الألفية الجديدة وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وصولاً إلى 2008.

الفرع الأول: مرحلة تثبيت سعر الفائدة (1962-1989):

تبنّت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المخطط المركزي، فأبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، وحيدت السياسة النقدية و همشت دور البنك المركزي، واعتمدت على الخزينة العامة في تمويل مختلف المشاريع. والنتيجة المستخلصة هو أن السياسة النقدية لم تكن ذات معالم بارزة وواضحة، بل يمكن القول أن هذه الأخيرة كانت مهمشة و مغيبة، حيث ذهبت السلطات النقدية آنذاك في قانون المالية لسنة 1965 إلى وضع البنك المركزي تحت وصاية و في خدمة الخزينة بمنحها من التسبيقات والقروض ما تحتاجه دون قيد أو شرط.

¹ : Bramouille G.,D. Augey , *Economie Monétaire* ,Dalloz ,1998, PP : 305, 306 .

أنشأت الجزائر خلال هذه المرحلة منظومة مصرفية وطنية تتكون من ثلاثة بنوك أولية (تجارية) *BNA.CPA.BEA* ومؤسسة شبه مصرفية *CNEP* وبنك متخصص *BAD*، كما عملت السلطات النقدية على تخصيص نشاط كل بنك في مجال معين.

لقد ظلت أسعار الفائدة الاسمية على القروض ثابتة و مستقرة منذ الاستقلال الى سنة 1971 عند مستوى 3,75%¹، وهو نفس معدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي خلال هذه الفترة ، في حين كانت أسعار الفائدة على الادخار من اجل السكن (*LEL*) المطبق من قبل صندوق التوفير هو 2,80%².

وتدعيما لسياسة إنشاء الشركات الوطنية ، في إطار تنفيذ المخطط الرباعي الأول و الثاني، لجأت السلطات الجزائرية إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية على القروض بنقطة واحدة ، فصارت 2,75% عوض 3,75%، وهذا إلى غاية 1985 ، بغية تدعيم تمويل المؤسسات العمومية.

كما عرف معدل إعادة الخصم المطبق من قبل البنك المركزي اتجاه البنوك الأولية نفس الإجراء حيث انخفض ابتداء من سنة 1972 إلى 2,75% إلى غاية 1985.³ والجدول التالي يبين تطور سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة على الودائع.

الجدول رقم (17): تطورات هيكل سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة على الودائع خلال (1980-1989)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر إعادة الخصم %	2.75%	2.75%	2.75%	2.75%	2.75%	2.75%	5%	5%	5%	7%
م/ف على الودائع %	3%	3%	3%	3%	3%	3%	4%	4%	4%	8%

Source : International Financial Statistics 2009, International Monetary Fund, www.IMF.org

الفرع الثاني: مرحلة تحرير أسعار الفائدة (1990-2008).

تشير الكثير من الدراسات أن الأسعار السالبة للفائدة يترتب عنها نتائج سيئة عديدة، مما يستوجب تحرير الأسعار الاسمية للفائدة وإزالة الأسقف المفروضة عليها حتى يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية. ولذلك يعتبر تحرير سعر الفائدة من أهم الخطوات في تحرير النظام المصرفي،

¹ : Mourad Goumiri , *L offre de Monnaie en Algerie* , Ed ENAG , Alger , 1993,P :96.

² : أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 67، 72.

³ : Mourad Goumiri, *L offre de Monnaie en Algérie*, p : 96.

حيث أن تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري ، وفي أحيان كثيرة بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية يعمل على سوء تخصيص موارد البنوك النادرة، وذلك لأن ملكية الدولة للبنوك، بالإضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة أدى إلى اقتراض هذه المشروعات بصورة مكثفة من البنوك العمومية بأسعار رخيصة.

إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهي تمويل الاقتصاد وتعبئة الادخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقية لرأس المال، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال.¹ تمثل معدلات الفائدة التكلفة الحقيقية لرأس المال و بالتالي فهي ترتبط مباشرة بالمشروعات الاستثمارية والنشاط الاقتصادي ككل، إذ يعتبر معدل الفائدة متغير مهم في السياسة الاقتصادية، و بالنسبة للجزائر فإن التسيير الإداري للاقتصاد المتبع سابقا أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، و هذا ما لم يسمح من أن تلعب أسعار الفائدة دورها في إيجاد التوازن بين عرض و طلب رؤوس الأموال.²

خلال هذه المرحلة (التحرير التدريجي لسعر الفائدة) عمدت السلطات النقدية الجزائرية من خلال قانون النقد والقرض الذي أحدث تغييراً جذرياً في عمل البنوك والنظام المصرفي برمته وفي إطار هيكل سعر الفائدة (وضع سلم معدلات الفائدة) إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادية إلى جانب التفريق التقليدي بين فترات تحصيل القروض.

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد والسياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية ووظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، و إلغاء الاككتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من

¹: بلعوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، مرجع سابق، ص: 287.

²: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 208.

أداء هذه العمليات¹. والجدول التالي يبين تطورات هيكل سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة على الودائع ومعدل الفائدة الحقيقي:

الجدول رقم (18): تطورات هيكل سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة الحقيقي على الودائع خلال (1990-2009).

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
%8.5	%9.5	%11	%13	%14	%21	%11.5	%11.5	11.5%	%10.5	س/إ الخصم %*
%8.25	%9.12	%12.6	%14.5	%16.58	%12	%8	%8	%8	%8	م/ف على الودائع %*
%0	%15	%8	%-4	%-8	%-10	-	-	-	-	م/ف الحقيقي %**
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4.5	%5.5	%6	6%	س/إ الخصم %*
%1.75	1.75%	%1.75	1.75%	%1.93	3.64%	%5.25	%5.33	%6.25	%7.5	م/ف على الودائع %*
-	%3-	%0	%-2	%-7	%-2	%0	%7	%9	%-12	م/ف الحقيقي %**

Source : *International Financial Statistics 2009, International Monetary Fund, www.IMF.org

** data world bank 2009, world bank, www.worldbank.org

كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية كان آخرها التعديلات - الأمر رقم 03-11 الصادر في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض² - التي عرفها قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري الجزائري)، و ذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي.³

¹: بلعوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 29-30/10/2004، ص: 08.

²: الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 27/08/2003.

³: بريس عبدالقادر، "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، (غير منشورة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 71.

ومن ثم فإن الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية:¹

- رفع تعبئة مستوى المدخرات لمختلف القطاعات، بغية توفير التمويل اللازم للاستثمارات؛
- ترشيد القروض على اختلاف أنواعها وآجالها؛
- رفع إنتاجية رأس المال بانتقاء أكفأ الاستثمارات، بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي؛
- رفع أسعار الفائدة الاسمية من شأنها أن تحد من ارتفاع التضخم، و تسمح بسيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة، ومن ثم عوائد حقيقية موجبة للمدخرين.

المطلب الثالث: نظام وسوق الصرف في الجزائر.

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986، تعديلات عديدة، تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية، وتتحقق عملية قابليته للتحويل التجاري. في هذا المبحث سيتم دراسة تطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر

الفرع الأول: تطور نظام الرقابة على الصرف.

1. نظام الرقابة قبل 1990.

فنتيجة لانهيار أسعار النفط سنة 1986، وما ترتب عنها من أزمة حادة تميزت بعجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وهو ما أدى إلى وضع اقتصادي خطير تميز بتراجع الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي المرتبط بالسوق العالمية. كان لزاما، القيام بإصلاحات عميقة لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني، من حيث التسيير والتنظيم أي الانتقال بوتيرة سريعة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد يعمل بموجب آليات السوق مع إعطاء الجانب النقدي والمالي أهمية خاصة في هذه الإصلاحات -إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد داخليا وخارجيا-، من خلال أخذ الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية الداخلية والخارجية، للحد من اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية داخليا وخارجيا. وكانت الإجراءات المتخذة داخليا تتمثل فيما يلي:²

- تسديد الخزينة لالتزاماتها تجاه البنك المركزي.
- إيقاف تنقيد عجز الميزانية.
- تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة.

¹: بلعوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، مرجع سابق، ص: 288.

²: محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 159.

- التطهر المالي للمؤسسات والبنوك.

أما الإجراءات الخارجية، فتمثل هدفها الأساسي في قابلية الدينار الجزائري للتحويل. وكانت البداية في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب لقيمة الدينار الجزائري من نهاية سنة 1987 إلى بداية 1991. الحدث البارز في هذه الفترة، هو قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40,17% في 9 أبريل 1994 وأصبح معدل صرف الدينار يوم 10 أبريل 1994 يساوي: 36,0075 دج لكل دولار.

2. نظام الرقابة بعد 1990.

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة في تدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالاستيراد والتصدير والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:¹

- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.
 - يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.
 - يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي. ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.
 - يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار. ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير (10% للنقل والتأمين، 20% للسياحة، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكاً للمجموعة الوطنية).
- وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداءً من 1996 بعد رفع بعض الرقابة عليه.

¹: زيرار سمية، "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007، ص:

الفرع الثاني: تطور سوق الصرف الجزائري.

1) نشأة سوق الصرف:

جاءت فكرة إنشاء سوق الصرف في الوقت الذي تمكنت فيه البنوك من تسيير وضعيات صرفها بالعملات الأجنبية. حيث أن التبادلات التي تجري بين البنوك، لا تأخذ طابع الودائع/القروض، إنما طابع الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بين البنوك التجارية والبنك المركزي من جهة، و من جهة أخرى مع المراسلين الأجانب.

تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوقا ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل. وسوق الصرف هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وسوق الصرف ما بين البنوك على نوعين وهما:

- سوق الصرف العاجل ما بين البنوك.
- سوق الصرف الآجل ما بين البنوك.

1-1) سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

سوق الصرف ما بين البنوك العاجل هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة⁽¹⁾ وعمليات الصرف العاجلة من خلالها يتفق طرفان باستبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل، ويكون تسليم العملات الأجنبية بصفة عامة في اليوم الثاني من الافتتاح تبعا لنهاية العملية، وأحيانا يمكن للأطراف أن تتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الافتتاح تبعا لتاريخ نهاية العملية.

1-2) سوق الصرف ما بين البنوك الآجل:

سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة⁽¹⁾.

وعمليات الصرف الآجلة هي عمليات يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل، وتسليم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الاستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة.

ويكون تدخل بنك الجزائر في إطار تسيير احتياطاته من العملات الأجنبية والذهب، في سوق الصرف فيما بين البنوك العاجل، بواسطة مداخل صادرات المحروقات والمنتجات المنجمية. وسوق الصرف ما بين البنوك تشتعل بصفة مستمرة، والمتدخلون ينجزون عملياتهم كل أيام الافتتاح، كما تعالج العمليات بواسطة التلفون، التلكس... الخ.

2) المتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك هم:

البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدون وبنك الجزائر.

الوسطاء المعتمدون يكون تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين مردودية خزيتهم بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة، حيث يمكنهم معالجة العملة المسجلة في الحساب البنكي.

أما بنك الجزائر، فيتدخل لحساب زبائنه ولحسابه الخاص في إطار تسيير احتياطياته من الصرف الأجنبي وسعر الصرف، أما مكاتب الصرف، فإنها تقوم بتسهيل عمليات الصرف الآلي، وللقيام بهذه التسهيلات وزيادة عدد المتدخلين في سوق الصرف، يسمح بنك الجزائر بتطبيق اللائحة رقم 95-07 والتعليمة رقم 96-86 المؤرخة في 18-12-1996 وإمكانية إنشاء مكاتب الصرف بهدف تحقيق عمليات الصرف الآلي للمقيمين وغير المقيمين الراغبين في تحقيق عمليات الصرف.

والتعليمة رقم 96-08 تحدد شروط هذا النوع من المكاتب وكيفية تنظيمها وتسييرها.

مكاتب الصرف يمكن أن تكون هيئة أو وكالة للصرف، ويتم إنشاؤها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري.¹ وهي تقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية، بنكوت البنوك، شيكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل: التلغراف، التلكس *Dealing Reuter*.

¹: المادة 11 من اللائحة 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم ونظريات الاستقرار النقدي الذي يعتبر الشغل الشاغل لدى السلطات النقدية في كل بلد. حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى المفاهيم والنظريات الأساسية المفسرة للتضخم وسعر الفائدة وبعض المداخل الأخرى الحديثة التي ساهمت بأفكار جديدة في هذا المجال. أما بخصوص سعر الصرف فقد خصصنا له المبحث الثاني حيث تعرضنا إلى كل المفاهيم والنظريات بما في ذلك نماذج سعر الصرف، بالإضافة إلى أنظمة وسياسات وأسواق الصرف وذلك بشيء من التفصيل.

أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة الجزائر في مجال التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف، وكما لاحظنا من خلال أن التضخم كان ولا زال أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسما كبيرا من الاهتمام من طرف المنظرين والخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية. ولقد كان التضخم من بين العوامل الأساسية التي أثرت في تدهور القوة الشرائية، إلا أنه لا يمكن نفي مبادرات ذات طبيعة ظرفية قد اتخذت من وقت لآخر، ولكن بدون الوصول إلى نتائج مرضية.

أما بخصوص سعر الفائدة وسعر الصرف فقد كان لهما دورا كبيرا في البناء الاقتصادي ويعتبران من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي بحيث يستخدم كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية، وبالأخص في مرحلة التحرير التدريجي لسعر الفائدة بعد سنة 1990 حيث عمدت السلطات النقدية الجزائرية من خلال قانون النقد والقرض الذي أحدث تغييراً جذرياً في عمل البنوك والنظام المصرفي برمته وفي إطار هيكل سعر الفائدة (وضع سلم معدلات الفائدة) إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية بين مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية إلى جانب التفريق التقليدي بين فترات تحصيل القروض. كما كيف أن الجزائر خفضت سعر الصرف في سنة 1994 كبداية للدخول في نظام التعويم (التعويم المدار) وإعطاء القيمة الحقيقية للعملة.

كون الجزائر من الدول النفطية التي تتأثر مؤشراتهما الاقتصادية بتغيرات أسعار النفط وعوائده، (وهذا محور الفصل الثالث) كان عامل من العوامل لإصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي يمثل منعطفاً حاسماً فرضه منطوق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم. حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة.

الفصل الثالث:

آثار تغيرات سعر النفط على

الاستقرار النقدي في الجزائر

(دراسة تحليلية وقياسية)

مقدمة الفصل:

لقد تزامنت التقلبات التي شهدتها أسواق النقد والصراف مع التقلبات في أسواق النفط العالمية مع بداية السبعينات. وباعتبار أن العلاقة واضحة بين هذه الأسواق، الأمر الذي حدا بالعديد من الباحثين على دراسة وتحليل هذه الأسواق في تفسير أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي، لما تمثله هذه المتغيرات من أهمية في مجال التمويل الدولي والتجارة الدولية. ويعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخلّ بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية (*Une Force Déstabilisatrice*).

إن التأثير المباشر وغير مباشر لتغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي من خلال إنتاج عن عدة قنوات وهذه القنوات متعددة من خلال الإنتاج والعمالة وأوضاع المالية العامة، وموازن المدفوعات... الخ. لقد أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية والذي زادت معدلاته خلال الفترة منذ عام 2003، إلى تزايد الاهتمام بتأثيراته على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط، على ضوء ما تتعرض له مواردها من ضغوط من جراء ارتفاع تكلفة هذه الواردات، وانعكاسات ذلك على وضع ميزان المدفوعات، وعلى الزيادة في تكلفة الإنتاج وما يترتب عن ذلك من آثار تضخمية تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لاقتصاديات هذه الدول في الأسواق العالمية.

ونحن من خلال هذه الفصل سنتناول دراسة آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الدول المصدرة للنفط، وبالأخص حالة الجزائر دراسة تحليلية من خلال الجداول والأشكال هذا من جهة، ودراسة قياسية من خلال اختبارات التكامل المتزامن واستعمال نموذج *Vector Autoregressive (VAR)* من جهة ثانية.

وسنستعرض في هذا الفصل التطبيقي ثلاث مباحث، نستعرض في الأول الدراسات السابقة للموضوع، والثاني في ديناميكية أثر أسعار النفط على متغيرات الاستقرار النقدي، والثالث للدراسة القياسية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للموضوع.

في هذا المحور سأستعرض المواضيع والدراسات السابقة التي تطرقت إلى آثار وعلاقة تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي بمكوناته الثلاث (سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة)، كما سأركز خلال هذا المبحث على جميع الدراسات التي دون استثناء سواء التي تخص الدول النامية أو المتقدمة هذا من جهة، والتي تخص الدول المستوردة أو المصدرة من جهة ثانية.

المطلب الأول: دراسات على الدول النامية.

ستتطرق في هذا المحور إلى الدراسات التي شملت الدول النامية سواء المصدرة منها للنفط أو المستوردة. والتي درست آثار تغيرات أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف. وقد تم إتباع منهجية في تحليل هذه الدراسات، باستعراض تمهيد حول البحث يشمل المنهجية المستعملة ونوعية البيانات وفترة الدراسة بالإضافة إلى بلد المدروس مع النتائج النهائية لهذه الدراسات.

الفرع الأول: دراسات على الدول المصدرة للنفط.

يشمل هذا الفرع الدراسات السابقة على الدول المصدرة للنفط، سواء منها الدول المنضوية تحت منظمة أوبك أو المستقلة بمفردها.

1. صدمات أسعار النفط و الاقتصاد الكلي النيجري

*Oil Price Shocks And Nigeria's Macro Economy*¹

أدى الاتجاه التصاعدي الحاد في أسعار النفط الخام في السنوات الأخيرة إلى عواقب وخيمة، حيث بلغ سعر النفط رقما قياسيا اسميا في منتصف 2008 إلى تزايد القلق بشأن آثارها على الاقتصاد الكلي، باعتبار أن الاقتصاد النيجري عرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار النفط.

تحلل هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في نيجيريا عن طريق تطبيق نموذج *VAR*.

النتائج:

وتشير نتائج الدراسة إلى آثار غير متماثلة لصدمات أسعار النفط، منها الايجابية والسلبية، فعلى سبيل المثال أدت صدمات أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في التضخم، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي من خلال زيادة حصيلة الصادرات، على الرغم من أن جزء من هذه الزيادة قابلتها خسائر من انخفاض الطلب على الصادرات عموما بسبب الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الشركاء التجاريين كما تشير النتائج إلى

¹ : Eme O. Akpan, "Oil Price Shocks And Nigeria's Macro Economy", Department of Economics university of Ibadan, Nigeria, site: www.csae.ox.ac.uk/conferences/2009.../252-Akpan.pdf

وجود علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط والإنفاق الحكومي الحقيقي. بشكل غير متوقع فالنتيجة تحدد أثر هامشي من تقلبات أسعار النفط على نمو الناتج الصناعي، علاوة على ذلك ملاحظة ما يعرف "بالمرض الهولندي" المتزامن من خلال ارتفاع كبير في سعر الصرف الحقيقي.

2. تقدير آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكازخستاني:

*Estimating the Effects of Oil Price Shocks on Kazakh Economy:*¹

تحاول هذه الدراسة أن تستكشف دور النفط في الاقتصاد الكازخستاني من أجل تقييم تقلب أسعار أوقالا و تناقش ما كتب حول سلوك أسعار النفط ثانيا. فهذه الدراسة تملك تأثير انخفاض أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التضخم و أسعار الصرف الحقيقية. باستخدام نموذج (VAR) و انطلقت هذه الدراسة من فرضيات:

(1) ما هي العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط.
(2) أن كل متغيرات الاقتصاد الكلي التي تدرس عن طريق نموذج (VAR) لها رد فعل سلبي من انخفاض سعر النفط.

(3) إن نموذج (VAR) هو النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

النتائج: النتائج الرئيسية التي خرجت بها الدراسة هي ذات شقين:

(1) إن سعر النفط يخضع لعوامل عديدة و متنوعة من المحددات التي تخضعه لدرجة كبيرة من التقلبات.
(2) إن جميع متغيرات الاقتصاد الكلي قيد الدراسة بنموذج (VAR) وهي الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و إيرادات الميزانية و سعر الصرف الحقيقي معرض لرد فعل سلبي بشكل كبير لانخفاض سعر النفط. و بالنظر إلى هذين النتيجتين يوحي بأن التقلبات الكبيرة لسعر النفط من المرجح أن تظهر آثار كبيرة في المستقبل.

(3) إن معيار نموذج (VAR) هو نموذج مناسب لدراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي و دراسة الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على هذه النتيجة الأخيرة، هي ذات أهمية خاصة باعتبار أن النفط له علاقة مع الاقتصاديات الكبرى مثل الو.م.إ.

3. صدمة أسعار النفط و أنشطة الاقتصاد الكلي في نيجيريا:

*Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria:*²

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير صدمة أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و سعر الصرف الحقيقي و عرض النقود في نيجيريا باستخدام بيانات سنوية من 1970-2003 و استخدام نموذج (VAR).

1 : Marc Gronwald and authors, "Estimating the Effects of Oil Price Shocks on Kazakh Economy", Ifo Institute for Economic Research at the University of Munich, October 2009, Site: www.cesifo-group.de

2 : Philip A. Olomola, Akintoye V. Adejumo, "Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria", International Research Journal of Finance and Economics, 2006, site: <http://www.eurojournals.com/finance.htm>

وتشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى تخفيض الإنتاج و زيادة في التضخم في السبعينات، أما في الثمانينات فهي حالة خاصة. عندما انخفضت أسعار النفط في ظرف قياسي وانخفض معها التضخم، فآليات انتقال أثر أسعار النفط على نشاط الاقتصاد الكلي حسب الدراسة تشمل كل من قنوات العرض والطلب . فالآثار الجانبية للعرض حيث يعتبر النفط من مدخلات الإنتاج فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يدفع الشركات إلى خفض الإنتاج ومن جانب الطلب فإنه يؤثر على الاستهلاك والاستثمار، فمن جانب الاستهلاك فارتفاع الأسعار يضعف القوة الشرائية للمستهلكين، ومن جانب الاستثمار يشجع المنتجين على بديل للطاقة أقل كثافة من رأس المال. كما أن الهدف من الدراسة هو كيفية استجابة السياسة النقدية لمثل هذه الصدمات كما قد تكون هذه الإجراءات السبب في تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي، حيث أشارت دراسة سابقة مثل دراسة (Bernanke, Gertle and Wastan (1989) (1997) إلى أن الركود الاقتصادي في الو.م.إ يعود نتيجة لاستجابة سياسة التضخم لمجلس الاحتياطي الاتحادي التي طبقت مع صدمة النفط آنذاك. بسبب تشديد السياسة النقدية، و هذه الدراسة جاءت لتغطية أثر صدمات الأسعار النفطية على الدول المصدرة في وقت ركزت الدراسات على الدول المستوردة.

النتائج:

فنتائج الاقتصاد القياسي أثبت أن صدمات أسعار النفط لم يكن لها تأثير كبير على الإنتاج و معدل التضخم في نيجيريا خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، فمعدل التضخم الذي يعتمد على مسلمة الإنتاج وأسعار الصرف الحقيقية، و مع ذلك فإن النتائج أظهرت أن التقلبات في أسعار النفط لا تؤثر بشكل كبير على أسعار الصرف الحقيقية في نيجيريا وتبين الدراسة أن أسعار الصرف الحقيقية والعرض المالي هي التي تؤثر على تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي والنتاج المحلي الإجمالي، وبالتالي نستنتج أن صدمة أسعار النفط يعتبر عاملا في تحديد أسعار الصرف الحقيقية و العرض المالي على المدى البعيد في حين أن المعروض النقدي يؤثر في الناتج بدلا من صدمات أسعار النفط.

4. آثار صدمات أسعار النفط على السياسة النقدية في إيران:

¹ *The Effects of Oil Price Shocks on Monetary policy in Iran :*

إن تغيرات المتزايدة في أسعار النفط لها أثر فعال على الاقتصاد الكلي. لذا، فهذه الدراسة تعالج إشكالية أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والسياسة النقدية. في هذه الدراسة تم اعتماد نموذج VAR من خلال التركيز على إيران، لدراسة الآثار المباشرة لصددمات أسعار النفط في الإنتاج والأسعار ورد فعل من المتغيرات النقدية للصددمات الخارجية باعتماد بيانات ربع سنوية من عام 1991 إلى عام 2008.

¹ : Ebrahim Siami, Fatemeh Fahimifar, " *The Effects of Oil Price Shocks on Monetary policy in Iran*", *Islamic Azad university*, central Tehran branch, members of young researchers club, Iran, Site: www.globalresearch.com.my/main/papers/.../PAPER_062_EffectsOfOil.pdf

النتائج:

إن التحليل التجريبي يبين أن هناك زيادة في معدل التضخم وانخفاض سعر الصرف وتقلبات الناتج المحلي الإجمالي. إن الصدمات الناجمة عن أسعار النفط تبين وجود علاقة إيجابية مع المتغير M_1 ووجود علاقة سلبية مع سعر الفائدة. من شأن M_1 أيضا أن يزيد مع زيادة سعر الفائدة في المدى الطويل. كما يجب الإشارة إلى أن تأثير صدمة أسعار النفط سيكون كبير على سعر الفائدة. ولكن اعتبارا من الربع الثالث فإنه يتحول إلى علاقة تصاعدية والتي تحافظ على النمو. كما تم عرض أثر صدمة أسعار النفط على سعر صرف العملات الأجنبية بحيث يجوز لنا الادعاء بأنه في بداية الأمر سيكون هناك رد فعل تنازلي بينما في المدى البعيد فإنه يتحول تصاعدي.

وبالنظر في المسائل المذكورة أعلاه، فإنه يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط، لبلد مصدر مثل إيران لن يؤدي إلى نتائج جيدة. وكما ذكرنا في وقت سابق، فإنه سيثير تقلبات كبيرة في الاقتصاد وللتخلص من هذه التقلبات التي هي في معظمها نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، يجب أن يستند إلى صنع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط. فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية وقسم الزراعة.

الفرع الثاني: دراسات على الدول المستوردة للنفط.**1. أسعار النفط و التضخم في ظل أنظمة النقد البديلة: شهادات عن البرازيل*****Oil Prices And Inflation Under Alternative Monetary Regimes: Evidence From Brazil:*¹**

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في البرازيل خلال الفترة 1994 إلى 2008 وهي فترة خاصة تميزت بالرفاهية من جهة و لأنها امتدت على مدى فترتين متميزة للغاية. طبقت فيها إستراتيجية السياسة النقدية لاستهداف سعر الصرف خلال الفترة 1994-1998 واستهدف التضخم المعلن 1999 ولذلك إلى جانب توفر تقدير لأثر أسعار النفط على معدل التضخم في البرازيل فإن هذه الورقة تحقق فيما إذا كان هذا الأثر لم يتغير بعد اعتماد إعلان استهداف التضخم، بالإضافة إلى تلك المنتجات المثيرة للاهتمام في العمل التجريبي التي تتضمن تقديرات لمدى استمرار الصدمات التضخمية، و تأثير النشاط الاقتصادي وسعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في ظل الأنظمة النقدية البديلة.

التحقق التجريبي يعتمد أساسا على تقديرات *VARs* و ما يرتبط بها من وظائف الاستجابة الدفعية. المواصفات النموذجية المختلفة عموما تشمل قياس أسعار المستهلكين، وأسعار الوقود المحلية بالجملة وسعر صرف الريال البرازيلي والدولار وهو مقياس للنشاط الاقتصادي، ومعدلات الفائدة، بالإضافة إلى ذلك تقديم تقديرات

¹ Claudio A C Paiva, *Oil Prices and Inflation under Alternative Monetary Regimes: Evidence from Brazil, California State University Channel Islands*, site: www.wbiconpro.com/9.ClaudioUSA.pdf

للمعادلات لأثر أسعار النفط الدولية وسعر الصرف على أسعار الوقود المحلية، مع العلم أن البيانات ربع سنوية تغطي الفترة 03: 1993- 02: 2008 .

النتائج:

تشير النتائج المتحصل عليها أن ارتفاع أسعار الوقود بالجملة مرافق للزيادة في تكلفة النفط التي تقاس بالعملة المحلية، و مع ذلك لم تكن لأسعار الوقود المحلية ارتباط قوي بأسعار النفط المحلية حيث أظهرت بعض الانحرافات عن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط. بالإضافة إلى نسبة أسعار الوقود بالجملة في تكلفة النفط بالعملة المحلية بقي مستقرا نسبيا في السنوات الأخيرة وهذا الاتجاه يتناقض مع طائفة واسعة لحظت تذبذب خلال هذه الفترة.

كما تشير النتائج إلى أن أثر تكلفة النفط على أسعار الوقود بالجملة زادت منذ تعويم الصرف وتنفيذ سياسة استهداف التضخم، حيث ارتفع معامل الارتباط من 0.2 خلال الفترة 1994-1998 إلى 0.95 بعد عام 1999، وعلى الرغم من زيادة أسعار الوقود المحلية بشكل حاد خلال فترة استهداف التضخم بشكل أكبر، فقد أثر ذلك على التضخم لأسعار المستهلكين بشكل محدود، وفي الواقع منذ التخلي عن ربط سعر الصرف في عام 1999، وأسعار الوقود في ارتفاع إلى ما يقارب من 500% في حين أن معدل التضخم التراكم كان نحو 90%، يبدو أن حلقات الارتفاع السريع في أسعار الوقود لم يكن لها سوى تأثير ضئيل على معدل التضخم الذي أعقب ذلك، مما يعكس ربما مصداقية نظام استهداف التضخم.

و كنتيجة نهائية للدراسة هي أن "ارتفاع أسعار النفط هو نذير بزيادة التضخم، إلا أن سياسة استهداف التضخم المعلن عنها نجحت إلى حد ما في الحد من استمرار الصدمات التضخمية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الوقود".

2. طبيعة صدمات أسعار النفط والسياسة النقدية:

*Nature Of Oil Price Shocks And Monetary Policy:*¹

ينصب التحقيق في دراستنا هذه على طبيعة صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكوري. ففي السنوات الأخيرة وجد أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط بسبب الزيادة في الطلب على النفط على عكس السنوات السابقة التي كان يتأثر فيها سعر النفط من تعطل الإمدادات. ومن خلال هذا البحث سندرس كيفية الاستجابة النقدية لصدمات أسعار النفط التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي وإيجاد النتائج التي تؤدي إلى إيجاد سياسة متكيفة أكثر استقرارا. وقد استندت الدراسة إلى فترتين مختلفتين الأولى (1987:01-1997:04) والثانية (2000:01-2009:01)، مع استعمال نموذج الديناميكية العشوائية للتوازن العام (DSGE).

¹ : Junhee Lee And Joonhyuk Song, "Nature Of Oil Price Shocks And Monetary Policy", *National Bureau Of Economic Research*, September 2009, [Http://www.nber.org/papers/w15306](http://www.nber.org/papers/w15306).

النتائج:

وقد أظهرت أسعار النفط الخام اتجاهها متزايدا منذ عام 2002، لكنه لم تحتذب اهتماما كبيرا، فيمكن أن يعزو المرء آثار خفيفة لصددمات الأسعار في السنوات الأخيرة على الاقتصاد، وانخفاض مساهمة النفط في الاستهلاك والإنتاج، وهو ما يتسق مع النتائج في دراسة كيليان (2008). وفي دراستنا ينصب التحقيق في الأجور والتضخم، ولكن لا يمكن العثور على نتائج مقنعة، إذ نجد لأسواق النفط الآجلة دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومع ذلك، فإننا لا نشك في ما إذا كانت السوق الآجلة وحدها غير قادرة على إجراء تغييرات كبيرة في استجابة الناتج والسعر لفترة طويلة المدى.

3. هل هناك أي علاقة بين سعر النفط الخام، والعرض النقدي، والإنتاج الصناعي والتضخم مع مؤشر**سوق الأسهم في الصين والهند وروسيا؟**

Is there any relationship between crude oil price, money supply, industrial production and inflation with the stock market index in China, India and Russia?:¹

تبحث هذه الدراسة في الصلة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعوائد سوق الأسهم. هذه الورقة تحقق في العلاقات على المدى الطويل والقصير بين متغيرات الاقتصاد الكلي التي تضم أربعة وهي: سعر النفط الخام، عرض النقد (M_2)، والإنتاج الصناعي، ومعدل التضخم ومؤشرات سوق الأسهم في الصين، الهند وروسيا. تشمل الفترة في هذه الدراسة ما بين يناير 1999 إلى يناير 2009. باستخدام وحدة اختبار ديكي فولر المعزز، ويتم اختبار السلسلة الكامنة والغير الثابتة في المستوى الثابت والفروق الأولى. مع استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن جيسلس *Johansen-Juselius* (1990) متعدد المتغيرات ونموذج تصحيح الخطأ. يهدف هذا البحث أيضا إلى تعزيز فهم محفظة المستثمر وتقييمها من حيث حساسية مؤشر سوق الأوراق المالية إلى التأثير المنهجي لعوامل الاقتصاد الكلي في أسعار النفط الخام، ومعدل التضخم والمعرض من النقود، ومعدل النمو، ونسبة نمو الإنتاج الصناعي في مؤشر سوق الأوراق المالية.

النتائج:

إن النتائج تظهر في المدى القريب والبعيد على حد سواء، وتشير إلى وجود ارتباط بين المتغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأربعة ومؤشر سوق الأوراق المالية في الصين والهند وروسيا. وعلى المدى الطويل، فأثر النفط الخام لجميع البلدان إيجابي. ومن حيث المعرض من النقود، فإن التأثير على سوق الأوراق المالية الهندي والروسي هو إيجابي. ولكن بالنسبة لروسيا له دلالة أخرى، وله تأثير سلبي في الصين يكاد لا يذكر. الإنتاج الصناعي له تأثير إيجابي لكافة هذه الدول الثلاث ولكن بالنسبة لروسيا له دلالة أخرى. تأثير الزيادة في مؤشر أسعار المستهلكين لمؤشرات الأسهم إيجابي في الصين والهند. وتأثير سلبي في روسيا. لكن هذا التأثير ليس

¹ : Seyed Mehdi Hosseini and authors, "Is there any relationship between crude oil price, money supply, industrial production and inflation with the stock market index in China, India and Russia?", Graduate Student, Graduate School of Business, USM, Malaysia, Site: www.list-academic-journal.org/.../isfa2009_submission_115.doc

له أهمية بالنسبة لجميع البلدان في المدى القصير، وأثر تراجع أسعار النفط الخام لشهر واحد له أثر سلبي ولكن ليس له أهمية في الصين ولكن إيجابي وكبير في الهند وروسيا. تأثير المعروض من النقود للشهر السابق على سوق الأوراق المالية الروسية الحالية هو سلبي وليس له أهمية ولكن بالنسبة لبقية البلدان فهو إيجابي وهام. وعلاوة على ذلك، أثر معدل التضخم في الشهر السابق على جميع هذه البلدان فهو إيجابي إلا أنه في الهند سلبي.

المطلب الثاني: دراسات على الدول المتقدمة.

ستتطرق في هذا المحور إلى الدراسات التي شملت الدول المتقدمة المنتجة والمستهلكة للنفط، وهي عديدة شملت عدة جوانب ومتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: دراسات على الدول المنتجة للنفط.

1. أسعار الصرف، و صدمات أسعار النفط و السياسة النقدية في اقتصاد السلع المتداولة وغير متداولة:

*Exchange Rates , Oil Price Shocks , and Monetary Policy in an Economy With Traded and Non-traded:*¹

تقوم هذه الورقة على دراسة استجابات السياسة النقدية لصدمات أسعار النفط في اقتصاد صغير مفتوح ينتج سلع متداولة وغير متداولة وذلك عندما يستخدم فقط اليد العاملة والنفط في الإنتاج. والأسعار المرنة في القطاع الغير المتداول يؤثر في التضخم وسعر الصرف الاسمي، والسعر النسبي للسلعة غير المتداولة ويعتمد بشكل على ماذا إذا كانت نسبية من تكلفة النفط وتكلفة اليد العاملة هي أعلى للقطاع المتداول أو غير المتداول فإذا كانت النسبة أقل (أعلى) للقطاع المتداول ثم سياسة مستقرة تماماً للتضخم للسلع غير المتداولة يؤدي بسعر الصرف الاسمي بالارتفاع (الانخفاض) والسعر النسبي للسلع الغير متداولة للارتفاع (الانخفاض) عندما تكون هناك زيادة مفاجئ في أسعار النفط. وقد أجريت الدراسة على دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات اقتصاديات صغيرة و مفتوحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستعملت في الدراسة نموذج الزمن المستمر الذي يناسب اقتصاد صغير مفتوح على الأسواق المالية العالمية.

النتائج:

نتائج التحليل تبين دائماً أن سياسة تثبيت سعر الصرف تنتج حلاً دائماً فريداً من نوعه، حيث يعمل على استقرار تضخم السلع غير المتداولة بالإضافة إلى أن السياسة النقدية دعمت استقرار مؤشر أسعار المستهلك (التضخم). أن النتيجة الرئيسية في هذه الدراسة أنه رغم عدم تماثل آثار أسعار النفط على تكاليف القطاعات المتداولة وغير المتداولة فإنه من الممكن خلق سياسة نقدية إيجابية تعطي نتائج مختلفة في سلوك التضخم وسعر الصرف الاسمي، والسعر النسبي للسلع غير المتداولة معتمد على مساهمة تكلفة النفط والعمالة في القطاعين .

¹ : Michael Plante, "Exchange Rates, Oil Price Shocks, and Monetary Policy in an Economy with Traded and Non-Traded Goods", Indiana University, August 14, 2009, site: <http://ssrn.com/abstract=1456396>.

وتتعلق المجموعة الثانية من النتائج الهامة في قدرة السياسات التي أعطت حلولاً فريدة وقد أظهرت من الناحية التحليلية، أي تحت شروط ثلاث لسياسات الإنتاج والتوازنات الاقتصادية. إن السياسة التي تضبط استقرار تضخم السلع غير متداولة لا تعطي سوى حلاً غير محدد إذا لم يتم رفع سعر الفائدة الاسمية أكثر من الواحد مقابل واحد مع ارتفاع تضخم السلع الغير متداولة.

2. أثر تغيرات أسعار النفط في سعر صرف الدولار: دراسة اقتصادية تحليلية (1975-1985).

The Effect of Oil Prices Changes On Dollar Exchange Rate : Analytical Economic Study (1975-1985):¹

منهجية البحث:

وتستعرض هذه الدراسة الدراسات التطبيقية السابقة في مجال سعر صرف الدولار وتركز على النماذج المستخدمة في تقدير دالة سعر صرف الدولار. ومما لا شك فيه أن العوامل الرئيسة المؤثرة على سعر الصرف تختلف باختلاف الفرضيات المبني عليها النموذج محل الدراسة. وقد وقع اختيار الباحثين على النموذج النقدي نظراً لكونه أكثر النماذج التي تتيح اختبار فرضية البحث والتي مفادها أن هناك علاقة بين أسعار البترول وسعر صرف الدولار. وغطت الدراسة الفترة من عام 1975 – 1985، واعتمدت على إحصائيات شهرية. ولقد عنت الدراسة ببحث سعر الصرف الدولار مقابل المارك الألماني، حيث أن الاقتصاد الألماني، مستقل نسبياً عن الاقتصاد الأمريكي، كما أن تأثيره بالتغير في أسعار البترول محدود.

ويهدف هذا البحث إلى إيجاد هذا الرابط المفقود وتبيان طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار البترول في سعر صرف الدولار، عن طريق اعتبار سعر البترول متغيراً مستقلاً في نماذج تحديد أسعار صرف الدولار. ويمكن تبرير ذلك بالتأثير المحتمل لتغيرات أسعار البترول في الطلب العالمي على الدولار نظراً للحجم الكبير للمعاملات البترولية، ولاستمرار اعتماد على البترول كمصدر رئيس للطاقة بالرغم من الانخفاض الذي طرأ على أهميته النسبية بين مصادر الطاقة البديلة.

النتائج:

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تلخصت في بديلين يمكن اعتمادهما من طرف الأوبك في المستقبل وهما:

البديل الأول:

الاستمرار في الاعتماد على الدولار كعملة للمبادلات البترولية. ولهذا البديل مزايا من حيث:

- أن الدولار عملة قوية بالرغم من الانخفاض الذي طرأ على قيمته أمام العملات الرئيسية الأخرى في السنوات الأخيرة؛
- أن الأجهزة المحاسبية في الدول التي تتعامل بالبترول بيعاً وشراءً قد أعمدت الدولار في معاملاتها؛

¹ mohammad s. A. AL-SABBAN and mohammad n. GHAZALI KHAYAT, “The Effect of Oil Prices Changes On Dollar Exchange Rate : Analytical Economic Study (1975-1985)”, *Journal King Abdul-Aziz University*, Jeddah, Saudi Arabia, Economics Department, 1991, Site : www.kau.edu.sa/centers/spc/jkau/.../Review_Artical.aspx?No...

- أن جزءاً كبيراً من استثمارات وودائع دول الأوبك على هيئة أصول دولاريه.

البديل الثاني:

الاتجاه إلى اعتماد سلة عملات، أو ما يعرف بحقوق السحب الخاصة كأساس للتسعير. ففي عام 1968 تبني صندوق النقد الدولي فكرة "حقوق السحب الخاصة" (*Special Drawing Rights (Sdr)*) لزيادة السيولة النقدية الدولية حيث أعطت هذه الوحدة في البداية قيمة تساوي $1=35$ أوقية من الذهب وهو ما كان يمثل وقتها سعر صرف الدولار بالذهب.

3. صدمات أسعار النفط والتضخم:

Oil Price Shocks and Inflation :¹

عند ارتفاع أسعار النفط في عام 2008 وصلت إلى رقم قياسي أدى إلى مخاوف من تكرار سيناريو السبعينات أين رافق ارتفاع أسعار النفط ركود شديد وتضخم متزايد، أن هذه الدراسة تدرس العلاقة التاريخية بين صدمات أسعار النفط والتضخم في ضوء بعض البحوث التي أجريت مؤخراً وغنى عن القفزة الأخيرة في سعر النفط فهذا قد يعني تضخم في المستقبل. قامت إدارة الاحتياطي الفيدرالي بهذه الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية، مستعملة في ذلك المنهج التاريخي لصدمات أسعار النفط على التضخم.

نتائج الدراسة :

قدمت دراسة "هوكر" 2002 دليل رسمي لهذا التأثير في العلاقة بين أسعار النفط والفجوة في معدلات البطالة خلال الفترة 1962-2000 وهو المعدل الطبيعي للبطالة .

ولقد تراجعت معدلات التضخم الأساسية المتنبأ بها من نفقات الاستهلاك الشخصية. الاختبارات الإحصائية أن هناك فاصل في العلاقة بين هذه المتغيرات وهو سنة 1980 يفصل بين فترتين (1962-1980) و (1981-2000) حيث وجد أن التضخم كان كبيراً في الفترة الأولى. لا يهم تغيرات العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم فيما لو زادت أو انخفضت أسعار النفط، لقد كانت دراسة "هوكر" تختبر عدة أنواع من التغير الهيكلي بما في ذلك انخفاض كبير في كثافة الطاقة للاقتصاد منذ الستينات والتحرر من القيود في قطاع الطاقة، ولكن هذه التطورات لم تساعد في تفسير التغير في العلاقة بين أسعار النفط والتضخم.

4. تأثير صدمات أسعار الطاقة على المملكة المتحدة :

The Impact Of Energy price Shocks on The UK Economy:²

تدرس هذه الورقة البحثية آثار أسعار الطاقة العالمية بما فيها النفط والغاز على الاقتصاد الكلي للمملكة المتحدة، ذلك أن المملكة المتحدة تعتبر من الدول الصناعية التي تعتمد بصورة كبيرة على المواد والمنتجات البترولية والغازية، وهذا التقرير وصف موجز للنتائج التي أجريت تدريبات محاكاة لسته سيناريوهات وضعتها

¹ : FRBSF Economic Letter, "Oil Price Shocks and Inflation", Number 2005-28, October 28, 2005, <http://www.frbsf.org>.

² : Report To The Department of Trade And Industry, "The Impact Of Energy Price Shocks On The UK Economy", May 18, 2006, London, www.globalinsight.com.

وزارة التجارة والصناعة نموذجا لتوظيف وتطوير وتشغيل وحدات السيناريو النموذجي العالمي التي قدمتها شركة جلوبال انسايث "Global Insight"

السيناريو 1: أثر ارتفاع أسعار الطاقة الدائمة بنسبة 30% على الاقتصاد الكلي للمملكة المتحدة .

السيناريو 2: أثر ارتفاع أسعار الطاقة الدائمة بنسبة 30% على البلدان الأوروبية.

السيناريو 3: أثر ارتفاع أسعار الطاقة الدائمة بنسبة 30% على الاقتصاد العالمي.

السيناريو 4: أثر زيادة الغاز الطبيعي المحلي الحالي الدائم بنسبة 30% في السنوات الثلاث الأولى مع التخلص تدريجيا من الصدمة قبل عام 2015.

السيناريو 5: أثر زيادة سعر الغاز الطبيعي المحلي الدائم على اقتصاد المملكة.

السيناريو 6: ارتفاع سعر النفط الخام (برنت) بنسبة 30% من خط الأساس الدائم .

فجميع الحالات المذكورة أعلاه، تحاول دراسة صدمات النفطية. حيث الصدمات تبدأ من 2010 و تنتهي في 2025، باستثناء السيناريو 4 حيث الصدمة تنتهي 2015.

النتائج:

1) وكما كلن متوقع لصدمة أسعار الطاقة الإجمالية أثرت بشكل أكبر على الاقتصاد الكلي والطلب على الطاقة (من حيث تقلب معدل النمو)

2) نتج عن صدمات أسعار الغاز تقلب أكبر في معدل نمو الاقتصاد الكلي والطلب على الطاقة من صدمات أسعار النفط.

3) و بصفة عامة، فالصدمة المحددة لسوق المملكة المتحدة تميل زيادة تقلب معدل النمو على نطاق أوسع (نطاق عالمي و عموم أوروبا).

4) كل الصدمات في الأسعار لها تأثير على المؤشرات الرئيسة التي تميل إلى تحقيق الاستقرار على المدى البعيد.

5) معظم التقلبات لمختلف السيناريوهات تحدث في الصدمات التاريخية و خلال السنوات 5 و 6 التي تتبع وبعد ذلك تميل مستويات معدل النمو إلى التقارب.

5. أسعار النفط و صعود و هبوط سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي:

*Oil Prices and the Rise and Fall of the U-J Exchange Rate:*¹

إن تساؤلات الأهمية النسبية للصدمة الحقيقية النقدية في تفسير تحركات سعر الصرف لازالت لا توجد إجابات مقبولة على نطاق واسع، حيث تبحث هذه الدراسة دراسة أثر صدمات أسعار النفط منذ اتفاقية

¹ : Robert A. Amano And Simon Van Norden, "Oil Prices and the Rise and Fall of the U-S Exchange Rate", Research Department, Bank of Canada, May 1997, Stie: www.citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1...

بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية على سعر صرف حقيقي للدولار الأمريكي، وقد استخدمت الدراسة منهج (VAR) التي تتضمن : *Causality, cointegration, model error-correction*.

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تكامل بين سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مع السعر الحقيقي للنفط، مما يوحي بأنها كانت المصدر الرئيسي لاستمرارية الصدمات الحقيقية على مدى فترة ما بعد بريتون وودز، وقد بينت اختبارات السببية بأن اتجاه العلاقة فقط يتجه من أسعار النفط نحو سعر الصرف وليس العكس.

الفرع الثاني: دراسات على الدول المستهلكة للنفط.

لقد درست بعض البحوث أثر أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الدول المستهلكة للنفط تمثلت في:

1. تحديد مقدار تأثير أسعار النفط على التضخم:

*Quantifying The Impact Of Oil Prices on Inflation:*¹

تحليل البيانات و المنهج:

إن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط على مدى السنوات السبع أو الست أثارت جدلا كبيرا في وسائل الإعلام الدولية ، حيث أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط لم يكن له نفس التأثير تماما كما حدث في عام 1970، و في هذه الدراسة عاجلت إشكالية تأثير أسعار النفط على التضخم في اقتصاد صغير مفتوح - إيرلندا-

إن هذه الدراسة تعالج مشكلة ذات الصلة، وهو ما إذا كان من الممكن التنبؤ بعنصر الطاقة والتضخم باستخدام أسعار النفط في حالة إيرلندا، أن دراسة حالة إيرلندا تعتبر دراسة مثيرة للاهتمام باعتبارها اقتصاد صغير مفتوح، ذلك أن أسعار النفط تؤثر على التضخم العام، من خلال التأثير على أسعار الطاقة في إيرلندا التي هي جزء من التضخم. وترتكز هذه الدراسة على التوقعات في المدى القصير و هذا يمثل هدفا واقعا، لأنه من الصعب تحديد توقعات متوسطة و طويلة الأجل لتضخم أسعار الطاقة نظرا لتقلب أسعار النفط.

النتائج:

تشير نتائج الدراسة المطبقة على اقتصاد صغير ومفتوح -إيرلندا- إلى أن التضخم تعرض إلى تأثير كبير في السنوات الأخيرة الماضية، وذلك من تغيرات أسعار النفط وزيادة أسعار السلع الزراعية، وللتحكم في الآثار المترتبة على زيادة أسعار السلع الزراعية في التضخم، كان النهج المعتمد هنا هو التركيز على تضخم أسعار الطاقة بوجه خاص، ومن المعروف أن تأثير أسعار النفط هو ضئيل على إجمالي التضخم العام. فنجد أن تقنيات

¹ : Colin Bermingham, "Quantifying the Impact of Oil Prices on Inflation", the Bank's Economic Analysis and Research Department, Quarterly Bulletin 01 / January 09, site: www.centralbank.ie/data/QtBullFiles/2009No1singnedarticle.

الاقتصاد القياسي البسيط لها قدرة كبيرة في تقدير تنبؤات تصل إلى ثلاث شهور في المستقبل. و تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن التقديرات كانت من 20% إلى 33% لمدة شهر، ومن 9% إلى 26% خلال فترة ثلاث شهور بالنسبة لأسعار التضخم (تضخم الطاقة). تشير الدراسة أيضا إلى أنه بالإمكان استخدام أسعار المنتجات النفطية المكررة بدلا من أسعار النفط الخام لتحسين التوقعات بشكل دقيق، وتشير أيضا توقعات المدى البعيد إلى تضخم أسعار الطاقة. إلا أنه يبقى هذا المسار حساسا جدا لأسعار النفط و أسعار الصرف.

2. تحركات أسعار النفط الأخيرة-إمكانات وإجراءات سياسية:

*Recent Oil Price Movements-Forces and Policy Issues:*¹

إن الحركة القوية لسعر النفط في الآونة الأخيرة حركت قضايا وسياسات واتجهت أسعار النفط الخام منذ التسعينات لتبلغ ذروتها في ارتفاع تاريخي في منتصف عام 2008 و قد تبعها تصحيح سعري حاد مع انتعاش، فهذه الدراسة تعتبر القوى الرئيسية وراء تطور أسعار النفط من خلال استخدام نموذج بسيط مقياسا للعرض ومرونة الطلب، حيث يسلط الضوء على الآثار المترتبة على التضخم والنشاط الاقتصادي.

النتائج: توصلت الدراسة إلى نتائج وهي:

في حالة ارتفاع أسعار النفط تسبب منقولا تضخمية من خلال عدة قنوات حيث تؤدي إلى رفع أسعار الوقود وغيرها، لاسيما أسعار الغاز الطبيعي حيث بلغ ارتفاع أسعار الطاقة وحدها نحو 1.3 نقطة مئوية في معدل التضخم لأسعار المستهلكين في الو.م.إ و منطقة اليورو وتبين الدراسة أن الضغوط التضخمية في تزايد في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بصورة كبيرة.

وفيما يتعلق بالنشاط الحقيقي هناك عدد من الآثار على التشغيل وتدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي المرتبطة بأسعار النفط المرتفعة وتأثر الإنتاج في البلدان المستوردة للنفط عن طريق تخفيض القدرة الشرائية لمنتجي النفط استجابة لتدوير تلك الأموال النفطية.

3. أسعار النفط والتضخم وأسعار الفائدة في نموذج مركب من التكامل المتزامن وشعاع الانحدار الذاتي

لدول مجموعة 7.

*Oil Prices, Inflation and Interest Rates in a Structural Cointegrated VAR Model for the G-7 Countries:*²

ينظر عموما إلى الزيادات الحادة في أسعار النفط باعتبارها مساهما رئيسيا في عدم تماثل دورة الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات حديثة جدا مسجلة في سوق النفط العالمية التي تسبب القلق إزاء التباطؤ المحتمل في الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المتقدمة. في حين أن العديد من الكُتَّاب قد نظر في القنوات المباشرة للانتقال من خلال الزيادات في أسعار الطاقة، ويقول كتاب آخريين أن الركود الاقتصادي نشأ عن

¹ : Eckhard Wurzel and authors, "Recent Oil Price Movements-Forces and Policy Issues", All Economics Department, Working Papers are available through OECD's, 04-Dec-2009, site : www.oecd.org/eco/workingpapers.

² : Alessandro Cologni and Matteo Manera, "The Impact of High Oil Prices on African Economies", The Fondazione Eni Enrico Mattei, SEPTEMBER 2005, Site: <http://www.feem.it/Feem/Pub/Publications/WPapers/default.htm>.

استجابة السياسة النقدية إلى التضخم بافتراض أنه ناتج عن الزيادات في أسعار النفط. في هذه الورقة تم النظر في هيكلية نموذج (*VAR And Cointegrated*) لبلدان مجموعة 7، من أجل دراسة الآثار المباشرة للصدمة أسعار النفط في الإنتاج والأسعار ورد فعل المتغيرات النقدية للصدمة الخارجية. البيانات المستعملة ربع سنوية تمتد من 1980:01 إلى 2003:04

النتائج:

ويبين تحليل التحريبي أنه بالنسبة لمعظم البلدان المأخوذة في الاعتبار، أن هناك تأثير غير متوقع من صدمات أسعار النفط على أسعار الفائدة، مما يشير إلى استجابة السياسة النقدية الانكماشية الموجهة لمحاربة التضخم. الذي بدوره، يحدث زيادات في أسعار الفائدة على الاقتصاد الحقيقي عن طريق الحد من نمو الناتج ومعدل التضخم. فالنتائج تشير إلى أن معظم البلدان المأخوذة في الاعتبار، أنه عندما تكون صدمة أسعار النفط غير متوقعة يتبعها زيادة في معدل التضخم وانخفاضاً في نمو الناتج. وقد استجابت بعض البنوك المركزية للحد من من أثر الصدمة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على معدل نمو الناتج. في المقابل، كان رد فعل السلطات النقدية في معظم البلدان عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يشير إلى السياسة النقدية الانكماشية موجهة لمحاربة التضخم. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج عمليات المحاكاة الموجهة لتقدير التأثير الكلي لصدمة أسعار النفط عام 1990 إلى أن جزءاً كبيراً من آثار صدمة ارتفاع أسعار النفط ناتج مباشرة من استجابة السياسة النقدية.

المطلب الثالث: دراسات أخرى إقليمية وعالمية.

سنتطرق في هذا المحور إلى الدراسات التي شملت أقاليم معينة أو العالم.

الفرع الأول: دراسات إقليمية.

1. تأثير أسعار النفط المرتفعة على الاقتصاديات الأفريقية:

*The Impact of High Oil Prices on African Economies:*¹

منهجية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة أثر الارتفاع المتواصل لأسعار النفط على الاقتصاد الكلي للبلدان الإفريقية. بما في ذلك البلدان المستوردة و المصدرة للنفط، بحيث تشير إلى أن هذا الارتفاع يقود إلى عواقب وخيمة على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة خاصة الدول التي تجد صعوبة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية و هذا ما يميز العديد من الاقتصاديات الإفريقية. فبالنسبة للدول المستوردة للنفط قامت بنهج خيارات عديدة من السياسات الاقتصادية لتخفيف الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط ففي عام 2006 قام البنك الإفريقي للتنمية

¹ : African Development Bank, “ **The Impact of High Oil Prices on African Economies**”, *Economic Research Working Paper Series Development Research Department*, Ghana, 2008, site: <http://www.afdb.org>.

مسحا لكامل حكومات الدول الأعضاء في تدخلها في سوق التجزئة للوقود للحد من آثار ارتفاع أسعار النفط الدولية فمن بين 24 دولة تمكنت من إصدار تشريعات يمكن من خلالها السيطرة على سعر التجزئة للوقود. فتضاعف سعر النفط خلال الفترة 2000-2005 زادت الأسعار المحلية في الكثير من البلدان بشكل أبطأ في موريشيوس، و قد تسجل أدلة أخرى من التدخل الحكومي في سوق الوقود في العالم عام 2006 في مسح قام به البنك شمل 36 دولة نامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن 12 دولة أخرى تمكنت بالفعل من السيطرة على أسعار الوقود مما يعني أن تسعير الوقود في هذه الدول أقل من قيمته الحقيقية.

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط فإنها استفادت من التدفق الكبير للعائدات الأجنبية التي يمكن تسخيرها للتنمية، مع تحديات إدارة الثروة النفطية الغير متوقعة لمصلحة جميع أفراد المجتمع، فضلا عن الأجيال المقبلة واستخدام احتياطاتها ضد ما يعرف "بالمرض الهولندي" ومع ذلك فإن عوائد ارتفاع أسعار النفط ليست موزعة بالتساوي في جميع أنحاء إفريقيا، إن أكبر 5 دول منتجة للنفط في إفريقيا "نيجيريا، الجزائر، ليبيا، أنغولا، مصر" تمثل أكثر من 80% من الإنتاج في القارة كما أن البلدان المستفيدة من الارتفاع في أسعار النفط تبقى عرضة للإصابة "بالمرض الهولندي".

نتائج الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة على نموذج (DSGE) الديناميكية العشوائية والتوازن العام في تحليل أثر الصدمات في أسعار النفط العالمية اقتصاديات الدول المستوردة والمصدرة للنفط في إفريقيا. حيث ترى الأدبيات السابقة المعتمدة على نموذج (VAR) في تحليل صدمات أسعار النفط غير صالحة لوصف العلاقات الإحصائية بين المتغيرات الاقتصادية وكشف الحقائق المجردة ذات الصلة مما جعلها عرضة للنقد.

تشير النتائج إلى أن تضاعف أسعار النفط العالمية أدى إلى انخفاض في الإنتاج والاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم في البلدان المستوردة للنفط. خاصة البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت حيث كان أثر سلبي على الناتج، حيث أن هذا الارتفاع يؤدي إلى انكماش بنسبة 6% من متوسط صافي النفط المستورد حيث توصي أنه بإمكان التخفيف من الأثر من خلال التدخل الحكومي أو من خلال المساعدات الخارجية. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط فإنه عند تضاعف سعر النفط يعني أن الناتج من شأنه أن يزيد بنسبة 4% في ظل التقويم المدار وبنسبة 9% في ظل نظم سعر الصرف الثابت. وبخصوص التضخم فإنه يعرف زيادة كبيرة جدا في ظل نظام التقويم المدار مقارنة بنظام سعر الصرف الثابت حيث يمكن للحكومات أن تشكل دروع اقتصادية تحد من ارتفاع تكاليف المدخلات إلى حد اعتمادها على الدين العام لتمويل نفقاتها وهذه السياسة تترجم في ارتفاع عجز الموازنة وخسارة في الاستهلاك.

أما بخصوص المساعدات الخارجية فهي تعتبر صغيرة نسبيا لتعويض الإنتاج المفقود نتيجة الأسعار المرتفعة أما التضخم الذي يعتمد على سعر الصرف فهو ناتج عن الآثار التوسعية لصدمات أسعار النفط الذي يرافقه ارتفاع حاد في سعر الصرف الحقيقي.

وينبغي التأكد مع ذلك على أن التحليل الوارد أعلاه يركز على مجموعة من البلدان والتي تتميز بقدر كبير من عدم التجانس سواء بالنسبة للبلدان المستوردة أو المصدرة، وهذا يعني أن آثار صدمات أسعار النفط يمكن أن تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر، و مع هذا يمكن تشكيل نموذج مقترح لأي من هذه البلدان، و تختم الدراسة بإشكالية مهمة تعالج صميم القضية الإفريقية أن هذا النموذج لا يعالج تأثير أسعار النفط على الفقر وهو البعد الاستراتيجي والحاسم في السياق الإفريقي، وسيسمح هذا النموذج بالإجابة على مجموعة واسعة من الأسئلة التي تهم صانعي السياسات.

2. الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار النفط: لماذا هناك اختلاف بين سنوات 2000 والسبعينات.

*The Macroeconomic Effects Of Oil Price Shocks: Why Are The 2000s So Different From The 1970s*¹

منهجية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة أداء الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الصناعية في أعقاب صدمات أسعار النفط خلال سنوات السبعينات، مع التركيز على الفروق بين الحوادث وتطلق الدراسة من أربعة فرضيات تختلف في آثارها على التضخم والنشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة الأخيرة في أسعار النفط: (أ) عدم وجود أي من الصدمات المعاكسة المتزامنة، (ب) حصة النفط أصغر من الإنتاج، (ج) زيادة في مرونة أسواق العمل، (د) تحسينات في السياسة النقدية.

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الرئيسية:

- إن آثار الصدمات الناجمة عن أسعار النفط تزامنت في نفس الوقت مع الصدمات الكبيرة ذات طبيعة مختلفة.
- إن صدمات أسعار النفط مع مرور الوقت كانت لها آثار ضئيلة على الأسعار والأجور فضلا عن الناتج والبطالة.
- إن السبب الأول المقبول في هذا التغير هو الانخفاض الحقيقي في الأجور الجامدة وهنا لا حاجة إلى مثل هذا التوليد، فنوع الانكماش كبير في استجابة معاكسة لصددمات العرض السلبية كمثل تلك التي وقعت في 1970.
- إن السبب الثاني المقبول لهذه التغيرات هو زيادة مصداقية السياسة النقدية.
- إن السبب الثالث المقبول لهذه التغيرات ببساطة انخفاض حصة النفط في الاستهلاك والإنتاج.

¹: Olivier J. BLANCHARD, Jordi GALI, "The Macroeconomic Effects Of Oil Price Shocks: Why Are The 2000s So Different From The 1970s", Conference on International Dimensions of Monetary Policy", and seminars at CREI-UPF, August 18, 2007. Site: www.cepr.lse.ac.uk/seminarpapers/16-10-07-GAL.pdf.

3. صدمات أسعار النفط وإدارة أسعار الصرف: الآثار المترتبة على السلع الاستهلاكية المعمرة لاقتصاد صغير مفتوح.

*Oil Price Shocks And Exchange Rate Management: The Implications Of Consumer Durables For The Small Open Economy:*¹

تبحث هذه الورقة في مسائل إدارة أسعار الصرف في اقتصاد صغير مفتوح يتأثر بصدمات سعر النفط الخارجية، في هذا النموذج تلعب السلع الاستهلاكية المعمرة دورا عاما في الطلب على النفط والمنتجات النفطية على عكس التقليد المعروف بأن دور النفط كعامل من عوامل الإنتاج فعندما تكون الأسعار مرنة فإن صدمات أسعار النفط تؤدي إلى خفض الإنتاج وبالتالي انخفاضه في قطاعات أخرى وبذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي و التضخم إن هذا الركود الذي تعرفه هذه الاقتصاديات ناتج عن وظيفة الإنتاج في النفط بسبب العلاقة الوثيقة بين السلع المعمرة والنفط. و قد أجريت الدراسة على دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات اقتصاديات صغيرة ومفتوحة واستعملت في الدراسة نموذج الزمن المستمر الذي يناسب اقتصاد صغير مفتوح على الأسواق المالية العالمية.

النتائج:

تشير نتائج أولية إلى خسائر في الناتج في ظل أسعار الصرف المرنة وفي التضخم لقد أظهرت النتائج أن أسعار النفط لها تأثيرات قوية على متغيرات مثل سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري، حيث تعتبر الأخيرة ذات أهمية لمحافظي البنوك المركزية للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة.

- توصلت النتائج إلى أن الركود الذي عرفه الاقتصاد المفتوح تولد من صدمة أسعار النفط من خلال انخفاض الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة، وهذا ناتج عن التأثير الغير مباشر على الإنتاج.
- خلافا للاعتقاد السائد بأن صدمات أسعار النفط تسبب التضخم فالنموذج يتوقع بأن هذا التضخم ناتج عن التأثير غير المباشر لصدمة أسعار النفط على الإنتاج، ويحدث هذا بسبب مزيج من ارتفاع الأسعار المرنة وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية.
- عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإن حدوث صدمة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي والحقيقي على حد سواء وبسبب انخفاض هذه الأخيرة انخفض سعر السلع غير المتداولة. وعندما يكون سعر الصرف ثابت فإن انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي يحدث تعديلا في سعر السلع الغير متداولة.
- أخيرا عندما تكون الأسعار مرنة يعتبر جيد لتقديم نتائج أفضل، فعندما يكون سعر مرن يتكيف بسرعة كبيرة في مستوى السعر النسبي للسلعة غير متداولة وهذا يقلل من الخسارة في الإنتاج وأثر ذلك على التضخم في القطاع غير متداولة، ويحدث هذا عادة عندما يكون هناك اتفاق كبير على السلع الاستهلاكية المعمرة التي يتضمنها النموذج.

¹ : Michael Plante, "Oil Price Shocks And Exchange Rate Management: The Implications Of Consumer Durables For The Small Open Economy", Indiana University Bloomington, April 10, 2008, site: <http://ssrn.com/abstract=1118909>.

4. أثر التغير في أسعار النفط على النمو والتضخم:

***The Impact of Oil Price Changes on Growth and Inflation:*¹**

يدرس هذا البحث أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو والتضخم. فصدّمت أسعار النفط حسب الباحث تؤثر على الاقتصاد من خلال جانب العرض (ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وإعادة تخصيص الموارد) ، وجانب الطلب (تأثيرات الدخل، وعدم اليقين) ، ومعدلات التبادل التجاري. وقد أصبحت آثار صدمات أسعار النفط أقل حدة مع مرور الوقت (وذلك بفضل الابتكارات التكنولوجية، وتطوير الفعالية من حيث التكاليف مصادر الطاقة البديلة، والتغير الهيكلي في سوق النفط) وغيرها من العوامل الأخرى المماثلة. زيادة في أسعار النفط يغذي من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير مقارنة بالانخفاض، وهي الظاهرة التي يمكن أن تعزى إلى تكاليف التكيف المرتبطة إعادة توزيع القطاعات، والآثار المترتبة على عدم اليقين من أجل الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمار، والأجور الاسمية الجامدة. وعلاوة على ذلك، فإن عنصر المفاجأة في ارتفاع أسعار النفط، ويبدو أن تلعب دوراً كبيراً في هذه الآثار. وهكذا عندما يحدث ارتفاعاً في سعر النفط بعد فترة طويلة من الاستقرار في أسعار النفط، يكون له تأثير أكبر من ارتفاع الأسعار الذي يأتي مباشرة بعد التخفيض السابق. وقد شملت الدراسة منطقة اليورو والولايات المتحدة واليابان، مستعرضة بعض الدراسات السابقة المعتمدة على نماذج *VAR*.

النتائج:

ووفقاً لبعض الدراسات مثل ((Bernanke et al. (1997)، Barsky and Kilian (2001)، Bohi (1989)، تشير أن السياسة النقدية الصارمة والشديدة في أعقاب صدمة أسعار النفط كان لها تأثير كبير من الآثار المباشرة لصدمة أسعار النفط نفسها. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية بشأن هذه المسألة غير واضحة. المحاكاة الحالية لمنطقة اليورو والولايات المتحدة واليابان تبين أن ارتفاع أسعار النفط المستمر بنسبة 10% يولد آثار سلبية على النمو بنسبة 0.1% سنوياً في السنوات الثلاث الأولى مع الأخذ في الاعتبار الاستجابات النقدية. بعد ذلك، تتلاشى هذه الآثار السلبية بسرعة. فتأثير ذلك على التضخم يتراوح من 0.1 إلى 0.2 نسبة مئوية من النقطة. وثمة محاكاة للآثار الناجمة عن أسعار النفط تبقى مستقرة عند 40 دولاراً اعتباراً من الربع الثالث من عام 2004 بدلاً من السقوط إلى 29.2 دولار حتى عام 2006. وتلقي دراسة بارسكي وكيليان (2001) اللوم على السياسات النقدية والمالية التقييدية والمتشددة للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان. حيث ترجع الركود التضخمي الذي حدث في السبعينات إلى إجراءات السياسة النقدية. تشير دراسة (بارسكي وكيليان) إن ارتفاع أسعار النفط في 1973-1974 وكذلك 1979-1980 كانت ردة فعل داخلية

¹ : Martin Schneider, "The Impact of Oil Price Changes on Growth and Inflation", Monetary Policy & the Economy Q2/04, http://www.oenb.at/en/img/mop_20042_the_impact_tcm16-19678.pdf.

لسياسة نقدية توسعية تقوم بها مجلس الاحتياطي الاتحادي الفيدرالي. أعقب ذلك تشديد من السياسة النقدية أدت إلى الركود التضخمي.

الفرع الثاني: دراسات عالمية.

لقد عالجت بعض الدراسات الحديثة إشكالية أثر أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي وهي:

1. أسعار النفط والاقتصاد العالمي:

*Oil Prices and the World Economy:*¹

محاور الدراسة :

أن أسعار النفط ترتبط مع نوبات من التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي على مدى ثلاثين سنة الماضية وارتفاعه في الأشهر الأخيرة، إن العواقب التضخمية لارتفاع أسعار النفط يتوقف على استجابة السياسة العامة للسلطات النقدية وتشير الدراسة إلى أنه يمكن التخفيف من الآثار على الناتج في المدى القصير. ولكن على حساب ارتفاع معدلات التضخم أن حجم وتوزيع الناتج في المدى القصير تكون آثاره ناتجة عن زيادة أسعار النفط التي تعتمد على كثافة استخدام النفط في الإنتاج وعلى سرعة إنفاق العائدات للدول المنتجة للنفط. وفي المدى المتوسط فإن ارتفاع أسعار النفط تغير معدلات التبادل التجارية بين المنظمة وبقية العالم وبالتالي تخفيض مستوى توازن الناتج في منظمة التعاون والتنمية، وقد استخدمت الدراسة نموذج *NIGEM* لتقييم الآثار الحالية والدائمة للزيادة في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في ظل استجابة السياسات المختلفة وأيضاً تحليل تأثير الانخفاض في سرعة إعادة تدوير عائدات النفط.

النتائج :

توصلت الدراسة إلى صدمة أسعار النفط الدائمة تخفض الإنتاج دائماً على المدى البعيد لأنها تغير شروط التجارة في (*OECD*) ورفع معدل الفائدة الحقيقي. وتنحصر أهم الاستجابات السياسية من البنوك المركزية حيث يتيح لوضعي السياسة النقدية التأثير في المدى القصير على الناتج ولكن فقط على حساب ارتفاع معدلات التضخم في المدى القصير وارتفاع الأسعار في المدى البعيد . حيث يمكن للسياسة أن النقدية خفض الإنتاج في المدى القصير ومضاعفة الآثار التضخمية إذا اختارت أن تفعل ذلك.

حيث تشير الدراسة إلى أن آثار الصدمات النفطية تعتمد أيضاً على ما إذا كانت مؤقتة أو دائمة وينبغي التنبيه إلى أن صدمة النفط الدائمة تغير توازن سعر الصرف الحقيقي وتوازن الإنتاج وبالنظر إلى معدلات الفائدة فأهما ترتفع أكثر إذا تعرضت لصدمة دائمة، وبالتالي ينخفض الإنتاج في المدى القصير استجابة نقدية معينة .

¹ : Ray Barrell And Olga Pomerantz, "Oil Prices And The World Economy", NIESR 2 Dean Trench Street Smith Square, London, December 2004, Site : www.niesr.ac.uk/pubs/dps/dp242.pdf.

فتحليل صدمات أسعار النفط على افتراض أن الأسواق المالية والعمل وقصر النظر للمستقبل وعدم استخدام التوقعات الرشيدة سوف تعطي نتائج مضللة خاصة وأنها لن تكون قادرة على التمييز بين آثار الصدمة إن كانت دائمة أو مؤقتة وبما أن الناتج يتكون بنسبة كبير من النفط فسيؤثر بالصدمات النفطية . وكتيجة نهائية فأن صدمات النفط الآن أقل تأثيراً من صدمات 1970 بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط. وهذا يطرح تساؤل لماذا كانت آثار الصدمات على الناتج كبيرة في السبعينات ؟. وتجب الدراسة لأن الإنفاق من العائدات البترولية على السلع والخدمات كان بصورة كبيرة.

2. صدمات أسعار النفط وقواعد وإجراءات السياسة النقدية :

*Oil Price Shocks, Monetary Policy Rules and Welfare:*¹

عادةً ما يرافق ارتفاع أسعار النفط المفاجئة زيادة في معدلات التضخم والسؤال المطروح : كيف يجب للسياسة النقدية الاستجابة لصددمات أسعار النفط وذلك للحد من آثارها السلبية على الاقتصاد الكلي؟ وقد قدمت هذه الدراسة نموذجاً الديناميكية العشوائية والتوازن العام *DSGE*. وقد تابعت الدراسة طول أمد ارتفاع أسعار النفط المفاجئة، التي تسبب انكماش اقتصادي وارتفاع في التضخم، كما ورد في الدراسات، على سبيل المثال من جانب هاميلتون (1983) وهاميلتون (1996). أزمات النفط في السبعينات مثال على عواقب اضطراب أسعار النفط على الاقتصاد الكلي. ليس من المستغرب أن ارتفاع أسعار النفط شهدت منذ عام 2003 وقد أثارت المخاوف بين المحللين وصانعي السياسات. ومع ذلك، فإن التأثيرات يمكن أن تكون مختلفة على الاقتصاد الكلي عن عقد السبعينات. وقد قارنت الدراسة أداء بعض متغيرا الاقتصاد الكلي مثل (سعر الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وتضخم سعر الطاقة) وقد تم اختيار بلدين من بلدان (*OECD*) وبلد من الدول المصدرة للنفط.

النتائج: لقد ركزنا على ثلاثة أنواع من الصدمات العابرة: صدمات أسعار النفط، الصدمات التكنولوجية، وصددمات الإنفاق الحكومي. عندما لا يتم ضرب الاقتصاد من صدمات أسعار النفط خارجية المنشأ، فعلى البنك المركزي الرد بقوة أكبر على التضخم البارز، ولكن ينبغي أيضا رد فعل إيجابي على تضخم أسعار النفط. وتشير الدراسة إلى هناك عوامل أخرى خارجية تعمل على التضخم، وبالتالي تعمل على فرض رفع تكلفة التضخم. النموذج يوفر أداة مفيدة لتصميم قواعد مثالية لدراسة السيناريوهات المالية البديلة؛ وكتيجة أخيرة توصي الدراسة بتخفيض الضرائب على الطاقة أو على الأقل تخفيضها عند ارتفاع أسعار النفط.

¹ : Fiorella De Fiore and authors, "Oil Price Shocks, Monetary Policy Rules and Welfare", Directorate General Research, European Central Bank, July 5, 2006, www.bankofcanada.ca/fr/document_colloque/produit.../fiore.pdf.

3. تحليل لأثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي :

*Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy:*¹

تركز الدراسة على أن المشكلة لازالت مطروحة في أن ارتفاع أسعار النفط يشكل خطرا في الاقتصاد العالمي حيث ترى أن التدهور الاقتصادي العالمي في الفترة 2000-2001 كانت نتيجة لسياسات العرض وإدارة أوبك، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن نصف نقطة مئوية خلال ارتفاع الأسعار في الفترة، حيث الدراسة في السوق الحالية غير مستقرة و يرجع ذلك إلى الشكوك الجيوسياسية في أسواق المنتجات، الحالات التي شملتها الدراسة و هي دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية والدول المتحولة والدول النامية المستوردة والمصدرة للنفط.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى أسعار النفط لازالت تشكل متغير هاما في الاقتصاد الكلي العالمي، حيث أن ارتفاعها يلحق أضرارا كبيرة على اقتصاديات البلدان المستوردة للنفط وعلى الاقتصاد العالمي ككل حيث ساهم الارتفاع في الفترة (1999-2000) في تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية والاستثمار وكانت وتيرة محيية للآمال لانتعاش الاقتصاد العالمي، فنتائج المحاكاة التي قدمتها هذه الورقة تشير إلى أن زيادة في أسعار النفط على المدى المتوسط سوف يقوض بشكل كبير احتمالات استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي. وتؤكد الدراسة بأن الدول النامية المستوردة للنفط لازلت تعاني من عدم قدرتها على الصمود في وجه الاضطرابات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وبالتركيز على التضخم الذي هو محور دراستنا فالدراسة تخلص إلى أن ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي (2004) أدت إلى تآكل الأرباح أكثر مما دفعت التضخم للارتفاع، وانخفاض مؤشر أسعار المستهلكين في كل من بلدان (OECD) من 2.3% إلى 20% في منطقة اليورو من 2.4% إلى 1.9% في الو.م.إ. وقد ساء الانكماش في اليابان في الفترة من 0.3% إلى 0.4% خلال نفس الفترة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى ضعف الدولار منذ 2002، فهي ترى أن الخطر الاقتصادي للنفط لازال قائم بسبب تخفيض أوبك لإنتاجها والتوترات السياسية في فترولا وارتفاع أسعار العقود المستقبلية يعني هذا مزيدا من ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ستعاني الدول المستوردة أضرارا جسيمة بالنظر للمشاكل التي ستعاني منها. ومثل عجزها في الميزانية ومستويات عالية من البطالة، وتفاقم الاختلال المالي والضغط لرفع أسعار الفائدة.

¹ : International Energy Agency, "Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy", May 2004, site: www.iea.org/papers/2004/high_oil_prices.pdf.

4. سعر النفط وسعر الصرف: دراسة مقارنة بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة الصافية.

*Oil Price & Exchange Rate: A Comparative Study between Net Oil Exporting and Net Oil Importing Countries:*¹

المهدف من هذه الورقة هو تقدير الآثار طويلة المدى لسعر النفط الحقيقي والفعلي على تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقي لمجموعة من الدول عددها 8 بلدان خلال الفترة 1980-2008. وتبحث هذه الدراسة في ما إذا كان هناك صلة بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي الخمسة بلدان مستوردة للنفط وثلاثة بلدان مصدرة للنفط. وقد طبقت الدراسة النماذج القياسية التكامل المشترك. واستنادا إلى نموذج بسيط لميس "وروغوف" (1988) لكشف الأدلة عن أي علاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي، والفرق سعر الفائدة الحقيقي وسعر النفط الحقيقي للفترة 1980:1 2008:11.

النتائج:

أولاً: لقد توصلت الدراسة إلى أدلة على عدم السكون للسلاسل الثلاثة في كل فئة من بلدان الدراسة. وبالنسبة للسعر الحقيقي للنفط وسعر الصرف الحقيقي، يحتويان على جذر وحدة وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند مستوى الدلالة 1%. وبالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي، تم قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في مستوى المعنوية 10%.

ثانياً: لقد أظهرت هذه الورقة دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل (أي علاقة التكامل المشترك) بين المتغيرات الثلاث، واتجاه العلاقة السببية يمتد من سعر النفط الحقيقي نحو سعر الصرف الحقيقي. في حين أن دراسة ((Pedroni (1999) فشلت في العثور على أدلة للتكامل المشترك، أما اختبارات ((Maddala (1999) و ((Kao (1999) قدمت أدلة كبيرة على التكامل المشترك بين المتغيرات بالنسبة لجميع فئات البلدان. أخيراً: إن اختبار آثار المترتبة من سعر النفط الحقيقي على سعر الصرف الحقيقي، تبين عدم وجود تجانس كبير للدول 8. ولم تجد أدلة تشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف بين الدول المصدرة للنفط.

¹ : Mukhriz Izraf Azman Aziz, "Oil Price & Exchange Rate: A Comparative Study Between Net Oil Exporting And Net Oil Importing Countries", Lancaster University, August 2009, Site: www.esds.ac.uk/international/documents/conf2009/pecha.../izraf-paper.doc

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لآثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

إن النقد ليس كباقي السلع. فإذا اضطرت قيمة سلعة ما مثلاً سلعة ضرورية في الاستهلاك المحلي فإنها لا تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد ككل، بل تؤدي إلى اختلال جزئي في سوق تلك السلعة*. وإذا كانت سلعة قاعدية كالنفط بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري. فإن اضطراب قيمة النقد، سيؤثر على الاقتصاد كله. وهو واقع الأمر في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أثر سعر النفط على التضخم ومعدل الفائدة.

إن الديناميكية التي تؤثر بها تغيرات أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في الجزائر خلال طول فترة الدراسة هو تأثيرها بطريقة غير مباشرة من خلال تغيرات العوائد (الفوائض) النفطية صعوداً وهبوطاً بالإضافة إلى إجراءات السياسات الاقتصادية في التكيف والاستجابة لمثل هذه الصدمات. ومن هنا يمكن تتبع الأثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في الجزائر من اتجاهين مختلفين: الأول محلي من خلال إجراءات السياسة المالية والنقدية، والثاني خارجي عن طريق ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة (التضخم المستورد).

الفرع الأول: الإنفاق العام (G) والعجز الموازي.

إن أهم قناة يمكن للسياسة المالية أن تؤثر بها على الاستثمار عبر معدل الفائدة، فسياسة مالية غير محكمة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة في المدى القصير، و أن تسبب في ظهور بعض الضغوط التضخمية في المدى المتوسط، وهذا ما سينتج عنه نوع من المزاحمة للاستثمار الخاص.

التساءل المطروح: ما هو تأثير السياسة المالية في معدلات الفائدة والتضخم في الجزائر؟ حيث يرى هنا Gale و Orszag (2003)¹ بأن هناك سببين رئيسيين يؤديان بعجز الموازنة إلى الرفع من معدلات الفائدة الاسمية: أولاً سينتج عن عجز الموازنة العمومي انخفاض في الادخار الكلي بشكل لا تزيد فيه المدخرات الخاصة الأخرى بنفس الكمية (و هذا في ظل غياب فرضية المكافئ الريكاردي) مع غياب تدفقات رأس مال أجنبي معوضة، هذا ما سيؤدي لا محالة إلى انخفاض في عرض رؤوس الأموال. ثانياً، سينتج عن عجز الموازنة زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يخفف من دفع مبالغ السندات الحكومية (نسبة إلى الأصول المالية الأخرى)، و هذا ما يستدعي ظهور أثر الحفظ المالية (portfolio effect) أي الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها.

* مهما كانت الآثار الممتدة إلى القطاعات الأخرى (المرتبطة بتلك السلعة) فإنه، على الأقل في الفترة القصيرة، لا تؤثر في سير الاقتصاد ككل.

¹ GALE, W. G and ORSZAG, P. R., Economic effects of sustained budget deficits, National Tax Journal, 56, 2003, PP :463, 485.

مما لا شك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازني دائم ستلجأ عاجلاً أو آجلاً إلى تمويل هذه العجز. وهنا يأتي دور الإصدار النقدي أي التوسع النقدي (*seigniorage*) فيما لو تتوفر لديه السيولة الكافية، مما سيولد ضغوطاً تضخمية (للمزيد من التفصيل انظر *Sargent* و *Wallace* (1981)¹)، وهذا ما شهدته الجزائر في سنوات عدة. ففي ظل عدم فعالية النظام الجبائي، وعدم الاستقرار السياسي، و الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية (انظر *Terrones* و *Catao* (2005)²). من جهة أخرى، قد يتسنى للنشاط المالي التأثير في مستويات الأسعار عن طريق تكييف عبء الضرائب النسبي على السلع المختلفة و ما تدفعه الحكومات من إعانات نقدية أو عينية للمنتجين أو المستهلكين، وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام من سلع وخدمات.

لقد أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، ابتداء من سنة 1996 و ذلك للتحكم من جهة أكثر فأكثر في معدل التضخم و من جهة أخرى لتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية وتسديد الدولة لجزء كبير من مستحقاتها.

يعتبر الإنفاق العام المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في الجزائر فبنموه تنمو وتنشط الحركة الاقتصادية وبتباطئه تتباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها. وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومة تملك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الإيرادات الناتجة من هذه القطاعات وبالتالي كان لزاماً على هذه الحكومة أن تعيد ضخ أو "إعادة تدوير" جانب هام من هذه الأموال والإيرادات في الاقتصاد القومي على شكل إنفاق عام سواء الجاري منه أو الاستثماري. والجدول التالي يبين تطور الإنفاق الحكومي والاستثمارات:

¹ Sargent, T. and Wallace, N., **Some unpleasant monetarist arithmetic**. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, N.5, 1981, pp: 1, 17.

² Catao Luis A.V. and Marco E.Terrones **Fiscal deficits and inflation**". *Journal of Monetary Economics*. vol.52 2005, pp:529, 554.

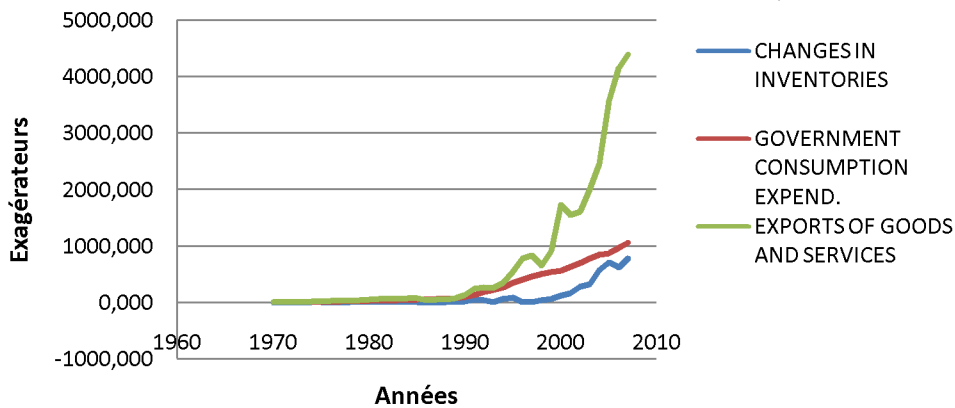
الجدول رقم (19): تطور الإنفاق العام وتغير الإنفاق الاستثماري وعائد الصادرات الإجمالية

الوحدة: بليون دينار جزائري

X	CI	G	Année	X	CI	G	Année
78.058	12.969	70.791	1989	5.441	0.656	4.036	1970
129.593	18.340	90.067	1990	4.722	-0.062	4.300	1971
246.533	50.954	128.191	1991	6.945	0.788	4.550	1972
266.290	41.837	184.765	1992	8.110	1.000	5.000	1973
252.299	12.068	221.203	1993	21.403	5.111	5.929	1974
342.567	60.396	263.935	1994	20.714	3.863	7.971	1975
533.047	91.205	340.207	1995	24.363	0.568	9.246	1976
781.688	5.194	405.369	1996	26.554	2.381	11.589	1977
837.217	9.339	459.832	1997	26.689	3.832	14.598	1978
652.257	45.201	503.631	1998	39.908	4.057	17.480	1979
911.556	60.153	543.604	1999	55.802	8.631	22.351	1980
1734.750	117.032	560.136	2000	66.182	7.791	26.354	1981
1550.900	169.139	624.559	2001	64.223	5.855	30.660	1982
1605.790	275.073	700.447	2002	65.344	7.500	34.693	1983
2008.950	328.424	777.522	2003	67.688	5.049	39.476	1984
2462.920	569.848	846.896	2004	68.630	4.000	45.832	1985
3569.650	703.838	865.879	2005	38.714	-2.000	52.891	1986
4149.710	616.642	954.868	2006	45.834	1.000	57.996	1987
4400.860	775.494	1062.910	2007	49.8965	6.2968	65.1386	1988

Sources: International Financial Statistics, International Monetary Fund, www.IMF.org.

الشكل رقم (22): أثر عائد الصادرات الإجمالية على الإنفاق العام والاستثماري



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه.

حيث تمثل CI : حجم التغير في الإنفاق الاستثماري و G : حجم الإنفاق العام و X : حجم الصادرات الإجمالية بما فيها من النفط.

والملاحظ من الجدول أن تلك الزيادة في مستويات ومعدلات الإنفاق العام انعكست في صورة آثار تضخمية، فالإنفاق العام الجاري في شكل أجور ومشتريات سلعية وخدمية يساعد على زيادة القوة الشرائية والسيولة لدى الأفراد وفي الأسواق وبالتالي يزيد من الميل للاستهلاك وبذلك يغذى "الموجة التضخمية" ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع مستويات الإنفاق العام الاستثماري لاسيما في قطاعات التشييد والخدمات والمرافق العامة، في ظل برامج دعم والبرنامج الخماسي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تطلبت نفقات كبيرة أدت إلى ارتفاع ميزانية التسيير والتجهيز وبالتالي زيادة مستويات للأجور والأرباح الموزعة دون أن تقابلها زيادات محددة في التدفقات السلعية. كما اتجهت الاستثمارات العامة بصورة مكثفة إلى مشروعات الخدمات والمرافق، والتي لا تعطي دفعة هائلة للطلب دون أن يقابلها زيادة في المعروض من السلع القابلة للاستهلاك في الأجل المتوسط والطويل وبالتالي فإن الاختلال يزداد بين مستوى الطلب الفعال وبين حجم المعروض من السلع والخدمات. مما يساعد على ارتفاع حدة الضغوط التضخمية.

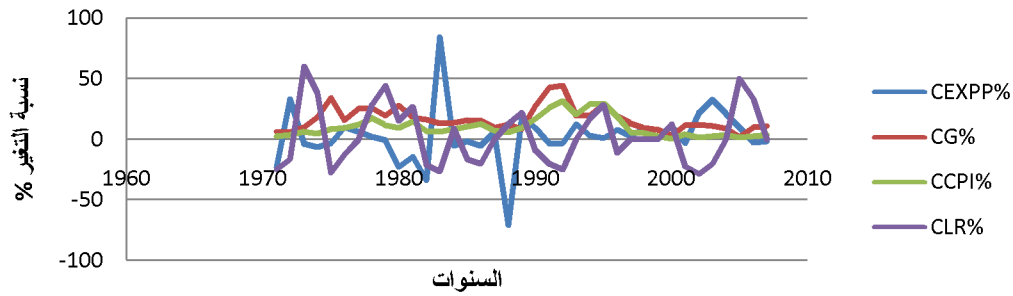
الجدول رقم (20): أثر نمو عوائد الصادرات والإنفاق العام على التضخم ومعدل الإقراض

$CLR\%$	$CCPI\%$	$CG\%$	$CDEXPP\%$	Année	$CLR\%^*$	$CCPI\%^{**}$	$CG\%^{**}$	$CDEXPP\%^{**}$	Année
22.222	9.307	8.677	18.294	1989					1970
-9.090	16.649	27.229	9.360	1990	-25	2.642	6.541	-23.203	1971
-20	25.885	42.328	-3.796	1991	-16.666	3.661	5.813	33.332	1972
-25	31.670	44.132	-2.920	1992	60.000	6.153	9.890	-3.433	1973
0	20.540	19.721	12.867	1993	37.5	4.704	18.58	-6.421	1974
16.666	29.047	19.318	3.133	1994	-27.272	8.242	34.440	-2.826	1975
28.571	29.780	28.898	1.098	1995	-12.5	9.426	15.995	10.214	1976
-11.111	18.678	19.153	7.928	1996	0	11.989	25.340	6.519	1977
0	5.733	13.435	2.781	1997	28.571	17.518	25.964	2.310	1978
0	4.949	9.525	9.685	1998	44.444	11.355	19.742	-0.285	1979
0	2.646	7.936	0.893	1999	15.384	9.510	27.866	-22.545	1980
12.5	0.338	3.041	11.539	2000	26.666	14.653	17.909	-14.251	1981
-22.222	4.225	11.501	-2.875	2001	-21.052	6.543	16.339	-33.886	1982
-28.571	1.419	12.150	22.322	2002	-26.666	5.971	13.153	84.491	1983
-20	2.579	11.003	32.848	2003	9.090	8.111	13.786	-5.334	1984
0	3.566	8.922	21.081	2004	-16.666	10.479	16.100	-1.242	1985
50	1.6394	2.241	9.898	2005	-20	12.374	15.401	-4.903	1986
33.333	2.531	10.277	-2.276	2006	0	7.441	9.651	5.809	1987
0	3.520	11.314	-1.610	2007	12.5	5.911	12.315	-70.548	1988

Sources: * data world bank 2009, world bank, www.worldbank.org

** International Financial Statistics, International Monetary Fund, www.IMF.org

الشكل رقم(23): أثر نمو عوائد الصادرات والإنفاق العام على التضخم ومعدل الإقراض



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول أعلاه.

حيث يشير $CEXPP\%$ إلى التغير النسبي في عوائد الصادرات الإجمالية، $CG\%$ إلى التغير النسبي في الإنفاق العام $CCPI\%$ التغير النسبي في التضخم $CLR\%$ التغير النسبي في معدل الإقراض. ومن خلال الشكل يبدو واضحاً أثر التغير النسبي للإنفاق العام على التضخم وكيف أن التضخم يصاحب الإنفاق العام طول فترة الدراسة، ويبدو أن تغير معدل الإقراض، كان يتذبذب بين صعود وهبوط مستقر عند مستويات دنيا من الإنفاق العام والتضخم.

تلك بعض الملاحظات الأولية عن الآثار السلبية لزيادة عوائد النفط على الاقتصاد الجزائري. وهي ملاحظات تحتاج لمزيد من التعميق والتأييد الإحصائي ولكنها على ما أعتقد كافية لإلقاء بعض الضوء على خطورة الظواهر الاقتصادية الجديدة التي تشهدها الجزائر وضرورة العمل على فهمها بدقة وتدارك آثارها السلبية على المدى الطويل قبل أن يسجل التاريخ أن حقبة "الثروة الجديدة" كانت "حقبة الثروة الخادعة" وعندئذ ستحدث جميعاً عن "بؤس الثروة".

الفرع الثاني: اختلال التوازن بين المتغيرات النقدية والحقيقية.

إن نمو الطلب الفردي والجماعي من الناحية السيكولوجية والمقترن بالقدرة الشرائية المتزايدة ذات المصادر المتعددة والمرونة الضئيلة، في مواجهة جهاز إنتاجي غير مرن، سوف يضاعف تلقائياً من اختلال الأسعار ومن مضاعفة الضغوط التضخمية. وجهود هذا الجهاز الإنتاجي يعود إلى قصور الطاقة الإنتاجية المتاحة، وقلة الاستثمارات المخصصة للإنتاج الصناعي والزراعي، وقلة العمالة ونقص خبراتها، وانخفاض مستوى الإنتاجية.¹

¹: مصطفى رشدي شبيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي "نموذج الاقتصاد السعودي"، الدار الجامعية، 1981، ص: 59.

لعل من الواضح أن السياسة النقدية تقوم و تبنى على التأثير في عرض النقود (المعروض النقدي)، والذي يثير التساؤل حول المقصود بالمعروض النقدي، و من الذي يصنع عرض النقود، و يقوم بالتأثير عليه، و يحسن في إطار الإجابة على هذه التساؤلات، إيضاح مفهوم المعروض النقدي و دور المكونات الرئيسية لهيكل الجهاز المصرفي (البنك المركزي و البنوك التجارية) في التأثير على عرض النقود وتكوينه.

نقصد بعرض النقود M_1 تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة و التي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها. المعروض النقدي هو M_2 الكتلة النقدية المتكونة من مجموع الأصول السائلة التي بحوزة الأعوان الاقتصادية، و هي مقبوضة من طرف المجمعات النقدية.

وفي كل اقتصاد نقدي يكون لعرض النقد علاقة تأثير قوي باستقرار هذا الاقتصاد. ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أنه على مدى المائة سنة الماضية كان كل كساد اقتصادي، واسع أو محدود النطاق، قد سبقه أو صاحبه انخفاض في معدل نمو المعروض النقدي. وعلى العكس، فإن الانتعاش الاقتصادي يسبقه، غالبا، زيادة في معدل نمو العرض النقدي.

ويجدر التنبيه إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي لا يشترط أن يتم في ظل التوازن الاقتصادي، أي في ظل تعادل العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب الكلي عليها. فقد يحدث الاستقرار النقدي في ظل ظروف التوازن الاقتصادي، وهنا نتحدث عن توازن غير مستقر (*équilibre instable*). كما قد يحدث أيضا في ظل ظروف التوازن الاقتصادي فنكون بصدد الحديث عن توازن مستقر. وهذه الحالة الأخيرة (أي حالة التوازن المستقر) تعبر عن أن الادخار الكلي يعادل الاستثمار الكلي. بمعنى أن الاستثمار ممول كليا عن طريق الادخار فقط (*entièrement et exclusivement*). ولكن، ومع الأسف، فإن الوضع المعاكس هو السائد في الواقع، أي إما التوازن غير المستقر أو اللاتوازن¹، وهو ما يترجم بعدم القدرة على التحكم في مشكلة التضخم الذي يميز النظام النقدي -الورقي- المعاصر.

ومحاولة منا للوقوف على المترابط بين السوق النقدي وسوق الصرف والسوق العيني في الاقتصاد الجزائري، رأينا أنه لا بد من القيام بدراسة تطور معدل السيولة النقدي $RLM = M_2/GDP$ ومعامل الاستقرار النقدي $CSM = \frac{\Delta M_2/M_2}{\Delta GDP/GDP}$ في التغيرات في الكتلة النقدية والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة موضع الدراسة.

¹ يشير م.ش. إلمان في كتابه محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (1994، ص ص350 و 357) إلى حالة "لا توازن التضخم المكبوح" (في سوق العمل والمنتجات) "*déséquilibre d'inflation réprimée*"، والذي يعبر عن طلب زائد معمم. وهو الوضع الذي يدل عن حالة كون الأسعار (معدل الأجر وسعر السلعة الاستهلاكية) مثبتة، في الوقت الذي نجد فيه الطلب أكبر من العرض في كلتا السوقين. ثم يبينه إلمان إلى أنه قبل هذه الحالة (حالة لاتوازن التضخم المكبوح) حالة ظرفية بالنسبة للاقتصاديات السوق المتقدمة، لأن الأسعار متغيرة على الأقل نحو الارتفاع، ولكنها وضع دائم في الاقتصاديات المخططة مركزيا، تنبئ الأسعار إداريا ولمدة طويلة.

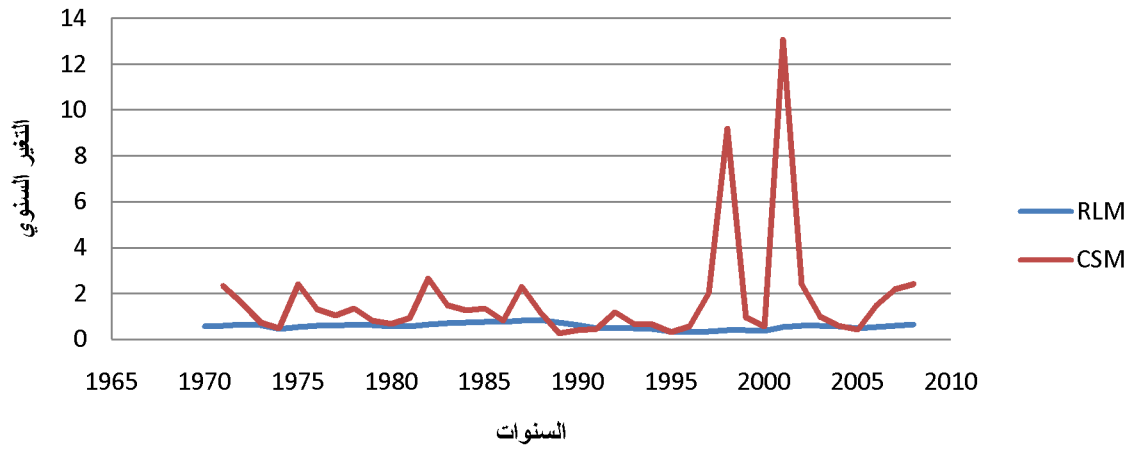
الجدول رقم (21): تطور معامل الاستقرار النقدي ومعدل السيولة النقدية (1970-2008)

الوحدة: بليون دينار جزائري

<i>Années</i>	<i>DM2*</i>	<i>DGDP*</i>	<i>DM2/M2</i>	<i>DGDP/GDP</i>	<i>RLM</i>	<i>CSM</i>
1970	-	-	-	-	0.570	-
1971	0.85	0.615	0.061	0.026	0.592	2.334
1972	4.214	3.91	0.232	0.142	0.661	1.629
1973	2.223	4.67	0.109	0.145	0.634	0.750
1974	5.408	23.461	0.209	0.422	0.463	0.496
1975	7.978	6.013	0.236	0.097	0.548	2.420
1976	9.856	12.501	0.226	0.168	0.588	1.339
1977	8.347	13.166	0.160	0.150	0.595	1.064
1978	15.508	17.591	0.229	0.167	0.643	1.369
1979	12.23	23.391	0.153	0.182	0.621	0.841
1980	13.85	34.284	0.148	0.210	0.575	0.701
1981	15.615	28.962	0.143	0.151	0.570	0.945
1982	28.736	16.083	0.208	0.077	0.664	2.689
1983	28.036	26.2	0.168	0.112	0.709	1.507
1984	28.791	30.104	0.147	0.114	0.737	1.295
1985	29.143	27.741	0.130	0.095	0.767	1.368
1986	3.156	4.954	0.013	0.016	0.765	0.832
1987	30.88	16.155	0.119	0.051	0.824	2.317
1988	35.069	35.011	0.119	0.100	0.842	1.188
1989	15.182	74.327	0.049	0.176	0.730	0.279
1990	35.177	132.344	0.102	0.238	0.619	0.429
1991	71.421	307.745	0.172	0.356	0.481	0.482
1992	129.711	212.567	0.238	0.197	0.506	1.204
1993	39.727	115.02	0.068	0.096	0.491	0.703
1994	91.745	297.68	0.135	0.200	0.454	0.678
1995	63.967	517.59	0.086	0.258	0.369	0.334
1996	108.355	565.04	0.127	0.219	0.330	0.581
1997	154.89	210.14	0.154	0.075	0.360	2.042
1998	196.34	50.32	0.163	0.017	0.423	9.207
1999	167.29	407.71	0.122	0.125	0.422	0.972
2000	193.14	885.31	0.123	0.214	0.378	0.576
2001	736.73	103.6	0.320	0.024	0.543	13.08
2002	430.75	295.66	0.157	0.065	0.603	2.415
2003	441.93	729.55	0.139	0.138	0.603	1.003
2004	316.66	898.13	0.090	0.146	0.566	0.622
2005	308.41	1413.16	0.081	0.186	0.501	0.435
2006	779.84	956.95	0.170	0.112	0.536	1.517
2007	1041.27	785.68	0.185	0.084	0.603	2.196
2008	880.68	-8251.09	0.135	0.055	0.659	2.433

Sources: International Financial Statistics 2009, International Monetary Fund, www.IMF.org

الشكل رقم(24): تطور معامل الاستقرار النقدي ومعدل السيولة النقدية
خلال الفترة (1970-2008)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول أعلاه.

ومن خلال الشكل يبدو أن معامل الاستقرار النقدي لم يكن مستقر في السنوات التالية: 1971، 1975، 1982، 1987، 1997 فقد تجاوز المستوى المطلوب للاستقرار وهذا بفعل زيادة الإنفاق الاستثماري لتمويل برامج التنمية، لكن ما يميز سنتي 1998، 2001 حيث نجد أن التغير في الكتلة النقدية تجاوز حجم التغير في الناتج بنسبة كبيرة، وهذا يفسر برامج التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي التي عرفت تمويل كبير في مختلف القطاعات لا سيما العقارات والإسكان والتي تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة جداً وهذا ما تجسد في السنوات الأخيرة، ليعود إلى ارتفاع جزئي في سنة 2007. لكن معدل السيولة كان مستقر طول فترة الدراسة.

الفرع الثالث: التضخم المستورد.

يعود تلك القفزة الكبرى في قيم الواردات من الخارج إلى زيادة حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية المستوردة وارتفاع معدلات الإنفاق الاستثماري في مجال الإسكان ومجال الهياكل الأساسية كالطرق المواصلات ومولدات الطاقة وكذلك عمليات شراء المعدات العسكرية والخدمات المتصلة بها زيادة كبيرة، ساهمت في زيادة التضخم بحدة كبيرة.

إن التضخم المستورد في الجزائر يمكن أن يكون تضخم بالطلب، الذي يغذى بالسلع والخدمات الأجنبية المستوردة من الخارج، كما يمكن أن يكون تضخماً بالتكاليف الذي يحمل في سعر السلعة المستوردة المستعملة في الإنتاج أو بالتغذية المرتدة أو العكسية حيث ينتقل التضخم من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي ثم يعود

بعدها إلى الاقتصاد المحلي بسبب ارتفاع أسعار النفط. وهنا يمكن أن نتحدث عن قنوات انتقال للتضخم المستورد عبر الآتي:

1. قناة الميزان التجاري:

يؤدي التضخم الخارجي إلى تحسن الموقف التنافسي للصادرات، الأمر الذي يزيد حجم الصادرات وأسعارها، وفي الوقت نفسه يؤدي التضخم الخارجي على انخفاض الواردات ن أي أن الميزان الجاري ($M-X$) يتحسن وهذا يزيد مباشرة الطلب الفعال. وتنعكس زيادة الطلب الفعال في زيادة مستوى الأسعار، في ظل تشغيل كامل.¹

2. قناة ميزان المدفوعات:

إذا نظرنا إلى معادلة تغير السيولة:

$$\Delta DC + \Delta B = \Delta L$$

حيث يشير: ΔL : التغير في السيولة المحلية؛ ΔB : صافي الأصول الأجنبية؛ ΔDC : التغير في الائتمان المحلي. نجد أن التغير في صافي في الأصول الأجنبية هو أحد مكونات تغير السيولة المحلية. لذلك فإن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة في الاحتياطات الدولية، الأمر الذي يحدث توسعاً في السيولة المحلية على مستوى السعر المحلي يمكن أن يتم إما من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل القومي. فالزيادة في السيولة المحلية تحدث انخفاضاً في معدل سعر الفائدة، الأمر الذي يحدث زيادة في الإنفاق من خلال زيادة الاستثمار أي أن الطلب الكلي يزيد، وهذا يؤدي إلى ضغوط على السعر المحلي. وفي إطار نظرية كمية النقود، فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى عدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود. ولكي يعود التوازن لابد من للدخل الاسمي أن يرتفع إلى الحد الذي يقابل مستوى عرض النقود ($PY=MV$) حيث أن ارتفاع PY في المدى القصير معناه زيادة في السعر P .²

3. قناة تكلفة الإنتاج:

أما القناة الثانية التي ينتقل بها التضخم العالمي إلى الاقتصاد المحلي فهي تكلفة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي. فالتضخم العالمي يعني زيادة أسعار الواردات، ومثل هذا الزيادة تؤدي مباشرة إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المستوردة. فإذا كانت السلع والخدمات المستوردة داخلة في عملية إنتاج السلع والخدمات المحلية، فإن كلفة الإنتاج تزيد، وبالتالي ينخفض العرض المنتج محلياً، وهذا يؤدي إلى زيادة السعر المحلي.³

¹: علي توفيق الصادق، "العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)"، التضخم في العالم العربي بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت أيام 16-17-18 مارس 1985، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، الكويت، 1986، ص: 111.

²: نفس المرجع، نفس الصفحة.

³: نفس المرجع، ص: 112.

4. قناة التغذية العكسية للتضخم:

ويمكن إرجاع جانب كبير من التضخم في قيمة الواردات ليس فقد إلى زيادة حجم الواردات ولكن أيضا إلى ارتفاع أسعار مكونات الواردات ذاتها نتيجة عملية "إعادة تصدير التضخم" التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان. وسنة 2007 خير دليل على ذلك، عندما ارتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة زيادة الطلب على هذه المادة الخام، مما سبب ارتفاع التضخم العالمي. لعل من أهم الآثار الاقتصادية الملموسة لمرحلة ما بعد رفع أسعار النفط ازدياد حدة الضغوط التضخمية بشدة وارتفاع تكاليف الإنتاج المعيشة. بمعدلات لم يسبق لها مثيل. وجزء كبير من هذه الضغوط مصدره "التضخم المستورد" من خلال حركة واردات السلع الصناعية من البلدان الصناعية المتقدمة. ولكن هناك أيضا عوامل داخلية في الاقتصاديات العربية المحلية تغذي بدورها "لؤلؤ التضخم المرذول". ففوائض الأموال السائلة التي لم تندفق إلى الخارج أخذت تندفق بدورها إلى أسواق السلع الاستهلاكية.

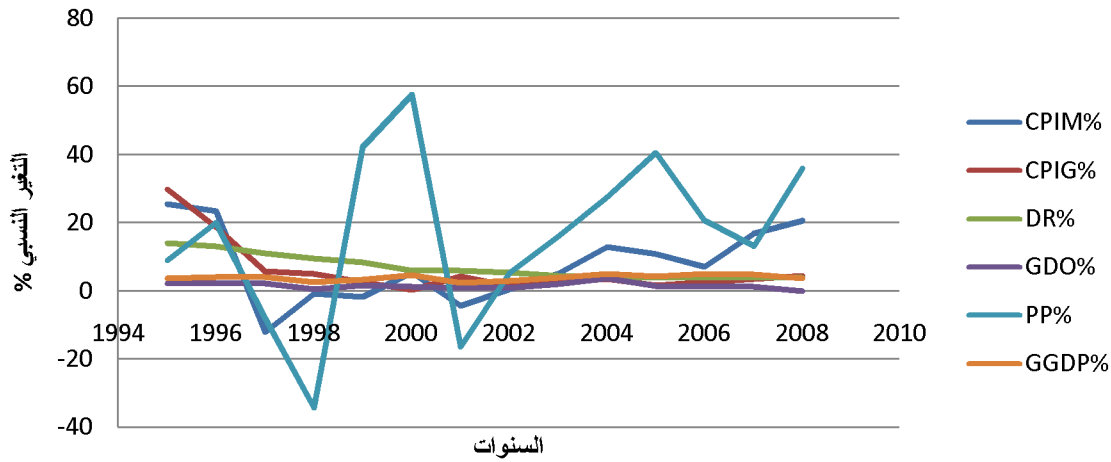
ومن خلال الجدول الشكل سنبين كيف أن نمو الطلب العالمي على النفط الخام المتمثل في ($GDO\%$) وكذلك نمو الناتج المحلي المتمثل في ($GGDP\%$) ساهما بشكل كبير في إحداث تقلبات في أسعار النفط المتمثلة في ($PP\%$) وبالتالي ارتفاع في التضخم العالمي الذي يبرز من خلال التضخم المستورد ($CPIM\%$) والذي أثر بشكل طفيف على التضخم المحلي المتمثل في ($CPIG\%$) والجدول والشكل التاليان يبينان حجم التغيرات خلال الفترة (1995-2008).

الجدول رقم (22): أثر أسعار النفط على التضخم المحلي

Années	CPIM%*	CPIG%**	GDO%***	PP%**	GGDP%***
1995	25.5	29.780	2.1	9.03	3.8
1996	23.4	18.679	2.3	20.11	4.2
1997	-12	5.734	2.1	-7.88	4.2
1998	-0.8	4.950	0.4	-34.22	2.6
1999	-1.7	2.646	1.6	42.27	3.4
2000	5.4	0.339	1.3	57.71	4.7
2001	-4.3	4.226	0.9	-16.30	2.4
2002	0.5	1.418	0.8	5.19	3
2003	5.1	2.580	1.9	16.04	4
2004	12.9	3.566	3.7	27.65	5.1
2005	10.9	1.640	1.5	40.55	4.4
2006	7.1	2.531	1.2	20.75	5.1
2007	16.8	3.521	1.2	13.09	5
2008	20.6	4.444	-0.1	36.17	3.8

المصادر: *: الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz**: International Financial Statistics 2009, International Monetary Fund, www.IMF.org***: تقرير الأمين العام السنوي 2001-2005-2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.OAPECORG.org

الشكل رقم(25): أثر أسعار النفط على التضخم المحلي خلال الفترة
(1995-2008)



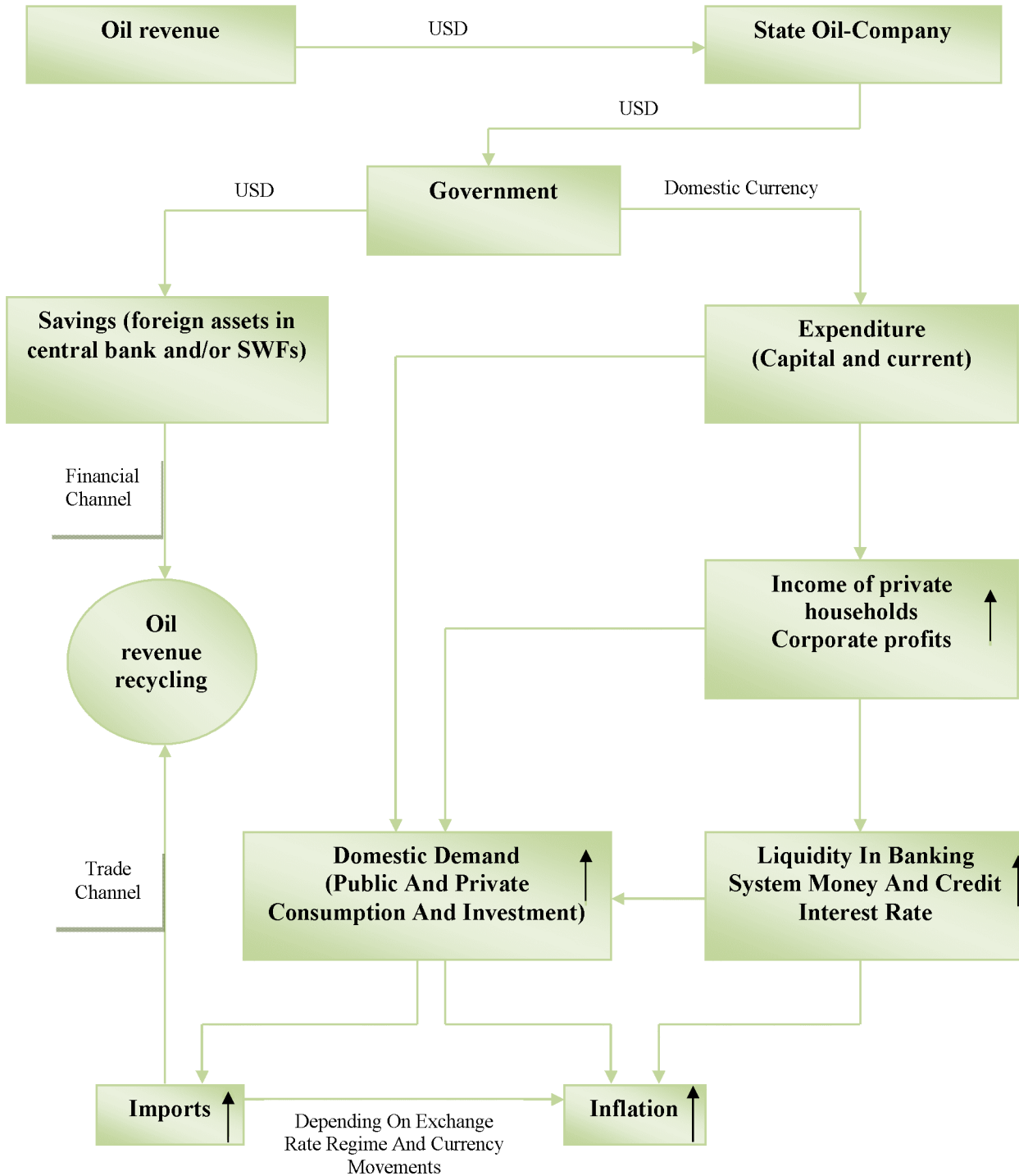
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول أعلاه.

والملاحظ من خلال الشكل أن مؤشر سعر النفط لم يتغير تابع لتغيرات النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط بل كانت هناك عوامل أخرى عملت على تقلبه. وقد ميزته عدة تقلبات فعند سنة 1998 انخفض سعر النفط بسبب الأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط باعتبار أن دول جنوب شرق آسيا أهما تشكل جزء معتبراً لا يستهان به من الطلب العالمي على النفط وقد أخذ بعدها اتجاه تصاعدي. لكن بعدها انخفض سعر النفط بشدة بسبب الهجمات على برجي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من الاقتصاديات العظمى فقد شكل إغلاق أسواقها المالية والنفطية بسبب حالة الذعر وعدم الاستقرار، أثر حاد على انخفاض سعر النفط العالمي، لكن ما فتئت وتلاشت تلك المخاوف وبدأ منذ ذلك الحين يعرف ارتفاع متواصلًا لولا الأزمة المالية أزمة الرهن العقاري في الـ 2007م. في سنة 2007 التي أثرت على الأسواق النفطية أين انخفض سعر النفط بشكل محسوس. هذه القراءة السريعة تبين مدى تداخل العوامل التي تحدث تغيرات في أسعار النفط. وقد أدت الزيادة في تكلفة النفط إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات العالمية مسببة ارتفاع في التضخم العالمي.

والشكل رقم(26) سيكون كمحصلة نهائية لآثار أسعار وعوائد النفط والإنفاق الحكومي على التضخم

المحلي وسعر الفائدة في الاقتصاديات النفطية:

الشكل رقم(26): أثر العوائد النفطية والإنفاق الحكومي على التضخم وسعر الفائدة والواردات



Source : Michael Sturm and Juan Gonzalez, “Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues”, Occasional Paper Series, *European Central Bank*, No 104 / June 2009, Site: <http://www.ecb.europa.eu>, p:27

المطلب الثاني: أثر سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري.

يهدف هذا المبحث في إيجاد الرابط المفقود وتبيان طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات أسعار البترول في سعر صرف الدينار، عن طريق اعتبار سعر البترول متغيراً مستقلاً في نموذج تحديد سعر الصرف، ويمكن تبرير ذلك بالتأثير المحتمل لتغيرات سعر البترول في الطلب على الدينار نظراً للحجم الكبير للمبادلات البترولية، ولاستمرار اعتماد العالم البترول كمصدر رئيس للطاقة بالرغم من الانخفاض الذي طرأ على أهميته النسبية بين مصادر الطاقة الأخرى.

الفرع الأول: السياسة النقدية وسعر الصرف.

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهوناً بما تدره عائدات المحروقات، هذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة. ومن خلال في هذا المحور نستعرض الأدوات المتاحة للسياسة النقدية في الجزائر. وهذا من منطلق أن الجزائر عرفت مرحلتين من التوجه الاقتصادي، تمثلت في النهج الاشتراكي واقتصاد السوق، فلا شك أن هذه الأدوات كان لها دور وأهمية في كل مرحلة، لاسيما أن الجزائر من الدول النفطية التي يتركز اقتصادها بشكل كبير العوائد النفطية. ونحن من خلال هذا المحور سنتطرق إلى عنصر هام من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر بشكل كبير على إدارة سعر صرف دينار الجزائري، وهو احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يتركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز لتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. وهو يساهم بنسبة 25,3% في الناتج الداخلي الخام كمتوسط للفترة (1990-1999)، زيادة على أن حصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين 93% و 97%، ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة والمناجم. وقد ساهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينات إلى غاية 2009 تطورات عدة، نتيجة تغيرات العوائد النفطية التي تظل تخضع لتحركات أسعار النفط. والجدول التالي يبين نتائج هذه التقلبات في سعر النفط لسلة أوبك وأثرها على احتياطي الصرف الذي يلعب درواً مهماً في إدارة سعر الصرف كما سنرى فيما بعد.

حيث يرمز كل من: REF : احتياطي الصرف الأجنبي. $CH\%REF$: التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي. $CH\%TC$: التغير النسبي في سعر الصرف $CH\%PP$: التغير النسبي في سعر النفط.

الوحدة: مليون دولار

الجدول رقم (23): تطور احتياطات الصرف مقارنة بأسعار النفط في الجزائر

CH% REF	REF**	CH% TC	CH% PP	Années	CH% REF	REF**	CH% TC	CH% PP	Années
-14.43	724.760	51.78	28.90	1990		147.900			1970
105.01	1485.890	75.47	-16.59	1991	101.90	298.618	-5.93	23.80	1971
-1.94	1457.040	6.49	-1.07	1992	-4.52	285.101	-1.89	7.69	1972
1.21	1474.740	5.89	-11.41	1993	219.95	912.192	-10.16	10.71	1973
81.31	2673.880	77.80	-4.90	1994	59.42	1454.280	-2.34	235.48	1974
-25.00	2005.170	21.63	9.03	1995	-22.41	1128.330	3.20	0	1975
111.20	4235.010	7.68	20.11	1996	56.42	1764.940	5.67	11.53	1976
90.00	8046.740	3.96	-7.88	1997	-4.61	1683.570	-7.43	8.62	1977
-14.92	6845.540	3.31	-34.22	1998	17.63	1980.500	-4.95	2.38	1978
-33.88	4525.670	14.84	42.27	1999	34.24	2658.760	-2.05	126.35	1979
165.68	12023.900	8.69	57.71	2000	41.89	3772.610	5.75	23.28	1980
50.37	18081.400	3.28	-16.30	2001	-2.04	3695.350	10.22	-4.99	1981
28.51	23237.500	2.44	5.19	2002	-34.45	2422.000	5.89	-7.30	1982
42.55	33125.200	-8.91	16.04	2003	-22.36	1880.390	6.06	-5.04	1983
30.55	43246.400	0.00	27.65	2004	-22.13	1464.160	4.18	-6.64	1984
30.19	56303.100	1.05	40.55	2005	92.53	2818.950	-6.83	-2.13	1985
38.38	77913.700	-3.02	20.75	2006	-41.10	1660.190	1.06	-52.72	1986
41.58	110318.000	-6.08	13.09	2007	-1.18	1640.460	2.32	36.15	1987
29.84	143243.000	6.51	36.17	2008	-45.12	900.193	36.36	-19.77	1988
4.04	149041	2.17	-35.28	2009	-5.90	846.995	19.32	21.83	1989

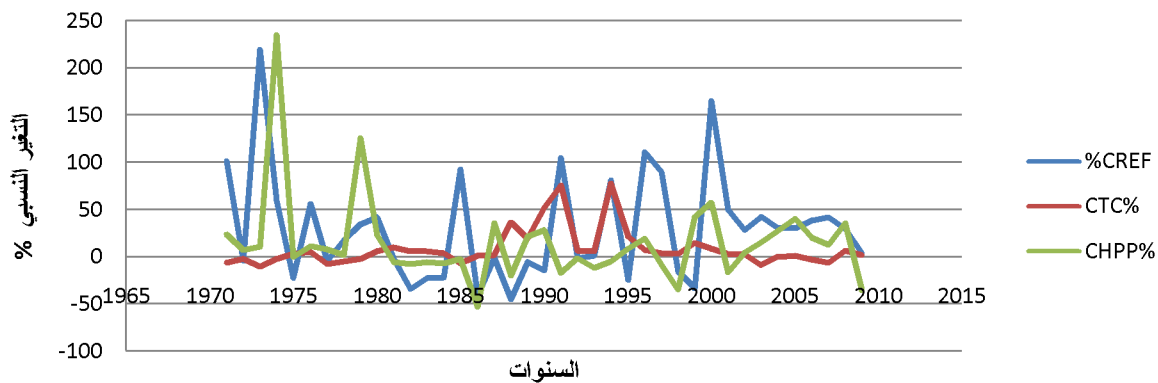
المصادر: *تقرير الأمين العام السنوي، 2008-2001، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.OAPECORG.org

وقد تم حساب التغير النسبي في أسعار النفط لسلة أوبك واحتياطي الصرف (ناقص احتياطي الذهب) عن طريق برنامج EVwies 6

** : International Financial Statistics, International Monetary Fund, www.IMF.org

الشكل رقم (27): أثر التغيرات في أسعار النفط على سعر الصرف واحتياطي الصرف

خلال الفترة (1970-2009)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول أعلاه.

ومن خلال الشكل يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، وكما هو ملاحظ بأنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين، حيث نجد في السبعينات تغير كبير ومحسوس وبنسب عالية تقدر بـ 219.95% حيث وصلت حينها إلى 912.192 مليون دولار في سنة 1973، لتليها زيادة بنسبة 59.42% أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974 وهذه المرحلة تعتبر مهمة أين قررت دول الأوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار، على أثر التخفيض الذي أجرته الو.م.أ على سعر صرف الدولار في سنة 1971. أما في مرحلة الثمانينات والتسعينات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاض في وسط الثمانينات بسبب أزمة النفط ودخول الجزائر في مديونية خارجية شكلت عبء ثقيلاً على الاقتصاد الجزائري. وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية أواخر التسعينات. فرغم ارتفاع أسعار النفط والعوائد النفطية فقد لخدمات الدين أثر امتصاص هذا الارتفاع بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: نماذج علاقة أسعار النفط بسعر الصرف.

يتحدد سعر صرف عملة وفقاً للكمية المطلوبة والمعروضة منها، بهذه البساطة يمكننا تعريف محددات سعر صرف عملة ما. ولا تتلف في ذلك العملة الدولية أو المحلية. كما نستطيع أن نجمل محددات الطلب على عملة ما في الطلب بغرض التجارة والاستثمار، أما العرض فالمحدد الرئيسي له هو عرض النقود للدولة. ولقد تعرضت أسعار صرف العملات الرئيسية لتقلبات كبيرة جعلت الكثير من الاقتصاديين يؤكدون أنها تتبع خطوات عشوائية (*Random Walk*) لا يمكن تحديد مسارها، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها.¹

1. نموذج "بول كروجمان"

ولقد كان من بين المهتمين بدراسة علاقة أسعار النفط بالعملة، الاقتصادي المعروف *Paul Krugman* « فقد لاحظ كما يذكر في دراسته أن أكثر التغيرات السعرية التي ظهرت بشكل واضح في ساحة الاقتصاد العالمي، في عقد السبعينات هي قيمة الدولار وسعر النفط، ومن هذا المنطلق وضع تساؤلاته حول طبيعة العلاقة والمدى الذي يمكن لارتفاع سعر النفط أن يؤثر في سعر صرف الدولار. وقد افترض في نموده أن هناك ثلاث دول: الولايات المتحدة، ألمانيا، الأوبك كدولة واحدة. حيث أن الولايات المتحدة وألمانيا تبيعان السلع الصناعية للأوبك وإلى بعضها البعض، في الوقت الذي تصدر فيه الأوبك البترول فقط حيث يعتبر سعره متغيراً خارجياً تتحدد قيمته الدولار. وتبعاً لذلك فإن الواردات البترولية لهاتين الدولتين، كما يفترضها "كروجمان" متغيراً خارجياً يعتمد فقط على تغير أسعار البترول. أما بخصوص الأوبك

¹ : Paul. Isard., "Lessons from Empirical Models of Exchange Rates". *Quarterly Journal of Economics*, Feb, 1987, p : 01.

فعتبر وارداتها السلعية من الدولتين معتمداً على الدخل وازدادت في الاعتبار الفترة الفاصلة بين زيادة الدخل وإنفاقه، وعل أساس أنه ليست هناك تغيرات في دخل الدول الصناعية.

وفي توضيحه للنموذج يوضح كروجمان أن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى حدوث نوعين من التأثيرات، أولهما: التأثير الفوري ويتمثل في زيادة فاتورة واردات الدول الصناعية، دون أن تقابلها زيادة في صادراتها، وتبعاً لذلك فإن الحساب الجاري للدولتين، يتحدد طبقاً لاستثمارات الأوبك لفوائضها النقدية في شراء الأصول الأمريكية والألمانية، وثانيها التأثير اللاحق: زيادة إنفاق الأوبك ليقابل الزيادة في دخلها الناتج عن ارتفاع أسعار النفط. وبالتالي تنحصر المقارنة في الأمد الطويل على حصيلة الصادرات والواردات بين كل من الولايات المتحدة وألمانيا من جانب، والأوبك من جانب آخر. إلا أن دراسة "كروجمان" تواجه العديد من الملاحظات نورد بعضها:

- أنها لا تميز بين الأهمية النسبية لواردات الدولتين الصناعيتين من النفط وتأثير ارتفاع أسعاره على مستوى الأسعار في داخلهما، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بالتغيرات اللاحقة المتوقعة في سعر الصرف؛
- لم تأخذ في اعتبارها التغيرات التي تحدث في الطلب على الأصول الدولارية، في حالة تغير أسعار النفط، حيث أن الدولار هو العملة الوحيدة المعتمدة في التبادل النفطي؛
- هناك بساطة متناهية في التحليل مبنية على افتراضات بعيدة نوعاً ما عن الواقع:
 - أ- أن صادرات الأوبك تتمثل فقط في النفط؛
 - ب- أن مجمل واردتها هي سلع صناعية ويأتي معظمها من هاتين الدولتين: الولايات المتحدة وألمانيا؛
 - ت- أن احتياطات الأوبك النقدية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، تودع على هيئة أصول مالية دولارية أو مارك ألماني فقط، وبالتالي فهي لم تولي اهتماماً للتنوع القائم، أو المحتمل حدوثه مع تزايد الوعي الاستثماري لدول الأوبك؛

❖ أن الدراسة وإن صلحت في جزء منها لتقدم تفسير تاريخي للمرحلة الأولى من ارتفاع سعر النفط، فإنها ذات جدوى أقل في تفسير التطورات الهيكلية التي حدثت فيما بعد سواء ما حدث منها على صعيد سوق النفط العالمية أو على اقتصاديات دول الأوبك.

2. النموذج الاقتصادي:

إن اعتماد نموذج دون آخر يعتمد على الهدف من الدراسة، ومدى تحقيق النموذج لهذا الهدف. والطبع فإن أفضل النماذج الاقتصادية لتقدير دالة سعر الصرف هو نموذج الحقيمية المتوازنة، ولكن هذا النموذج لا يخدم هدف الدراسة بشكل واضح وقاطع. إذ أن النموذج يشمل كلا من صافي لميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولتين محل الدراسة، وذلك في صورة العرض والطلب على السندات والتراكم في الميزان التجاري. ولما كان الهدف من الدراسة اختبار فرضية مفادها أن التغير في أسعار البترول يؤثر في سعر صرف الدولار مما يعني أن النموذج سيعاني من مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (*Multicollinearity*) حيث أن هناك

علاقة بين الميزان التجاري وأسعار البترول. ولذا فإن استخدام النموذج النقدي في صورته الأصلية يعطي انطباعاً أقوى لنوعية العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر البترول، حيث أن النموذج يقوم على دراسة سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني، باعتبار المارك الألماني مستقلاً نسبياً عن أسعار البترول. يقوم نموذج الدراسة على عدة فرضيات نذكر منها:¹

❖ المبدأ الأساسي للنموذج النقدي يفترض أن هناك علاقة بين عرض النقود وكل من المستوى العام للأسعار المحلية، والدخل القومي وسعر الفائدة المحلي، ونستنتج أن:

✓ أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي الأمريكي وسعر صرف الدولار، أي أن زيادة الدخل القومي الألماني مقارنة بالدخل القومي الأمريكي سيعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني؛
 ✓ أن زيادة عرض الدولار ستعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني؛
 ✓ أن ارتفاع سعر الفائدة في الولايات المتحدة مع ثبات سعر الفائدة في ألمانيا سيعمل على ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني؛

❖ سيادة مبدأ حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدولتين، وبالتالي عدم وجود مخاطرة أولية؛

❖ ليست هناك أي تغيرات تصيب اقتصاد أي الدولتين؛

❖ إن سعر البترول ذو تأثير على سعر صرف الدولار، حيث يتم دفع فواتير البترول بالدولار، كما أن الطلب على البترول غير مرن في الأمد القصير وبالتالي فإن ارتفاع سعر البترول يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار مما يساهم في ارتفاع سعر الصرف الدولار مقابل العملات الأخرى،

❖ أن الأساس في دراستنا هي ألمانيا، والدولة الأخرى التي ينسب إليها سعر الصرف هي الولايات المتحدة ويشار إليها "الأجنبية".

❖ ومن خلال الفرضيات فإن دالة الطلب على العملتين تتحدد بعوامل داخلية وخارجية كما جاء في الفرضيات، وبالتالي فإن دالة الطلب الإجمالية على الدولار كما يلي:

$$m_{us} = P_{us} + b * Y_{us} - c * i_{us} + g * O$$

حيث أن:

m : لوغارتم عرض النقود المحلي؛

P : لوغارتم الأسعار المحلية؛

Y : لوغارتم الدخل القومي الحقيقي؛

i : سعر الفائدة في الأمد القصير؛

O : لوغارتم سعر البترول العربي الخام؛

¹ : mohammad s. A. AL-SABBAN and mohammad n. GHAZALI KHAYAT, "The Effect of Oil Prices Changes On Dollar Exchange Rate : Analytical Economic Study (1975-1985)", journal King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia, Economics Department, 1991, p:13.

us: الولايات المتحدة.

أما دالة الطلب الألماني فهي نفسها المتغيرات الأخرى باستثناء سعر البترول العربي الخام، ولكنها تعود للاقتصاد الألماني وهي كما يلي:

$$m_G = P_G + b * Y_G - c * i_G$$

حيث أن:

G: ألمانيا الاتحادية.

وبأخذ الفارق بين المعادلتين نجد:

$$(m_G - m_{us}) = (P_G - P_{us}) + B(Y_G - Y_{us}) - c(i_G - i_{us}) - g(O)$$

وبافتراض حرية انتقال رؤوس الأموال فإن ذلك يعني أن التغير المتوقع في سعر الصرف يكون نتيجة للفارق بين أسعار الفائدة بين الدولتين محل الدراسة أي:

$$i_G - i_{us} = \Sigma(\Delta e)$$

وبالتالي فإن :

$$(P_G - P_{us}) = (m_G - m_{us}) - B(Y_G - Y_{us}) + c\Sigma(\Delta e)g(O)$$

وبافتراض تساوي القوة الشرائية فإن ذلك يؤدي إلى :

$$e = P_G - P_{us}$$

حيث e : لوغار يتم سعر الصرف مقابل المارك الألماني.

- $\Sigma(\Delta e) = \Sigma\Delta P_G - \Sigma\Delta P_{us}$
- $e = A(m_G - m_{us}) - B(Y_G - Y_{us}) + c(\Sigma\Delta P_G - \Sigma\Delta P_{us}) + g(O)$

حيث معامل عرض النقود النسبي A يساوي الواحد الصحيح وفقاً لافتراضات النموذج النقدي.

وبافتراض التوقعات سليمة فإن متغير الأسعار يصبح معدل النمو النقدي الجاري الذي يمكننا التعبير عنه بالمقدار:

$$e = A^*(m_G - m_{us}) - B(Y_G - Y_{us}) + c(\pi_G - \pi_{us}) + g(O)$$

ويمكننا افتراض ميل الأسعار للثبات وعدم قابليتها للتغير في المدى القصير كما هو حال النموذج النقدي الذي طوره جيفري فرانكل وبالتالي نصل إلى المعادلة التالية:

$$e = A^*(m_G - m_{us}) - B(Y_G - Y_{us}) + c[(i_G - \pi_G) - (i_{us} - \pi_{us})] + g(O)$$

$$e = A^*(m_G - m_{us}) - B(Y_G - Y_{us}) + c(I_G - I_{us}) + g(O)$$

حيث:

$$I_{us} = i_{us} - \pi_{us} \quad \text{و} \quad I_G = i_G - \pi_G$$

و I : أسعار الفائدة الحقيقية، ويتضح أن المعادلة السابقة هي معادلة النموذج التقليدي مضافاً إليها أسعار البترول.

وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النموذج تبين أنه عند إدخال سعر النفط كمتغير مستقل لسعر الصرف الدولار أمر مهم وبل ويعمل على تحسين أداء الدالة، وتعديل قيم معاملات المتغيرات

المستقلة فضلاً عن تحسن المعيار الإحصائي (t) لهذه المعاملات، ولذا نستطيع القول بأن سعر النفط لعب دوراً بارزاً في تحديد سعر صرف الدولار خلال فترة الدراسة (1975-1985).

الفرع الثالث: سعر الصرف والمرض الهولندي.

تعتبر هذه الظاهرة شكل آخر من الأشكال التي تعمل على تغير سعر الصرف، وأول ما ظهرت في هولندا أي تم اكتشاف الغاز في بحر الشمال الذي عاد عليها بعوائد جذبت رؤوس أموال كبيرة إلى داخل البلد وبالتالي أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية، مما سبب هذا الارتفاع إلى ضعف الصادرات الغير الغازية لهولندا، وقد أطلق على هذه الظاهرة حينذاك "المرض الهولندي".

1. المرض الهولندي ظاهرة معممة:

وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية. و لا على صادرات المحروقات و لا حتى على صادرات المواد الأولية. إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية و الكاكاو الغانية.¹ كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد، كما حدث في مصر أو بنغلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية. أو في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا. أو مثلما حدث في اسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية. و حتى البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال و ذات الفائض في اليد العاملة مثلاً بنغلادش، تركيا، و مصر أصابها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين، من الخارج.

لقد ركزت دراسة *Cordon* و *Neary* على تحليل على تبعات اكتشاف منجمي (بترو) على الأسعار النسبية. فقد لوحظ من تجربة البلدان المصدرة للمواد الأولية و البترول، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي أن ازدهار الصادرات خلق آثاراً معقدة أحرقت النمو في أجزاء أخرى من الاقتصاد. و قد سميت هذه الظاهرة، بالمرض الهولندي بسبب التأثير الذي أحدثته إنتاج غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي. إذ أن العملة الهولندية ثمنت، مقابل العملات الأخرى، نتيجة لتدفق المداخيل القوية من صادرات الغاز، مما عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة أجنبية حادة و أدى إلى البطالة.

نموذج "كوردن" يفيد في فهم لماذا عائدات التصدير تؤدي إلى مشاكل في البلدان النامية. وسنشير إلى بعض أوجه القصور في نموذج، أولاً، أن البطالة المزمدة في العديد من البلدان النامية أو البطالة المقنعة لا تعبر عن حالة العمالة الكاملة المفترضة من قبل كوردن. وفي حالة مثل هذه لا يوجد تأثير للعوائد، ولا أثر للنفقات

¹ : Abdelkader Sid AHME, « Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays Exportateurs De Pétrole », *international journal of development economics*, spring 1986, The pakistan institute Of development economics, p :898

في المدى المتوسط. لا يمكن تجنب الآثار الناجمة عن تراكم العوائد من فائض العمالة من دون خسارة كبيرة من المنتجات وقد شهدت الجزائر واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا آثار الموارد على الإنفاق.

لقد بينت بعض الدراسات أن البلدان ذات الوفرة تميل إلى نمو أبطأ من البلدان ذات المصادر الطبيعية مثل دراسات ((Sachs and Warner (1995, 1999)، ((Auty (1993, 2001)، فبعد الصدمة النفطية الأولى في السبعينات أراد بعض الاقتصاديين فهم تأثير نمو التدفقات المالية على الاقتصاديات المصدرة للنفط مثل دراسات ((Mabro and Monroe (1974) ((Neary and van Wijnbergen (1986) , هذه الظاهرة أصبحت معروفة "لعنة المصدر".¹

2. العواقب التي تترتب على نظرية المرض الهولندي:

إن العواقب التي يمكن أن تنجر عن الوقوع في مثل هذه الظاهرة، هو التخلي عن القطاعات الأخرى (الصناعية، الزراعية، الخدمية، الخ...)، لصالح المورد الجديد المكتشف، سواء كان نفط أو غاز أو أي مورد آخر من الموارد الطبيعية، وبالتالي تناقص إنتاجية هذه القطاعات وتضائل القيمة المضافة في الدخل الحقيقي. ومن الجدول سنين نسبة القطاعات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كمتوسط لكل خمس سنوات للفترة (1965-2009)

الجدول رقم (24): تطور القيم المضافة لمختلف القطاعات خلال الفترة (1965-2009)

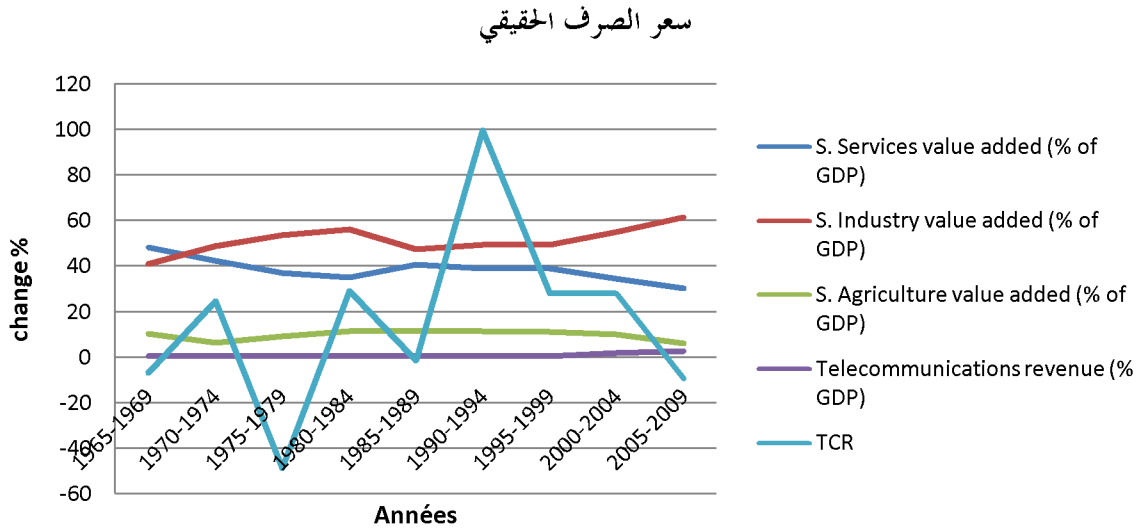
الوحدة: نسبة مئوية %

TCR	S. Telecommunications revenue (% GDP)	S. Agriculture value added (% of GDP)	S. Industry value added (% of GDP)	S. Services value added (% of GDP)	années
-6.91	0.57	10.44	41.2	48.35	1965-1969
24.8	0.62	6.47	49.13	42.54	1970-1974
-48.7	0.54	9.32	53.85	37.12	1975-1979
29.12	0.47	11.45	56.48	35.22	1980-1984
-1.49	0.61	11.45	47.78	40.76	1985-1989
99.78	0.55	11.39	49.72	39.1	1990-1994
28	0.53	11.29	49.61	39.08	1995-1999
28.01	1.82	9.99	55.22	34.74	2000-2004
-9.45	2.85	6.23	61.75	30.45	2005-2009

Sources: data world bank, world bank, www.worldbank.org

¹ : Michael Sturm and Juan Gonzalez, Op cit, p:11.

الشكل رقم(28): تغير القيمة المضافة لمختلف القطاعات كنسبة من GDP والتغير النسبي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول أعلاه.

من خلال الشكل يتضح أن آثار تطور قطاع المحروقات في الجزائر كانت له تأثيرات مختلفة على جميع القطاعات ولكن بدرجة متفاوتة. فبالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف تطور ملحوظ في السبعينات ثم تراجع في الثمانينات والتسعينات ليزداد بنسبة كبيرة مع بداية القرن الجديد وهذا بدون شك بفعل تطور الصناعة النفطية والغازية في الجزائر. أما قطاع الخدمات فقد عرف انخفاض في عشر سنوات الأخيرة مقارنة بالسبعينات والثمانينات. أما قطاع الزراعة فقد كان مهمش بدرجة كبيرة خلال الستينات والسبعينات، وهذا يعتبر طبيعي باعتبار أن الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لم يملك إمكانيات زراعية بدرجة قوية فدخل معترك التنمية الاقتصادي، وكانت نتيجة الثورة الزراعية في الثمانينات قد أعطت نتائج جيدة استمرت حتى التسعينات، لكن عشر سنوات الأخيرة عرف انخفاض شديد بفعل التهميش الذي عرفه القطاع لصالح قطاع المحروقات. أما قطاع الاتصالات فكانت نسبته ضئيلة جداً في القرن الماضي، لكن بدأ يعرف تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب دخول شركات كبرى خاصة في هذا المجال. أما سعر الصرف الحقيقي (TCR) للدينار الجزائري فقد ارتفعت قيمته مقارنة بالعملات الأخرى في السبعينات بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، واستمر هذا حتى الثمانينات لينخفض بشدة في التسعينات لا سيما مع الجزائر اقتصاد السوق واضطرابها لتخفيض سعر الصرف في سنة 1994 واعتمادها لنظام سعر الصرف المدار. لكن في السنوات الأخيرة بدأ يعرف تحسن ملحوظ في قيمته مقارنة بالدولار.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لآثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دوراً هاماً في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، و ذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة و خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى أدبيات التكامل المتزامن للعلاقة في المدى الطويل ومنهج شعاع الانحدار الذاتي الذي يقوم على اختبار العلاقة السببية لجرايخر للعلاقة في المدى القصير مع تحليل الصدمات وعلاقات (رتبة) التكامل، باستعمال برنامج «EViews6».

المطلب الأول: منهجية البحث.

إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية يعتبر مبدأ من مبادئ التكامل المتزامن، والتكامل المتزامن هو ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة. وسنستعرض في هذا المحور الجانب النظري القياسي للمنهج المستعمل في الدراسة، المتمثل في نموذج التكامل المتزامن ونموذج شعاع الانحدار الذاتي.

الفرع الأول: مفاهيم حول الاختبارات الإحصائية والمعنوية.

سنقوم في هذا الفرع بعرض مفاهيم حول الاختبارات المعنوية وبعض المصطلحات الإحصائية، تضم كل من اختبار الخطأ المعياري واختبار معنوية "t" ومعامل الارتباط والتحديد والانحدار.

1. معامل الارتباط (r) *Correlation Coefficient*: يقصد بمعامل الارتباط على أنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى. ويسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط *Simple Correlation*، كما يسمى الارتباط بين أكثر من متغيرين بالارتباط المتعدد *Multiple Correlation*، وتعطى الصيغة لمعامل الارتباط بالشكل التالي:

$$r = \frac{\sum x_i y_i}{n S_y S_x} = \frac{Cov. yx}{S_x S_y}$$

فالقيمة الرقمية لمعامل الارتباط تتراوح بين -1، +1.

فيكون معامل الارتباط موجباً إذا كان التغير في نفس الاتجاه، ويكون سالباً إذا كان التغير في اتجاهين متضادين كما قد يكون منعدماً إذا كان لا يوجد اقتران منتظم بين التغيرات محل البحث.

كما قد يكون الارتباط خطي وغير خطي؛ فيكون خطي إذا كان شكل الانتشار يقترب من الخط المستقيم، ويكون غير خطي عندما يقترب شكل من المنحنى.

2. الفرق بين الانحدار والارتباط: يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية، حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات المستقلة أو التفسيرية. ويلاحظ في هذا الصدد أن الانحدار كأسلوب قياس ليس هو الذي يحدد أي المتغيرات تابع وأيها مستقل، وإنما يستعين الباحث في تحديد ذلك إما بالنظرية الاقتصادية أو الملاحظة؛ كما يكون الانحدار خطي وغير خطي.

ويكمن موضع الاختلاف بين الارتباط والانحدار أن الانحدار يفترض وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل البحث، ويوضح أيهما المتغير التابع والمستقل ومن ثم يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل باستخدام العلاقة المقدرة، أما الارتباط فهو يحدد درجة اقتران التغيرات في المتغيرين محل البحث بمعنى درجة قوة هذه العلاقة من ضعفها، دون أن يوضح وجود علاقة سببية بينهما، أي لا يوضح أي المتغيرات التابع والمستقل، ولا يساعدنا على التنبؤ بقيمة أي متغير آخر بدلالة الآخر.

أما أوجه التشابه بين المعلمتين تتمثل في تماثل الإشارة، فإذا كان معامل الانحدار موجباً فلا بد أن يكون معامل الارتباط موجباً، وإذا كان معامل الانحدار سالباً فلا بد أن يكون معامل الارتباط سالباً، وإذا كان معامل الانحدار مساوياً للصفر فلا بد أن يكون معامل الارتباط مساوياً للصفر.

3. معامل التحديد (r^2) Determination Coefficient: يستخدم معامل التحديد في اختبار جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج ويشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل المدرج بالدالة محل الدراسة (x).

ويحدد معامل التحديد بالعلاقة النهائية بين التغير الكلي (TSS) *Total Sum Of Squares* والتغير المفسر (RSS) *Regression Sum Of Squares*. حيث:

$$TSS = \sum y_i^2 \quad \text{التغير الكلي:}$$

$$RSS = \sum \hat{y}_i^2 \quad \text{التغير المفسر:}$$

$$R^2 = \frac{RSS}{TSS} \quad \text{معامل التحديد:}$$

4. علاقة معامل التحديد بمعامل الارتباط ومعامل عدم التحديد:

يوجد علاقة بين معامل التحديد ومعامل الارتباط تتجلى في أن الأول يساوي مربع الثاني من خلال العلاقة التالية:

$$R^2 = \frac{(\sum x_i y_i)^2}{\sum x_i^2 \sum y_i^2}$$

ومن ثم فإنه كلما زاد معامل الارتباط كلما زاد معامل التحديد. غير أن العلاقة بين معامل الارتباط ومعامل التحديد ليست خطية.

أما معامل عدم التحديد فهو يمثل نسبة التغير غير المفسر من التغير الكلي والذي يرجع للمتغير العشوائي حيث في هذه العلاقة توجد علاقة عكسية بين معامل التحديد ومعامل عدم التحديد بالشكل التالي:

$$M^2 = 1 - R^2$$

5. مفهوم مستوى المعنوية: عندما نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% ونقبل الفرضية البديلة، فإن هذا يعني أن هناك احتمالاً قدره 95% أن يكون قرار الرفض قراراً صحيحاً، وهناك احتمال قدره 5% أن يكون قرار الرفض قراراً خاطئاً. ومن ثم فإن مستوى المعنوية يعبر عن احتمال الخطأ عند اتخاذ قرار الرفض للفرضية العدمية. أي أنه في كل 100 مرة يصدر فيه قرار الرفض للفرضية العدمية يوجد 95 مرة منها يكون فيها هذا القرار صحيحاً، و 5 مرات خاطئاً. و خلاصة القول أن مستوى المعنوية α يشير إلى احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول.

ومن ناحية أخرى عندما نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة فإن هناك احتمال أن يكون قرار قبول فرض العدم قراراً خاطئاً. وإذا حدث وكان قرار القبول قراراً خاطئاً فإن هذا يعني "أنا قبلنا فرضاً هو في حقيقة الأمر خاطئ" وهذا يسمى بالخطأ من النوع الثاني. ويرمز لاحتمال الوقوع في الخطأ من النوع الثاني بالرمز (β) عادة وهو غير محدد بقيمة ثابتة كما هو الحال في الخطأ من النوع الأول. ويمكن توضيح الخطأ من النوع الأول والثاني بالجدول:

الجدول رقم (25): الخطأ من النوع الأول والثاني

القرار	الفرضية	صحيح	خاطي
رفض	خطأ من النوع الأول	صح	خطأ من النوع الثاني
قبول	صح	خطأ من النوع الأول	خطأ من النوع الثاني

6. الخطأ المعياري: سنركز في هذا الجزء على اختبار الخطأ المعياري على أن نتطرق إلى تحديد صياغات الوسط الحسابي والتباين الخاصة بالمعاملات المقدرة \hat{a} , \hat{b} ولذلك لاحتنا لها عند شرح اختبارات المعنوية. وسوف نعرض هذه الصياغات بدون إثبات:

1) الوسط الحسابي وتباين المعاملات المقدرة:

يمكن أن نطلق على الوسط الحسابي للمعاملات المقدرة \hat{a} , \hat{b} بالقيمة المتوقعة كما في العلاقة

$$E(\hat{a}) = a \quad \text{و} \quad E(\hat{b}) = b$$

أما تباين المعلمات المقدرة \hat{a} ، \hat{b} كما في العلاقة التالية:

$$S_a^2 = S_u^2 \frac{\sum X_i^2}{n \sum x_i^2} \quad \text{و} \quad S_b^2 = S_u^2 \frac{1}{\sum x_i^2}$$

حيث S_u : تباين الحد العشوائي؛ X_i : قيمة المتغير المستقل؛ x_i : انحراف القيمة الثانية عن الوسط الحسابي.

بالإضافة إلى هذا فإن الانحراف المعياري للحد العشوائي له دور مهم في حساب تباين المعلمتين

السابقتين فلا يمكن الاستغناء عن قيمته. ومن ثم فإن قيمته كما في العلاقة التالية: $S_e^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-k}$ حيث أن k : عدد المعلمات المقدرة بدالة الانحدار و n : حجم العينة.

(2) اختبار الخطأ المعياري: عموماً لكي نختبر معنوية مقدرات العينة \hat{a} ، \hat{b} من خلال الخطأ المعياري يتعين

استخدام ما يسمى بفرض العدم *Null Hypothesis*

$$H_0: a = 0 \\ b = 0$$

مقابل الفرض البديل *Alternative Hypothesis*

$$H_0: a \neq 0 \\ b \neq 0$$

ويمكن القول بوجه عام أنه كلما زادت قيمة الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة S_a^2 ، S_b^2 كلما

أصبحت المعلمات المقدرة \hat{a} ، \hat{b} أقل تمثيل لمعلمات المجتمع a ، b . أم في حالة العكس فنقول في هذه الحالة أن هذه المعلمات المقدرة لها معنوية إحصائية.

والسؤال الآن: كيف يمكن اختبار فرض العدم؟

والإجابة على هذا السؤال يمكن تلخيصها فيما يلي:

نقوم بحساب قيم الخطأ المعياري لكل من \hat{a} ، \hat{b} من خلال الصيغ التالية:

$$S_a = \sqrt{\frac{\sum e_i^2 \sum X_i^2}{n(n-k) \sum x_i^2}} \\ S_b = \sqrt{\frac{\sum e_i^2}{(n-k) \sum x_i^2}}$$

ونقوم بمقارنة قيمة الخطأ المعياري لكل معلمة مقدرة بالقيمة المقدرة لهذه المعلمة، وفي هذه الحالة يوجد أكثر من احتمال:

(a) إذا كان $S_a < \frac{\hat{a}}{2}$ أي الخطأ المعياري أقل من نصف القيمة المقدرة للمعلمة \hat{a} أي الخطأ المعياري صغير نسبياً، عندها يمكن القول أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

(b) إذا كان $S_b < \frac{\hat{b}}{2}$ أي الخطأ المعياري أكبر من نصف القيمة المقدرة للمعلمة، وفي هذه الحالة يمكن القول أن الخطأ كبير نسبياً وبالتالي ليس لها معنوية إحصائية.

وما سبق يتضح أن اختبار الخطأ المعياري يساعد على تقرير ما إذا كانت القيم المقدرة \hat{a} ، \hat{b} تختلف معنوياً عن الصفر أم لا. كما يساعد اختبار الخطأ المعياري على تقرير ما إذا كانت معاملات العينة التي قدرناها تمثلاً لمعاملات المجتمع الحقيقية.

7. اختبار معنوية (t):

يستخدم اختبار "t" عندما يكون تباين المجتمع مجهولاً، وحجم العينة صغيراً أي أقل من 30 مشاهدة، وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعاً توزيعاً معتدلاً. ولكي نختبر مدى الثقة في المعلمات المقدرة من عينة باستخدام معيار "t" يتعين إتباع الخطوات التالية:

(1) تحديد "t*" المحسوبة باستخدام الصيغة التالية:

$$t_i^* = \frac{\hat{b}_i - b_i}{S_{\hat{b}_i}}$$

(2) تحديد "t" الجدولية:

ويمكن تحديد قيمة "t" الجدولية من جدول توزيع t عند درجات حرية معينة ومستوى معنوية محدد، حيث: درجات الحرية = حجم العينة - عدد المعلمات المقدرة.

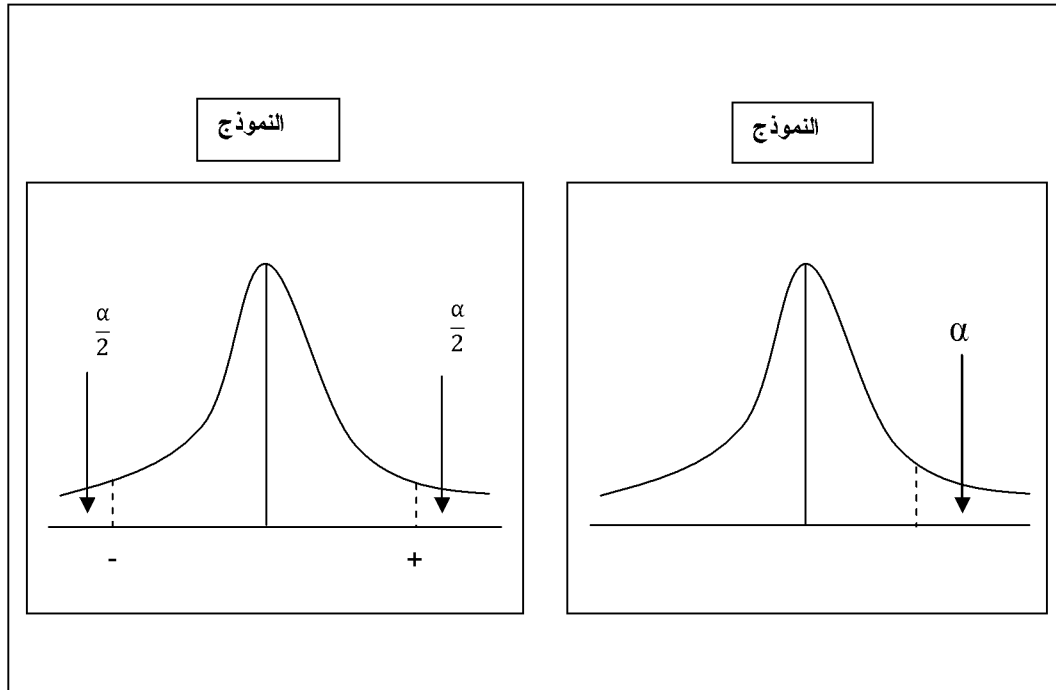
ويلاحظ أن توزيع "t" متماثل، وسطه الحسابي = صفر، وتباينه = $\frac{1-n}{3-n}$

وهو يقترب من الواحد كلما كبر حجم العينة، وهذا يعني أن توزيع "t" يقترب من توزيع "z" كلما كبر حجم العينة.

(3) حتى يمكن إجراء اختبار المعنوية للمعلمات المقدرة من عينة لا بد من استخدام الفرضية العدمية والبديلة الخاصة بمعلمات المجتمع. ويمكن أن نميز بين اختبار الطرف والطرفين. حيث أن اختبار الطرف الواحد (One - Tailed Test) يتضمن منطقة رفض واحدة عند مستوى معنوية α معين مثلاً 5% ودرجات حرية معينة (n-k) كما يوضحه الشكل (1)، فإذا كانت "t*" المحسوبة أصغر من "t" الجدولية نقبل الفرضية العدمية وتكون المعلمات المقدرة غير معنوية إحصائياً، أما إذا كان العكس فالمعلمات المقدرة لها معنوية إحصائية.

(4) أما اختبار الطرفين (Two - Tailed Test) فيتضمن منطقتين للرفض عند مستوى معنوية $\frac{\alpha}{2}$ ودرجات حرية معينة (n-k) كما يوضحه الشكل (2)، فإذا كانت القيمة المطلقة |t*| المحسوبة أصغر أو تساوي القيمة الجدولية "t" نقبل الفرضية العدمية وتكون المعلمات المقدرة غير معنوية إحصائياً، أما إذا كان العكس فالمعلمات المقدرة لها معنوية إحصائية.

الشكل رقم (29): اختبار معنوية "t"



الفرع الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تستعمل أغلب الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey- Fuller Augmentes) واختبار فيليب و بيرسون (Philip Perrson) واختبار (KPSS)، وتسمح هذه الاختبارات بتبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذور وحدوية واتجاه عام زمني.

1) اختبار ديكي فولر الموسع¹ (Dickey-Fuller Augmentes):

يعتبر اختبار (ADF) أكثر تطور من اختبار (DF) لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء، ويرتكز اختبار (ADF) على الفرضية البديلة: $|\phi_1| < 1$ ، ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{(النموذج 1)}$$

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \text{(النموذج 2)}$$

¹ : D.A.Dickey, W.A.Fuller., Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 1981, 49, pp. 1057-1072.

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (3)}$$

حيث: $P = \phi - 1$ ، B (درجة التأخير).

ε_t : تشويش أبيض (متوسط معدوم، وتباين θ_ε^2).

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1: \phi_1 - 1 < 0$$

وقد تم حساب قيمة المقدرة (ϕ_1) من طرف *Dickey* و *Fuller*، واستخرجوا جدولاً للقيم الحرجة

بحيث يتم مقارنتها مع (z) المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$z_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\delta}\hat{\phi}_1}$$

فإذا كانت $z_{cal} \geq z_{tab}$ فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية (H_0)، والسلسلة تكون غير مستقرة.

أما إذا كانت $z_{cal} < z_{tab}$ فهذا يعني أنا السلسلة الزمنية مستقرة، ويمكن تحديد قيمة (P) عن طريق معيار (*Akaike*) أو معيار (*Schwarz*)، حيث:

$$Akaike(p) = n \log(\delta_{\hat{\varepsilon}t}^2) + 2(3 + p)$$

$$Schawrtz(p) = n \log(\delta_{\hat{\varepsilon}t}^2) + (3 + p) \log n$$

بحيث:

$\delta_{\hat{\varepsilon}t}^2$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير.

n : عدد المشاهدات.

ويتم الاختبار وفق المراحل التالية:

1- تقدير النموذج (3):

إذا تم قبول الفرضية العديمة (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي يوجد بها جذر أحادي وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) (معامل الاتجاه)، باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسا "TS" وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام، لإجراء الدراسة على البواقي.

أما إذا رفضنا الفرضية العديمة (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى المرحلة الثانية أي تقدير النموذج (2).

2- تقدير النموذج (2):

إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0)، فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار "DS" بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، مع إضافة الثابت (c) أما إذا كان يساوي الصفر، فهذا يعني أن السلسلة من المسار "DS" دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c).
أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0)، وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر على المرحلة الثالثة أي تقدير النموذج (1).

3- تقدير النموذج (1):

إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار «DS» دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.
أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية الأصلية مستقرة.
ويختلف اختبار (ADF) عن اختبار (DF) في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.¹

(2) اختبار فيليبس بيرسون (Phillips Perrson) 1988:

يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات *Dickey-Fuller* من أجل أخذ الأخطاء بعين الاعتبار.

ويتم اختبار *Perron* و *Phillips* وفق المراحل التالية :

1. تقدير النماذج الثلاث لاختبار *Dickey-Fuller* بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (e_t) سلسلة البواقي.

2. تقدير الانحراف في المدى القصير $\delta^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$.

3. تقدير معامل التصحيح (S_t^2) (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقاً من تباينات البواقي للنماذج المقدر.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر (L) مقدره بدلالة عدد المشاهدات:

$$n, L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

¹ - عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 623.

ويتم حساب إحصائية PP (Phillips و Perron) من خلال المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$\text{مع: } k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2}$$

وتكون ($k=1$) إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش أبيض.

ويتم مقارنة إحصائية ($t_{\hat{\phi}_1}^*$) مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (Mackinnon).

(3) اختبار $KPSS$ (1992):

قدم هذا الاختبار Kwiatkowski سنة 1992، ويرتكز على استعمال مضاعف لاغرانج (LM) (Multipliqueur de Lagrange) بعدما يتم تقدير النموذج (2)، أو النموذج (1)، و نقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي حسب الصيغة التالية:

$$S_t = \sum_{i=1}^t e_i$$

ثم نقوم بتقدير التباين (S_t^2) في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار $Perron$ و $Phillips$ أي:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{n} \sum_{p=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

وتكون إحصائية معامل لاغرانج كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2}$$

ويكون الاختبار كالاتي:

- إذا كانت إحصائية (LM) أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرع الثالث: اختبارات التكامل المتزامن.

قدم طريقة التكامل المتزامن كل من $Granger$ (1983)، $Engele$ و $Granger$ (1987)، وقد اعتمدها العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد وهام في مجال الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، وفي تقدير وتحليل النماذج الاقتصادية.¹

(1) التكامل المتزامن:

تتم مراحل اختبار التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية وفق اختبار أنجل جرانجر عبر مرحلتين:

¹ : REGIE Bourbonnais, **Econométrie : Manuel Et Exercices Corrigés**, 5^e Edition, Dunod Paris, 2004, P.277.

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات.

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرط مهم لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين. ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار *Dickey-Fuller Augmenté (ADF)*.

تكون السلسلتان الزميتان (Y_{1t}) و (Y_{2t}) متكاملتان إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن تكون كل سلسلة منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل.
 - أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل.
- فإذا كانت (x_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي: $x_t \rightarrow I(d)$
و إذا كانت (y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي: $y_t \rightarrow I(b)$
فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b) \quad \begin{matrix} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(b) \end{matrix}$$

حيث: $d \geq b \geq 0$

$[\alpha_1, \alpha_2]$: عبارة عن شعاع التكامل المتزامن (*Vecteur de cointégration*)

(2) اختبار *Durbin-Watson (DW)*:

بعد تقدير معادلة مسار الانحدار لقيم البواقي، نقوم بحساب إحصائية دارين واتسن (*DW*).

فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (*DW*) تؤول إلى القيمة (2)، فإن البواقي مستقرة، وبالتالي تحقق فرضية التكامل المتزامن أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (*DW*) تؤول إلى (0)، فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي، وبالتالي فإن البواقي غير مستقرة، وعليه فإن فرضية التكامل المتزامن غير محققة.¹

(3) اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن جلسلس"

من أجل تحديد عدد علاقات التكامل المتزامن، نستعمل طريقة "*Johansen*" (1988) والتي تركز على القيم الذاتية للمصفوفة (*les valeurs propres*) وانطلاقاً من القيم الذاتية يمكننا حساب الإحصائية λ_{trace} حسب العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث:

n : عدد المشاهدات.

¹: مجيد علي حسين، عفاف عبد الحبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، 1998، ص: 448.

λ_i : القيمة الذاتية رقم (i) للمصفوفة.

k : عدد المتغيرات.

r : رتبة المصفوفة.

بحيث (λ_{trace}) تتبع قانون احتمال يتشابه أو يقترب من توزيع (χ^2) كي دو.

وقد قام كل من *Juselius* و *Johansen* بوضع جدول لقيم (λ_{trace}) سنة (1990).

و بعد حساب قيمة (λ_{trace}) يتم مقارنتها مع (λ_{trace}) الجدولية، و عليه تكون لدينا الحالات التالية حسب رتبة المصفوفة.

أما إذا كانت (λ_{trace}) المحسوبة \leq القيمة الجدولية: فإننا نرفض الفرضية (H_0) ، و نمر إلى الاختيار التالي وهكذا حتى نهاية الاختبار .

أما إذا كانت (λ_{trace}) المحسوبة \geq القيمة الجدولية: فإننا نقبل الفرضية (H_0) ، و نتوقف عند هذا الاختبار، و تحسب عدد أشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق.

المرحلة الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ **(ECM) Modèle à correction d'erreur**:

كمرحلة أخيرة يتم تقدير نموذج لتوضيح نموذج تصحيح الخطأ نستخدم معادلة التوازن التالية:¹

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل Y_t المتغير التابع و تمثل X_t متجه من المتغيرات المفسرة. فإذا كانت مجموعة المتغيرات Y_t و X_t في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر $\varepsilon_t = 0$ ، حيث: $\varepsilon_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$.

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة ε_t تقيس البعد عن التوازن بين Y_t و X_t ، ويعرف ذلك بخطأ التوازن، *Disequilibrium* ففي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن افتراض أن Y لها علاقة مع X ومع القيم المتباطئة من X و Y ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية:²

$$\Delta y_{t-1} = b\Delta x_{t-1} - c(y_{t-1} - ax_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل Δ الفروق الأولى. وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير في y يعتمد على التغير في x وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة y_t سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ c أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة للعودة إلى الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح

¹: غدير بنت سعد الحمود، "العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود،

السعودية، 2004، ص: 84.

²: BENBOUZIANE Mohamed, "Cointegration And Efficency In The Foreign Exchange Market", Thèse De Doctorat D'état En Sciences Economiques, Université De Tlemcen, Alegria, 2003. P :26.

الخطأ. كذلك يتضح من المعادلة أن a ، b ، تقيس معالم الأجل القصير والأجل الطويل، وتقيس C سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.

الفرع الرابع: اختبار العلاقة السببية وتحليل الاستجابة الدفعية في نماذج (VAR).

تقوم نماذج الانحدار الذاتي على دراسة واختبار العلاقة السببية لجرائح وتحليل الاستجابة الدفعية بين

متغيرات السلاسل الزمنية وهي كالتالي:

1. اختبار العلاقة السببية:

قدم *Granger* اختباره للسببية سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر في الآخر، يعرف جرائح العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر أي أن التغير في قيم x_t مثلاً الحالية والماضية يسبب التغير في قيم y_t ويتضمن اختبار جرائح للسببية تقدير نموذج انحدار ذاتي:

$$y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \lambda x_{t-j} + u_t$$

$$x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=0}^m \beta y_{t-j} + v_t$$

حيث أن $(\lambda, \delta_i, \beta, \alpha_i)$ معاملات يراد تقديرها، U_t و V_t حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_0: \beta = 0 \end{cases}$$

إذا لم نستطيع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين X و Y مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معاً فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y و Y يسبب X). ولاختبار الفرضيتين نستخدم إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية، فإذا كانت F^* أكبر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية، وإذا كانت أصغر فنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين X و Y .

حيث إحصائية فيشر المحسوبة F^* تقدر وفق القانون التالي:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCR_U)/C}{SCR_U(n - k - 1)}$$

حيث أن: $SCRR$: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

SCRU: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة.

C: هو عدد المعاملات المختزلة.

k: هو عدد المتغيرات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

n: هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.

2. دوال الاستجابة الدفعية:

يمكن أهم استعمال لنماذج (*VAR*) في تحليل الاستجابة الدفعية، حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي (ϵ_t) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج (*VAR*) فإذا افترضنا مثلاً النموذج التالي:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} Y_{t-i} + \epsilon_{x,t}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{y,i} X_{t-i} + \epsilon_{y,t}$$

فإن حدوث صدمة في حد الخطأ ϵ_x سيؤثر حتماً في القيمة الحالية لـ X_t كما انه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من X و Y نظراً لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ X . فإذا افترضنا أن هذه الصدمة في ϵ_x مقدرة بـ 1% فإن سينتج عن ذلك التأثير كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): أثر صدمة في البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة.

الفترة	ديناميكية تأثير الصدمة
في الفترة t:	$\begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$
في الفترة t+1:	$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots & \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}$
في الفترة t+2:	$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y,i} \dots & \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c \\ d \end{bmatrix}$
.....
.....

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية.

يهدف هذا المحور إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط والتضخم وسعر الصرف والفائدة، وذلك من خلال التعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات.

تستخدم الدراسة سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط، وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم تمتد خلال الفترة: (M1: 2000 - M1: 2010). وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أما إحصائيات سعر النفط الشهرية فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك المأخوذة من التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط كما هي مبينة في ملحق البيانات. فبخصوص تركيبة سعر الصرف هو عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي.

أما المستوى العام للأسعار فقد أخذت 2005 كسنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار. أما بخصوص سعر الفائدة فقد أخذ سعر إعادة الخصم للبنك المركزي.

وخلال اختبار النتائج سيتم تشكيل ثلاث نماذج:

أثر سعر النفط على المستوى العام للأسعار.

أثر سعر النفط على سعر الصرف.

أثر سعر النفط على سعر إعادة الخصم.

الفرع الأول: استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن.

1. اختبار الاستقرار:

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) في المستوى $(level)$

والفروق الأولى $(1st Difference)$ مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

بالنسبة لسعر النفط (PP) :

$$\Delta PP = pPP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta PP_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta PP = pPP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta PP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta PP = pPP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta PP_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

بالنسبة للمستوى العام للأسعار (CPI) .

$$\Delta CPI = pCPI_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta CPI_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta CPI = pCPI_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta CPI_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta CPI = pCPI_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta CPI_{t-j+1} + c + BT + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

بالنسبة لسعر الصرف (TC).

$$\Delta TC = pTC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta TC_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta TC = pTC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta TC_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta TC = pTC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta TC_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

بالنسبة سعر إعادة الخصم (DR).

$$\Delta DR = pDR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta DR_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta DR = pDR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta DR_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta DR = pDR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta DR_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

وباستخدام البرنامج ، يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات على النحو التالي:

الجدول رقم(27): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لجميع المتغيرات.

Test PP		Test ADF		المتغيرات
1st Diff	level	1st Diff	level	
*-6.226603	-2.986742	*-4.783439	-3.639653	PP
*-12.67478	-3.537764	*-10.67350	-1.021923	CPI
*-7.257229	-3.083765	*-7.171868	-2.630533	TC
*-12.16918	-1.775640	*-11.42445	-1.985505	DR

*: تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

القيم الحرجة لاختبار ADF حسب جدول Mackinnon هي كما يلي:

المستوى: (-4.044415) عند مستوى معنوية 1% .

الفرق الأول: (-4.037668) عند مستوى معنوية 1%.

مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار آكايك المعدل (*Akaike modified*).

القيم الحرجة لاختبار *PP* حسب جدول *Mackinnon* هي كما يلي:

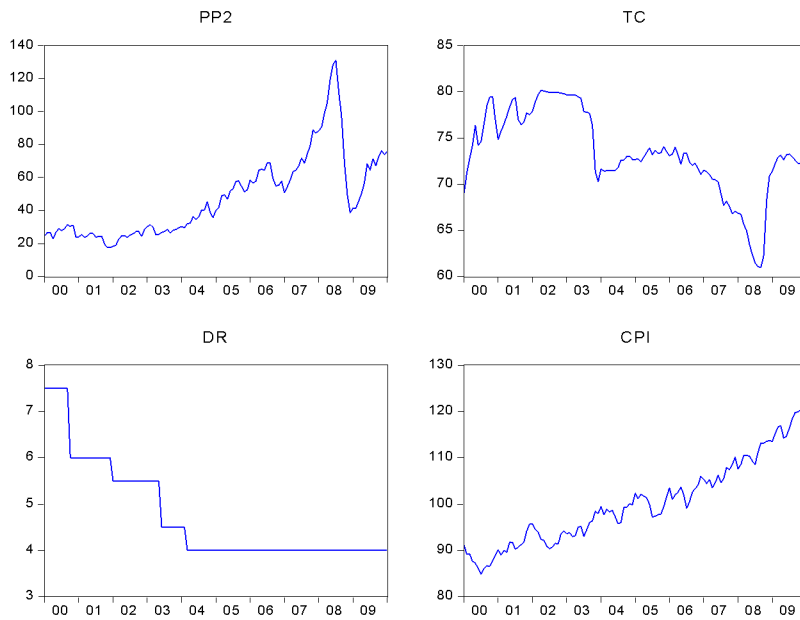
المستوى: (-4.036310) عند مستوى معنوية 1% .

الفرق الأول: (-4.036983) عند مستوى معنوية 1%.

بالنسبة لسعر النفط نجد أنه مستقر في اختبار *ADF* عند مستوى معنوية 5%، لكن اختبار فيليبس بيرون يبين عكس ذلك، وعليه فسأخذ السلسلة على أنها غير مستقرة. أما للمستوى العام للأسعار نجد أن اختبار *ADF* يبين عدم استقرارية السلسلة، لكن اختبار فيليبس بيرون يبين غير ذلك، وعليه نأخذ السلسلة على أنها غير مستقرة.

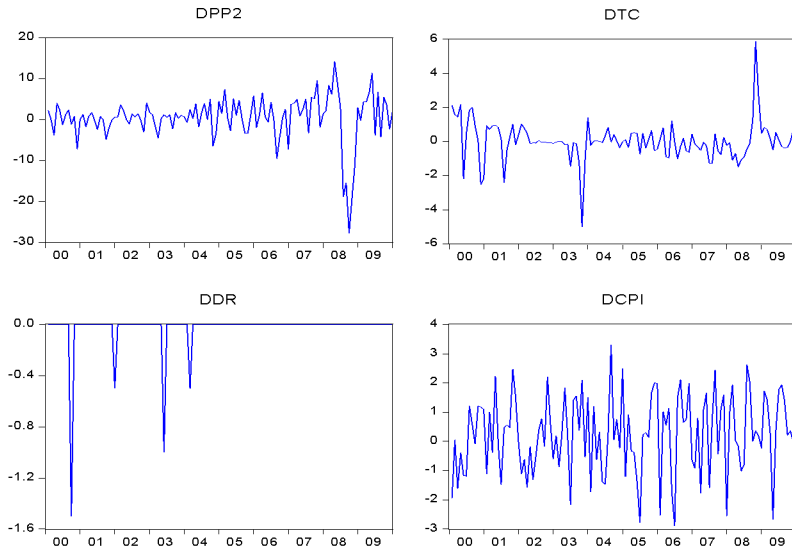
يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية يظهر من خلال المنحنيات التالية:

الشكل رقم (30): عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى



ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه أنه عند استخدام الفروق الأولى للسلاسل المذكورة أعلاه. تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحدوية، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (31): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



2. اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر:

نجري الآن اختبار انجل جرانجر للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين سعر النفط والاستقرار النقدي، والنتائج كما هي في الجدول بعد تقدير النماذج التالية :

$$CPI = c_1 + c_2PP + \varepsilon_1 \dots \dots \dots [1]$$

$$TC = c_1 + c_2PP + \varepsilon_2 \dots \dots \dots [2]$$

$$DR = c_1 + c_2PP + \varepsilon_3 \dots \dots \dots [3]$$

الجدول رقم (28): اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر .

النموذج الثالث			النموذج الثاني			النموذج الأول		
Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
$C_1=6.024$	35.631	0.000	$C_1=80.450$	155.342	0.000	$C_1=87.61327$	71.28595	0.000
$C_2=-0.026$	-8.465	0.000	$C_2=-0.147$	-15.357	0.000	$C_2=0.266402$	11.67213	0.000
$R^2=0.375$			$R^2=0.664$			$R^2=0.533769$		
$F^*=71.66$		prob=0.000	$F^*=235.85$		prob=0.000	$F^*=136.2385$		prob=0.000
اختبار استقرار سلاسل البواقي (ADF)								
*-3.438591			*-3.436313			*-3.353541		
DW=1.514975			DW=1.990712			DW=2.088151		

*: تشير إلى استقرار سلاسل البواقي عند مستوى معنوية 10%.

من خلال الجدول يتضح المعلمات المقدرة لجميع النماذج لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج أنا متوسطة أي نسبة مقبولة للنموذج الأول والثاني وضعيفة للنموذج الثالث، أما قيمة ديرين واتسون (DW) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي. سلاسل البواقي مستقرة في المستوى وبالتالي نستنتج أنه من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط وكل من سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة.

وللتأكد من النتيجة نحري اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للنماذج الثلاثة. مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR .

الجدول رقم (29): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

النماذج	المتغيرات	الفرضيات العدمية	Prob.	(5%) critical value
01	Series :	$r = 0$	0.0274	15.49471
	PP / CPI	$r \leq 1$	0.6417	3.841466
02	Series :	$r = 0$	0.0199	
	PP / TC	$r \leq 1$	0.1026	
03	Series :	$r = 0$	0.0101	
	PP / DR	$r \leq 1$	0.0048	

*: تشير إلى وجود تكامل متزامن.

نلاحظ من خلال الجدول انه تم رفض الفرضية العدمية في الاختبار الأول وقبول الفرضية البديلة في النماذج الثلاثة، حيث قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل، لكن في الاختبار الثاني تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل للنماذج الثلاثة، وعليه نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجه وحيد للتكامل المشترك بين سعر النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم.

3. نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الاستقرار النقدي وسعر النفط، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات التالية:

$$\Delta CPI = \alpha_1(\beta_{(1,1)}PP_{t-1} + \beta_{(1,2)}CPI_{t-1} + \beta_{1,3}) + C_{(1,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(1,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(1,3)}\Delta CPI_{t-1} + C_{(1,4)}\Delta CPI_{t-2} + C_{(1,5)} + \varepsilon_t$$

$$\Delta tc = \alpha_2(\beta_{(2,1)}PP_{t-1} + \beta_{(2,2)}TC_{t-1} + \beta_{2,3}) + C_{(2,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(2,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(2,3)}\Delta TC_{t-1} + C_{(2,4)}\Delta TC_{t-2} + C_{(2,5)} + \varepsilon_t$$

$$\Delta CPI = \alpha_3(\beta_{(3,1)}PP_{t-1} + \beta_{(3,2)}CPI_{t-1} + \beta_{3,3}) + C_{(3,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(3,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(3,3)}\Delta CPI_{t-1} + C_{(3,4)}\Delta CPI_{t-2} + C_{(3,5)} + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج (EViews 6) تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة بالشكل التالي:

الجدول رقم رقم (30): تقدير نماذج تصحيح الخطأ

النموذج	النموذج المقدر
01	$D(CPI) = 0.008*(PP(-1) - 2.195*CPI(-1) + 172.453) - 0.028*D(PP(-1)) - 0.014*D(PP(-2)) + 0.016*D(CPI(-1)) - 0.114*D(CPI(-2)) + 0.297$
02	$D(TC) = - 0.021*(PP(-1) + 4.983*TC(-1) - 413.940) - 0.050*D(PP(-1)) + 0.012*D(PP(-2)) + 0.372664761099*D(TC(-1)) - 0.162*D(TC(-2)) + 0.014$
03	$D(DR) = - 0.001*(PP(-1) + 21.890*DR(-1) - 151.091) - 0.001*D(PP(-1)) + 0.003*D(PP(-2)) - 0.018*D(DR(-1)) - 0.021*D(DR(-2)) - 0.031$

مع العلم أن عدد التأخرات (2) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعاري AIC و SC في نموذج VAR.

الفرع الثاني: اختبارات العلاقة السببية ودوال الاستجابة الدفعية.

بعد أن توصلنا من خلال النتائج السابقة بعدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط العالمي في المدى الطويل. سنقوم الآن بتحديد نوع هذا التأثير في المدى القصير من خلال استعمال اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة Granger، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية (1) اختبار العلاقة السببية لجرانجر:

سنقوم الآن بإجراء اختبار اتجاه لعلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، واختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الثلاثة وسعر النفط الممثل وفق شعاع الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير المعادلات التالية:

$$\Delta CPI_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta CPI_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta PP_{t-i} + v_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta TC_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta TC_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta PP_{t-i} + v_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta DR_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta DR_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta PP_{t-i} + v_t \dots \dots \dots [3]$$

والجدول التالي يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم (31): اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الاستقرار النقدي وسعر النفط.

القيمة الجدولية	الاحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة F^*	الفرضيات العدمية	
3.92	0.1072	1.00230	DPP لا تتسبب في $DCPI$	01
3.92	0.0000	7.77802	DPP لا تتسبب في DTC	03
3.92	0.9425	0.21180	DPP لا تتسبب في DDR	05

حيث تم اختيار عدد التأخرات بـ 2 وفق أصغر قيمة لمعاري (AIC) و (SC).

القيمة الجدولية هي $F_{1;119}^{0.05} \approx 3.92$ حيث درجة الحرية للبسط: $v_1 = c - 1 = 1$ ودرجة الحرية للمقام:

$$v_2 = n - k - 1 = 119$$

حيث: c : عدد العينات؛ n : عدد المشاهدات في العينة؛ k : عدد المتغيرات المحددة خارج النموذج.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية فيشر المحسوبة F^* في الفرضيات العدمية (الأولى ، والثالثة) أصغر من القيمة الجدولية باحتمال أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذه الاتجاهات. أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فقد تبين بأن قيمة فيشر المحسوبة F^* أكبر من القيمة الجدولية وبالزيادة فإن احتمال قبول الفرضية العدمية يساوي الصفر وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية من سعر النفط باتجاه سعر الصرف ($PP \rightarrow TC$). نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير. وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر على زيادة أو انخفاض سعر الصرف.

(2) آثار صدمة سعر النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي.

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي، وسنحاول من خلال هذا الاختبار، والذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات:

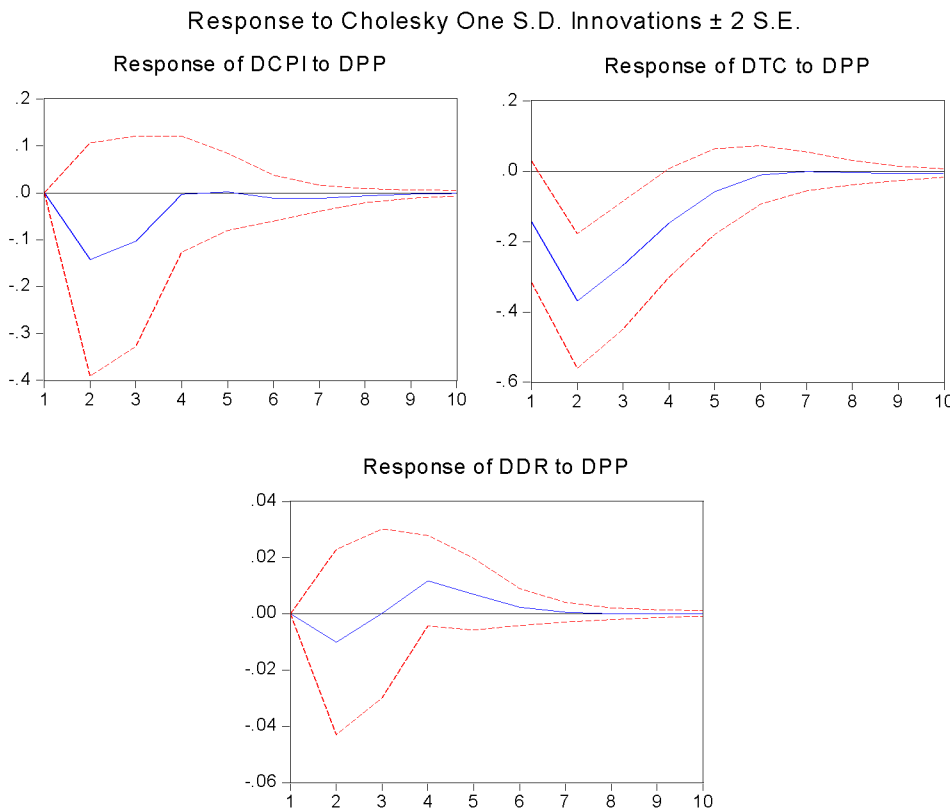
$$\Delta CPI_t = \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} \Delta CPI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta TC_t = \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} \Delta TC_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta DR_t = \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} \Delta DR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \dots \dots \dots [3]$$

ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية في الشكل التالي:

الشكل رقم (32): استجابة متغيرات الاستقرار النقدي لصدمة سعر النفط.



من خلال الشكل يتضح أنه بالنسبة لاستجابة المستوى العام للأسعار لصدمة سعر النفط بشكل ايجابي في الفترة الأولى حيث انخفض بنسبة 0.142-%، ليرتفع بعد ذلك بشكل سلمي حتى الفترة الرابعة لينخفض بعد ذلك في الفترة السابعة والثامنة ليصل إلى 0.0065-% حتى نهاية الفترة. أما بالنسبة لاستجابة سعر الصرف لصدمة سعر النفط، فقد أثرت بشكل ايجابي في الفترة الثانية بنسبة 0.369-%، ثم يتحول الأثر إلى أثر سلبي بشكل مرتفع ومتواصل في الفترات اللاحقة حتى الفترة السادسة بنسبة 0.010-%، ويواصل بهذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة. وبالنسبة لاستجابة سعر إعادة الخصم لصدمة سعر النفط فقد انخفضت في الفترة الثانية

بصورة ايجابية بنسبة -0.010% وارتفع بأثر سلبى خلال الفترة والثالثة والرابعة ليصل إلى -0.003%، لينخفض في الفترة الخامسة والسادسة ويستقر على هذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة. إن هذه النتائج تبين أن صدمات سعر النفط أثرت بشكل ايجابي خلال الفترة الأولى لتتنوع بعد ذلك في الفترات اللاحقة بين سلبية وإيجابية على كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسات السابقة للموضوع في أول مبحث، وقد ركزت معظمها على أثر صدمات أسعار النفط على التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة الحقيقي، وقد شملت الدراسات مختلف الدول بما فيها المصدرة والمنتجة والمستهلكة للنفط، مع بعض الدراسات الإقليمية والعالمية، كما من الملاحظ في هذه الدراسات أغلبها قياسية تستعمل المنهج القياسي مثل: الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) والتكامل المتزامن *Cointegration* ونموذج الديناميكية العشوائية والتوازن العام (DSGE). وقد كانت معظم النتائج سلبية على تلك الاقتصاديات. أما المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على ربط العلاقة بين أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر باعتبارها دولة نفطية يتأثر اقتصادها أو بالأحرى مؤشرات الاقتصادية والنقدية بتقلبات أسعار هذه المادة. واتجهنا في المبحث الثاني التحليلي اتجاهين في أثر الصدمات النفطية على متغيرات الاستقرار النقدي، الأول اتجاه السياسة المالية من خلال أثر زيادة العوائد النفطية على الإنفاق العام والاستثماري، والثاني اتجاه السياسة النقدية في أثر سعر النفط على ارتفاع احتياطي الصرف والكتلة النقدية (M_2) وبتبعنا لمختلف هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر تبين أن هناك علاقة غير مباشرة بين تطورات أسعار النفط وأثرها على التضخم وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم. أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسة القياسية حيث عاجلنا في أول مطلب الجانب النظري لأدبيات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن لأنجل جرانجر بالإضافة اختبار العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ وتحليل دوال الاستجابة الدفعية؛ أما المطلب الثاني فقمنا بتحليل النتائج المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن واختبار العلاقة السببية لجرانجر بالإضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية، لكن نتائج المتوصل إليها تشير إلى وجود تكامل متزامن في المد الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف. أما العلاقة في المدى القصير من خلال اختبار العلاقة السببية فقد كانت النتيجة مختلفة حيث توصلنا إلى علاقة سببية وحيدة، وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط في المدى القصير.

تلك بعض الملاحظات الأولية عن الآثار السلبية والإيجابية لزيادة عوائد النفط على الاستقرار النقدي، وهي ملاحظات تحتاج لمزيد من التعميق والتأييد الإحصائي ولكنها على ما أعتقد كافية لإلقاء الضوء على خطورة الظواهر الاقتصادية الجديدة التي تشهدها الجزائر وضرورة العمل على فهمها بدقة وتدارك آثارها السلبية على المدى الطويل قبل أن يسجل التاريخ أن حقبة "الثروة النفطية" كانت "حقبة الثروة الخادعة" وعندئذ ستحدث جميعا عن "بؤس الثروة".

الضائفة

العامية

الخاتمة العامة:

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات البترول التي تسيطر على نسبة 98% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة. لكن عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا لإنعاش الاقتصاد الجزائري، حيث ساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية و نسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي من جهة، لكن من جهة كانت هناك نتائج سلبية على مؤشرات أخرى مثل التضخم وسعر الصرف.

لا شك أن الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر تستمد أهميتها من دورها في توجيه البرامج والسياسات الاقتصادية التي من شأنها على الأقل أن تحد من بعض الآثار السلبية لهذه الظاهرة. ولذلك ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاماً علينا دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط العالمية ومحدداتها بالإضافة إلى تطور الاستقرار النقدي في الجزائر انطلاقاً من أهم الآراء والتحليلات الفكرية لأهم المدارس وبناءً على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني هذا من جهة، ومن جهة ثانية الوقوف على أسبابها وأثارها والعلاقة التي تربط بين تطور أسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر بالإضافة إلى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية القياس الاقتصادي، من أجل إعطاء أحسن تمثيل ونمذجة للاستقرار النقدي وسرعة التقلبات التي تشهدها أسعار النفط.

لقد دارت حيثيات هذه الدراسة في ثلاثة فصول حيث تعرضنا في الفصل الأول حول ماهية وخصائص الاقتصاديات النفطية وأزماتها والعوامل المحددة للأسعار البترولية، حيث تطرقنا في المبحث الأول لمفاهيم حول الاقتصاديات والصناعة النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط وعلاقتها بالنظام النقدي العالمي، نظراً لزيادة أهمية النفط كمصدر للطاقة، وقد أفردنا المطلب الثالث لدراسة حالة الجزائر في مجال الصناعة النفطية والتي كانت بدايتها عام 1956، لكن التطور الحقيقي كان بعد الاستقلال؛ أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه للعوامل المحددة لأسعار النفط باعتبارها متغير خارجي يتحدد على ضوء العرض والطلب وهذا ما يبدو من الظاهر، لكن من خلال دراستنا تبين أن المعادلة معقدة ومتشابكة الأطراف، بين سياسات وتكتلات ومنظمات دولية متخصصة في هذا المجال. وانقسام هذه الأطراف بين اتجاه يريد رفع الأسعار واتجاه يريد خفض الأسعار واتجاه آخر بقاءها مستقرة عند حد معين؛ أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه للأسواق النفطية وأزماتها، وكيفية عمل هذه الأسواق والأزمات التي عرفتها منذ السبعينات بين أزمات تسببت في انخفاض حاد لسعر النفط (أزمة 1986) وأزمات عرفت ارتفاع قياسي في أسعار النفط (أزمة 1973، أزمة 2008) وقد شكلت في مجملها خطراً على البلدان المستهلكة، وهذا كله في المدى القصير، كما تطرقنا إلى أزمات الأسواق المالية مع التركيز على الأزمة المالية 2008، وتأثيرها على أسعار الأسواق النفطية، وقد لاحظنا أن هناك علاقة تكاملية بين هذه الأسواق في انتقال العدوى.

أما الفصل الثاني فطرقنا فيه إلى مفاهيم ونظريات الاستقرار النقدي الذي يعتبر الشغل الشاغل لدى السلطات النقدية في كل بلد. حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى المفاهيم والنظريات الأساسية المفسرة للتضخم وسعر الفائدة وبعض المداخل الأخرى الحديثة التي ساهمت بأفكار جديدة في هذا المجال. أما بخصوص سعر الصرف فقد خصصنا له المبحث الثاني حيث تعرضنا إلى كل المفاهيم والنظريات بما في ذلك نماذج سعر الصرف، بالإضافة إلى أنظمة وسياسات وأسواق الصرف وذلك بشيء من التفصيل. فيم خصصنا المبحث الثالث لدراسة حالة الجزائر في مجال التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف.

أما الفصل الثالث فتم التطرق إلى الدراسات السابقة للموضوع في أول مبحث، وقد ركزت معظمها على أثر صدمات أسعار النفط على التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة الحقيقي، وقد شملت الدراسات مختلف الدول بما فيها المصدرة والمنتجة والمستهلكة للنفط، مع بعض الدراسات الإقليمية والعالمية، وقد كانت هذه الدراسات في مجملها دراسات قياسية باستعمال نماذج *VAR* و *DSGE*، أما المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على ربط العلاقة بين أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر باعتبارها دولة نفطية يتأثر اقتصادها أو بالأحرى مؤشرات الاقتصاد والنفطية بتقلبات أسعار هذه المادة. واتجهنا في هذا المبحث التحليلي اتجاهين في أثر الصدمات النفطية على متغيرات الاستقرار النقدي، الأول اتجاه السياسة المالية من خلال أثر زيادة العوائد النفطية على الإنفاق العام، والثاني اتجاه السياسة النقدية في أثر سعر النفط على ارتفاع احتياطي الصرف والكتلة النقدية؛ أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسة القياسية حيث عاجلنا في أول مطلب الجانب النظري لأدبيات استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المتزامن بنوعيه الجبل جرانجر وجوهانسن بالإضافة اختبار العلاقة السببية وتحليل دوال الاستجابة الدفعية؛ أما المطلب الثاني فقمنا بتحليل النتائج المستخرجة عن طريق برنامج *EViews6*.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

✓ إن الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوماً إلى الوقوع في متزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل وزيادة معدلات الاستثمار، وهي مؤشرات توحى بتحسين الأوضاع الاقتصادية وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى؛

✓ لقد بينت الإمكانيات الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة البترول، أن الجزائر في موقع تنافسي، جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، وبالتالي فهي تملك هامشاً قوياً من القوة التفاوضية مع الدول المستهلكة للنفط؛

✓ الاتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر السوق النفطي، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة

- في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، كلها تعتبر من أهم تلك العوامل التي لعبت دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط العالمية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛
- ✓ أن التضخم كان ولا زال أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسماً كبيراً من الاهتمام من طرف المنظرين والخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحاناً صعباً للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية؛
- ✓ إن التضخم من بين العوامل الأساسية التي أثرت في تدهور القوة الشرائية، إلا أنه لا يمكن نفي مبادرات ذات طبيعة ظرفية قد اتخذت من وقت لآخر، ولكن بدون الوصول إلى نتائج مرضية؛
- ✓ إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثر غير مباشر لتقلبات سعر النفط على كل من المستوى للأسعار، سعر الصرف وسعر الفائدة، من خلال نمو العوائد النفطية وأثرها على الإنفاق العام واحتياطي الصرف؛
- ✓ إن التضخم المستورد من بين العوامل المؤثرة على التضخم المحلي في الجزائر؛
- ✓ إن الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محلياً يسانده التزام بسعر صرف أجنبي اسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تتحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- ✓ إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المد الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف؛ أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، أثبت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، وهذا يثبت صحة الفرضية الخامسة؛
- ✓ بالإضافة إلى أن اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح أن هناك أثر سلبى لصدمات سعر النفط لسلة أوبك على كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف وسعر إعادة الخصم في الجزائر وهذا ينفي صحة الفرضية الرابعة؛

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي والقياسي نضع التوصيات والاقتراحات التالية:
- ✓ تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي؛
- ✓ يشكل قطاع البترول الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة،

وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حالياً ويحفظ للأجيال المقبلة حقها مستقبلاً؛

✓ وبالنظر في المسائل المذكورة أعلاه، فإنه يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد، ولتخلص من آثار أسعار النفط، يجب وضع وصنع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلاً عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية؛

✓ تعمل السياسة النقدية الصارمة على تحقيق انكماش في الائتمان المحلي، بينما تعمل السياسة المالية على التوسع في الإنفاق العام وبالتالي يولد هذا خلل في هدف تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والاقتصادي.

آفاق البحث:

تتجلى آفاق البحث المستقبلية التي نوجزها في ثلاث عناصر، من خلال النتائج والتوصيات المتوصل إليها في الدراسة التي أجريت في العلاقة التي تربط أسعار النفط وكل من التضخم وسعر الصرف وسعر الخصم في الاقتصاديات النفطية وهي كالتالي:

- صدمات أسعار النفط وإدارة احتياطي الصرف: الآثار المترتبة على السلع الاستهلاكية المعمرة لاقتصاد صغير مفتوح.
- علاقة بين مؤشر سوق الأسهم، والعرض النقدي، والإنتاج الصناعي مع سعر النفط الخام.
- أثر التغير في أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

وأخيراً أرجو الله أن أكون قد وفقت في اختيار الموضوع ومعالجته

قائمة

المرجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
2. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1990.
4. أحمد سعيد حسانين، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971.
5. أحمد فريد مصطفى، سهر محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2000.
6. أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية للإسهامات الكلاسيك (1720-1980)، للمؤلف "جورج نايهانز" المكتبة الأكاديمية، 1997.
7. الحريري محمد خالد، الاقتصادي الدولي، جامعة دمشق، سوريا، 1977.
8. الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1984.
9. إسماعيل عبدالرحمان وآخرون، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
10. إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، 1994.
11. بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 2007.
12. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
13. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
14. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
15. جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة: جمال الدين احمد، القاهرة، سجل العرب، 1982.
16. جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكيتز، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1983.
17. جمال خريس، وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
18. دايفيد ايدنز، النفط والتنمية في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد عزيز وفتحي أبو سدر، 1988.

19. دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، سلسلة وملخات شوم، دار كروميل للنشر، 1985.
20. هاشم فؤاد، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
21. هيل عجمي، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
22. وجيه شندي، المدفوعات الدولية و أزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
23. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
24. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
25. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات و سياسات معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
26. يوجين أ، ديوليو، ملخصات شوم مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
27. يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1996.
28. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، 1998.
29. مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
30. محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل- العراق، الطبعة الأولى، 1979.
31. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
32. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ابريل 1982.
33. محمد إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1996.
34. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، 2003.
35. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
36. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.

37. مصطفى رشدي شيحة، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1981.
38. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية. (البورصات ومشكلاتهما في عالم النقد والمال)، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1993.
39. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
40. سالم عبدالحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.
41. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1994.
42. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم: ماضياً وحاضراً، دار المنهل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
43. سهيل ناصر، النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول و آثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز، الكويت، 1977.
44. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989.
45. سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.
46. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1974.
47. عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية، 2000.
48. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
49. فريد النجار، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة: قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
50. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
51. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2003.
52. قدي عبدالمجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

53. شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، دروس في الاقتصاد الجزئي، متاح على: www.rr4ee.net
54. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 – 1989، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990.
55. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة دار الفكر، الجزائر، بدون سنة.
56. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد، أنظمة، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر، 1993.
57. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

2) الرسائل والأطروحات:

1. الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد رسالة ماجستير غير منشورة، 1981.
2. بلعوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غ م)، جامعة الجزائر، 2004.
3. بلقاسم ماضي، العوائد البترولية مشاكل وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، جامعة عنابة، 2007.
4. بريس عبدالقادر، "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، (غير منشورة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
5. زيرار سمية، "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007.
6. حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
7. نعمان سعدي "سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 1998.
8. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
9. عيسى مقلد، قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008.

10. رانيا عند المنعم محمد راجح، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غ م) 2005.
11. تومي ربيعة "نمذجة قياسية لسعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.
12. غدير بنت سعد الحمود، "العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.

3) الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. بلعوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، أيام: 2004/10/30-29.
2. جان بيير فافينك، التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتماليات والأسعار والبيئة، ندوة أكسفورد منظور الطاقة: مسائل وتحديات جديدة، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127، خريف 2008.
3. نورالدين جوادي، مقارنة نظرية حول: "أزمة قروض الرهن العقاري" الأمريكية، يوم دراسي حول: الأزمة المالية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، يوم 03 فيفري 2009، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي.
4. علي توفيق الصادق، "العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)"، التضخم في العالم العربي بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت أيام 16-17-18 مارس 1985، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، الكويت، 1986.
5. رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة" بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت أيام 16-18 مارس 1985 بعنوان "التضخم في العالم العربي"، بيروت: دار الشباب للنشر، 1986.

4) الهيئات والمنظمات والتقارير:

1. تقرير الأمين العام السنوي، 2000، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (OAPC)،

www.oapec.org

2. تقرير الأمين العام السنوي، 2001، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
3. تقرير الأمين العام السنوي، 2002، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
4. تقرير الأمين العام السنوي، 2003، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
5. تقرير الأمين العام السنوي، 2004، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
6. تقرير الأمين العام السنوي، 2005، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
7. تقرير الأمين العام السنوي، 2006، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
8. تقرير الأمين العام السنوي، 2007، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org
9. تقرير الأمين العام السنوي، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،
www.oapecorg.org

5) المجلات والمقالات:

1. إبراهيم شحاتة، أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط و التعاون العربي المجلد 15 العدد 54 سنة 1989.
2. أويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي-الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007.
3. الإدارة الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009.
4. المجموعة المالية سامبا، التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، السعودية العربية، سبتمبر 2008، متاح على: www.samba.com.
5. المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، متاح على: www.arab-api.org/develop_1.htm.
6. جميل طاهر، "التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي"، النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث والثلاثون، العدد 121، ربيع 2007.

7. هيرمان فرانسس، أسواق النفط وآلياتها، النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث والثلاثون، العدد 122، صيف 2007، متاح على: www.oapec.org.
8. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
9. طيبة عبد العزيز، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة الشلف، 2005-2006.
10. لويس جيوسبي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007.
11. ماجد بن عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008.
12. مجذاب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، مطابع ايتار ايطاليا، 1998 .
13. مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية: تأثيرها على النمو الاقتصادي، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة، 2007.
14. نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) 2007.
15. سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكيترّي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408، 1987.

6) الجرائد والتشريعات:

1. الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 27/08/2003.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 50 الموافق 19 يوليو 2005.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 يوليو 2006.
4. المادة 11 من اللائحة 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.
5. عبدالله الشهري، وآخرون، الدول المنتجة تؤكد براءتها من حريق أسعار النفط، جريدة العرب، 2008/06/19.

1) Les Ouvrages :

1. Abdelkader Hammouche, L'Autre OPEC, OPU , Alger 1988.
2. Andrew Harrison et autres, **Business International Et Mondialisation**, 1^{ère} édition, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004.
3. A.Benachenhou, **l'expérience algérienne de planification et de développement**, (1962-1982), Algérie: opu, 1982.
4. Barre ; R, **Economie Politique**, Presses Universitaires De France ,T2 ,1970.
5. DOMINIQUE Plihon, **Les taux de change**, édition, la découverte, Paris 1991.
6. Hamid Bali, **Inflation et mal développement en Algérie**, O.P.U Algérie , 1993.
7. Janine B et Alain G, **Dictionnaire économique et sociale**, édition Hatier, Paris, 1981.
8. MILET Obravich, **Les effets de la dévaluation française de 1958**.
9. MONDHER Cherif , **Les taux de change** , *Revue banque édition* , 2002.
10. Mourad Goumiri , **L offre de Monnaie en Algérie** , Edition ENAG , Alger , 1993.
11. Poul Grand Jeu, **précis de Gestion financière internationale**, édition D'organisations, Paris, 1986.
12. PAUL .R. Krugman , MAURICE Abtsfeld, **Economie Internationale**, *De Boeck Université* 3^{ème} Edition, Belgique 2001.
13. PEYRARD josette, **Risque de change**, librairie Vuibert paris 1986.
14. Rabah MAHIOUT, « **Le Pétrole algérien** », ENAP, Alger, 1974.
15. REGIE Bourbonnais, **Econométrie : Manuel Et Exercices Corrigés**, 5^e Edition, *Dunod* Paris, 2004.
16. Sylvie Diatkine, **Théories et politiques monétaires**, édition Armand Colin, Paris, 1995.
17. YVES, Simon , SAMIR Mannai , **Technique financières internationales** , *Edition Economica* 7eme editon , 2002.
18. YVES simon, SAMIR menai, **Technique financières international**, édition economica, PARIS 1998.

2) Articles et rapports :

1. Abdelkader Sid AHME, « **Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays Exportateurs De Pétrole** », *international journal of development economics*, spring 1986, The pakistan institute Of development economics, .
2. Bramouille G.,D .Augey , **Economie Monétaire** ,Dalloz ,1998.
3. **évolution globale de l'indice des prix a la consommation pour la ville d Alger de 1990 a 2008** , ONS, Bulletin, 2009.site : www.ONS.dz
4. Hanane El Hammas, « **choix de régime de change optimal et croissance économique ! Cas de la Tunisie** », *theory and pratique of economic policy : tradition and change*,Unv, Italia, June 15-17, 2006.
5. HEVE Moly , CELINE Pringint , NECOLAT sobazile, **Economie de Mériasion**, N° 123-124 ; 1996.
6. Mana Said Al Otaib, « **L'Opep et L'Industrie Pétrolière croum help Londres** », 1978.
7. M. Friedman, **Inflation et systèmes monétaires**, Calmann-Lévy, 1976.
8. Mourad Goumiri, **L offre de Monnaie en Algérie**.
9. Yeager, Leland B,« **how to avoid international financial crises** » *cato journal* vol, 17 N° 03, Hiver, 1998 site: <http://www.cato.org/pubs/journal/cjn3html>.

3) Les Mémoires :

1. Eser Tutar, **Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy**, Thesis of Master of Arts, *faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University*, July 2002, site: <http://scholar.lib.vt.edu/theses/etd-08012002-110233/unrestricted/thesis.pdf>.

المراجع باللغة الانجليزية:

1) The Books :

1. Caver, R., Frankel, J., & Jones, R., , **World Trade & Payments : An Introduction** , 6th ed., Harper Collins College Publishers, 1999.
2. David Begg and Stanley Fishcer and Ohters, **Economics**, Edition: McGraw- Hill Company Eruope, London, 1997.
3. Dornbusch, R., **expectations &Exchange Rate Dynamics**, *journal of political Economy*, vol.84, 1976.
4. FRIEDRICH ; k , **International Economies** : concepts and issues New-York. Me gram – Hill Book. Company; 1974.

5. MacDonald, R., & Talor, M., **Exchange Rate Economics**, Cambridge University Press, 1992.
6. Mundell, R.A., **The appropriate use of monetary and fiscal policy for internal and external stability** » IMF Staff papers, 1962 vol 9.
7. REDRIGER dornbush, **Exchange rate and inflation the ill press**, Cambridge. USA 1994.
8. Rosenberg, M., **Currency Forecasting, A Guide to Rate Determination**, IRWIN Professional Publishing, Chicago, 1996.
9. Suraj B. Gupta, **Monetary Economics, Institutions Theory and Policy**, Delhi: S. Chand and Company LTD, 1996.

2) The Magazine And Articles :

1. African Development Bank, “**The Impact of High Oil Prices on African Economies**”, *Economic Research Working Paper Series Development Research Department, Ghana, 2008*, site: <http://www.afdb.org>.
2. Alessandro Cologni and Matteo Manera, “**The Impact of High Oil Prices on African Economies**”, *The Fondazione Eni Enrico Mattei*, SEPTEMBER 2005, Site: <http://www.feem.it/Feem/Pub/Publications/WPapers/default.htm>.
3. Catao Luis A.V. and Marco E. Terrones (2005): “**Fiscal deficits and inflation**”. *Journal of Monetary Economics*. vol.52 .
4. Claudio A C Paiva, **Oil Prices and Inflation under Alternative Monetary Regimes: Evidence from Brazil**, *California State University Channel Islands*, site: www.wbiconpro.com/9.ClaudioUSA.pdf
5. Colin Bermingham, “**Quantifying the Impact of Oil Prices on Inflation**”, *the Bank's Economic Analysis and Research Department*, Quarterly Bulletin 01 / January 09, site: www.centralbank.ie/data/QrtBullFiles/2009No1singnedarticleQuantifyingTheImpactOfOilPricesonInflation
6. D.A. Dickey, W.A. Fuller., **Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**, *Econometrica*, 1981.
7. Ebrahim Siami, Fatemeh Fahimifar, “**The Effects of Oil Price Shocks on Monetary policy in Iran**”, *Islamic Azad university*, central Tehran branch, members of young researchers club, Iran, Site: www.globalresearch.com.my/main/papers/.../PAPER_062_EffectsOfOil.pdf
8. Eckhard Wurzel and authors, “**Recent Oil Price Movements-Forces and Policy Issues**”, *All Economics Department Working Papers are available through OECD's*, 04-Dec-2009, site : www.oecd.org/eo/workingpapers
9. Eme O. Akpan, “**Oil Price Shocks And Nigeria's Macro Economy**”, *Department of Economics university of Ibadan, Nigeria*, site: www.csae.ox.ac.uk/conferences/2009.../252-Akpan.pdf

10. Fiorella De Fiore and authors, “**Oil Price Shocks, Monetary Policy Rules and Welfare**”, *Directorate General Research, European Central Bank, July 5, 2006*, site: www.bankofcanada.ca/fr/document_colloque/produit.../fiore.pdf
11. FLEMING, M., «**Domestic Financial policies under fixed and floating exchange rates**» IMFSTAFF, PAPORS. 1962.
12. FRBSF Economic Letter, “**Oil Price Shocks and Inflation**”, *Number 2005-28, October 28, 2005*, <http://www.frbsf.org>.
13. GALE, W. G and ORSZAG, P. R. (2003), “**Economic effects of sustained budget deficits**”, *National Tax Journal*, 56.
14. International Energy Agency, “**Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy**”, May 2004, site: www.iea.org/papers/2004/high_oil_prices.pdf
15. Junhee Lee And Joonhyuk Song, “**Nature Of Oil Price Shocks And Monetary Policy**”, *National Bureau Of Economic Research, September 2009*, [Http://www.nber.org/papers/w15306](http://www.nber.org/papers/w15306).
16. Marc Gronwald and authors, “**Estimating the Effects of Oil Price Shocks on Kazakh Economy**”, *Ifo Institute for Economic Research at the University of Munich, October 2009*, Site: www.cesifo-group.de
17. Martin Schneider, “**The Impact of Oil Price Changes on Growth and Inflation**”, *Monetary Policy & the Economy Q2/04*, Michael Plante, “**Exchange Rates, Oil Price Shocks, and Monetary Policy in an Economy with Traded and Non-Traded Goods**”, *Indiana University, August 14, 2009*, site: <http://ssrn.com/abstract=1456396>.
18. Michael Plante, “**Oil Price Shocks And Exchange Rate Management: The Implications Of Consumer Durables For The Small Open Economy**”, *Indiana University Bloomington, April 10, 2008*, site: <http://ssrn.com/abstract=1118909>.
19. Michael Sturm and Juan Gonzalez, “**Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues**”, *Occasional Paper Series, European Central Bank, No 104 / June 2009*, Site: <http://www.ecb.europa.eu>.
20. MOHAMMAD s. A. AL-SABBAN and mohammad n. GHAZALI KHAYAT, “**The Effect of Oil Prices Changes On Dollar Exchange Rate : Analytical Economic Study (1975-1985)**”, *journal King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia, Economics Department, 1991*, pp: 03, 27 www.kau.edu.sa/centers/spc/jkau/.../Review_Artical.aspx?No...
21. Mukhriz Izraf Azman Aziz, “**Oil Price & Exchange Rate: A Comparative Study Between Net Oil Exporting And Net Oil Importing Countries**”, *Lancaster University, August 2009*, Site: www.bankofcanada.ca/en/res/wp/1995/wp95-8.pdf
22. MUNDELL, R.A., «**capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates** » *Canadian journal of*, 1962. http://www.oenb.at/en/img/mop_20042_the_impact_tcm16-19678.pdf

23. Olivier J. BLANCHARD, Jordi GALI, “**The Macroeconomic Effects Of Oil Price Shocks: Why Are The 2000s So Different From The 1970s**”, *Conference on International Dimensions of Monetary Policy*, and seminars at CREI-UPF, August 18, 2007. Site: www.cep.lse.ac.uk/seminarpapers/16-10-07-GAL.pdf
24. Paul. Isard., “**Lessons from Empirical Models of Exchange Rates**”. *Quarterly Journal of Economics*, Feb, 1987.
25. Philip A. Olomola, Akintoye V. Adejumo, “**Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria**”, *International Research Journal of Finance and Economics*, 2006, site: <http://www.eurojournals.com/finance.htm>
26. Ray Barrell And Olga Pomerantz, “**Oil Prices And The World Economy**”, *NIESR 2 Dean Trench Street Smith Square*, London, December 2004, Site : www.niesr.ac.uk/pubs/dps/dp242.pdf
27. Report To The Department of Trade And Industry, “**The Impact Of Energy Price Shocks On The UK Economy**”, *May 18, 2006, London*, www.globalinsight.com.
28. Robert A. Amano And Simon Van Norden, “**Oil Prices and the Rise and Fall of the U-S Exchange Rate**”, *Research Department, Bank of Canada*, May 1997, Site: www.citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1...
29. Sargent, T. and Wallace, N., 1981. “**Some unpleasant monetarist arithmetic**”. *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review* , N.5, p:1–17.
30. Seyed Mehdi Hosseini and authors, “**Is there any relationship between crude oil price, money supply, industrial production and inflation with the stock market index in China, India and Russia?**”, Graduate Student, Graduate School of Business, USM, Malaysia, Site: www.list.academicjournal.org/.../isfa2009_submission_115.doc

3) The Rapports:

1. **British petroleum**, <http://www.bp.com/statistical> review full report 2007. (25/05/2007).

4) The thesis :

- 1) BENBOUZIANE Mohamed, “**Cointegration And Efficency In The Foreign Exchange Market**”, *Thèse De Doctorat D’etat En Sciences Economiques* , *Université De Tlemcen*, Alegria, 2003.

2) Sites data and statistical internet :

1. www.iea.org.
2. www.imf.org.

3. www.ons.dz.
4. www.worldbank.org.
5. www.opec.org.
6. www.oapecorg.org.

ملحق البيانات: 1

السنوات	سعر النفط (PO)*	المستوى العام للأسعار (CPI)**	سعر الصرف (TC)**	معدل الخصم (DR)**
M1 2000	25,29	91,1029	69,0455	7,5
M2 2000	27,39	89,1704	71,1482	7,5
M3 2000	27,7	89,2196	72,7373	7,5
M4 2000	24,29	87,6147	74,1903	7,5
M5 2000	26,35	87,2216	76,3628	7,5
M6 2000	28,91	86,0589	74,1856	7,5
M7 2000	28	84,8634	74,634	7,5
M8 2000	28,8	86,0753	76,4717	7,5
M9 2000	30,56	86,6648	78,4784	7,5
M10 2000	29,71	86,5829	79,4118	6,0
M11 2000	30	87,7948	79,4838	6,0
M12 2000	25,19	88,9739	76,9681	6,0
M1 2001	24,49	90,0712	74,8127	6,0
M2 2001	24,97	88,9575	75,745	6,0
M3 2001	23,01	89,9565	76,4536	6,0
M4 2001	22,99	89,5799	77,3773	6,0
M5 2001	24,63	91,8071	78,3376	6,0
M6 2001	23,95	91,6924	79,1715	6,0
M7 2001	22,76	90,2185	79,3581	6,0
M8 2001	23,77	90,6771	76,9608	6,0
M9 2001	22,51	91,2339	76,4547	6,0
M10 2001	18,76	91,7088	76,7019	6,0
M11 2001	16,06	94,1817	77,6944	6,0
M12 2001	15,95	95,6883	77,5126	6,0
M1 2002	17,04	95,6719	77,8893	5,5
M2 2002	18,24	94,5583	78,9218	5,5
M3 2002	22,29	93,936	79,7055	5,5
M4 2002	23,98	92,3639	80,1848	5,5
M5 2002	24,44	92,1837	80,0854	5,5
M6 2002	23,45	90,8736	79,9995	5,5
M7 2002	24,99	90,3496	79,9152	5,5
M8 2002	25,68	90,7426	79,9783	5,5
M9 2002	27,14	91,5123	79,9378	5,5
M10 2002	25,99	91,3485	79,9214	5,5
M11 2002	23,68	93,5594	79,8512	5,5
M12 2002	26,68	94,2144	79,7926	5,5
M1 2003	30,3	93,6249	79,6764	5,5
M2 2003	32,23	93,8214	79,6406	5,5
M3 2003	29,23	92,9534	79,6639	5,5
M4 2003	24,48	93,1991	79,6602	5,5
M5 2003	25,15	95,0333	79,4637	5,5
M6 2003	27,22	95,1806	79,2982	4,5
M7 2003	27,95	93,0189	77,8519	4,5
M8 2003	28,5	94,4273	77,7978	4,5
M9 2003	25,66	95,9831	77,6679	4,5
M10 2003	27,32	96,3598	76,3751	4,5
M11 2003	27,47	98,456	71,3816	4,5
M12 2003	28,63	97,9319	70,2624	4,5
M1 2004	30,11	99,4386	71,6529	4,5

/ * : إدارة معلومات الطاقة الأمريكي (EIA World Nominal Oil Price Chronology: 1970-2009. <http://www.eia.doe.gov>)

** : الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي www.imf.org

4,5	71,4342	97,7223	30,69	M2 2004
4,0	71,4562	98,9292	32,16	M3 2004
4,0	71,5072	98,3086	32,34	M4 2004
4,0	71,5148	98,6279	35,68	M5 2004
4,0	71,459	97,2392	33,45	M6 2004
4,0	71,7863	95,7735	35,89	M7 2004
4,0	72,6163	95,988	39,46	M8 2004
4,0	72,5972	99,2879	40,42	M9 2004
4,0	72,9911	99,3485	45,36	M10 2004
4,0	73,0315	100,099	39,89	M11 2004
4,0	72,6811	99,8774	34,07	M12 2004
4,0	72,6676	102,37	37,56	M1 2005
4,0	72,776	101,171	39,72	M2 2005
4,0	72,4317	102,077	45,73	M3 2005
4,0	72,9271	101,748	45,25	M4 2005
4,0	73,4457	101,371	43,19	M5 2005
4,0	73,9264	99,9675	49,28	M6 2005
4,0	73,1903	97,195	52,79	M7 2005
4,0	73,6652	97,4292	58,67	M8 2005
4,0	73,2956	97,7305	58,79	M9 2005
4,0	73,4165	97,868	55,31	M10 2005
4,0	74,0588	99,5352	49,97	M11 2005
4,0	73,5148	101,538	50,85	M12 2005
4,0	73,0752	103,518	55,85	M1 2006
4,0	73,2182	100,994	52,8	M2 2006
4,0	74,0224	102,01	55,31	M3 2006
4,0	73,127	102,566	62,41	M4 2006
4,0	72,163	103,696	64,39	M5 2006
4,0	73,3709	101,944	63,79	M6 2006
4,0	73,3469	99,0619	67,99	M7 2006
4,0	72,3466	100,536	66,45	M8 2006
4,0	72,0547	102,648	57,29	M9 2006
4,0	72,2519	103,303	52,7	M10 2006
4,0	71,711	104,057	52,7	M11 2006
4,0	71,0716	106,038	54,97	M12 2006
4,0	71,4982	105,406	49,51	M1 2007
4,0	71,366	104,483	53,7	M2 2007
4,0	71,0443	105,274	56,26	M3 2007
4,0	70,5412	103,513	60,4	M4 2007
4,0	70,4897	104,604	61,44	M5 2007
4,0	70,2473	106,256	65,14	M6 2007
4,0	68,9819	104,673	70,72	M7 2007
4,0	67,7135	105,455	68,28	M8 2007
4,0	68,1568	107,887	72,22	M9 2007
4,0	67,5758	107,448	78,61	M10 2007
4,0	66,8223	108,557	85,52	M11 2007
4,0	67,0718	110,142	83,21	M12 2007
4,0	66,8474	107,599	84,82	M1 2008
4,0	66,7689	108,565	87,41	M2 2008
4,0	65,6725	110,496	97,03	M3 2008
4,0	64,9695	110,523	104,95	M4 2008
4,0	63,4761	110,353	116,83	M5 2008
4,0	62,3983	109,343	126,22	M6 2008
4,0	61,4996	108,538	127,77	M7 2008
4,0	61,0767	111,158	111,21	M8 2008
4,0	60,9788	113,196	96,38	M9 2008
4,0	62,2584	113,205	70,84	M10 2008
4,0	68,133	113,563	53	M11 2008

4,0	70,9144	113,76	37	M12 2008
4,0	71,3942	113,536	34	M1 2009
4,0	72,2223	115,262	33	M2 2009
4,0	72,9287	116,684	33	M3 2009
4,0	73,1233	116,961	42,2	M4 2009
4,0	72,6256	114,305	51,02	M5 2009
4,0	73,169	114,672	61,46	M6 2009
4,0	73,2694	116,451	56,16	M7 2009
4,0	72,9897	118,382	62,8	M8 2009
4,0	72,5953	119,777	60,98	M9 2009
4,0	72,2669	119,992	67,43	M10 2009
4,0	72,2505	120,35	69,43	M11 2009
4,0	72,9341	120,35	66,33	M12 2009
4,0	72,9231	119,366	69,85	M1 2010

ملخص:

لقد دُرست إشكالية هذه الموضوع في ثلاثة فصول، حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى ماهية وخصائص الاقتصاديات النفطية وأزماتها والعوامل المحددة للأسعار البترولية، لنخصص الفصل الثاني للمفاهيم النظرية للاستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف).

أما الفصل الثالث فتعرضنا فيه إلى دراسة حالة الجزائر في أثر سعر النفط لسلة أوبك على الاستقرار النقدي. وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي. أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فتوصل وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فأوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الاستقرار النقدي، التكامل المشترك.

Résumé:

J'ai étudié le problème de ce sujet en trois chapitres, où nous étions dans le premier chapitre de la nature et les caractéristiques de l'économie et les crises pétrolières et les déterminants des prix du pétrole, de consacrer le deuxième chapitre des concepts théoriques de la stabilité monétaire (l'inflation, de taux d'intérêt, taux de change).

Le troisième chapitre rapidement, le cas de l'Algérie pour étudier l'impact des prix du pétrole pour le panier de l'OPEP de la stabilité monétaire. Les résultats des conclusions de l'étude dans la partie analytique de la présence d'un effet indirect des prix du pétrole sur la stabilité monétaire. Comme la norme économétrie, conclut-elle les résultats de la présence de l'intégration en même temps dans le long terme entre les prix du pétrole et de tous les niveau général des prix et le taux de réescompte et le taux de change, et de tester la relation de causalité de Granger, avait identifié une relation entre le taux de change et prix du pétrole à court terme, et les fonctions de test pour répondre lot expliqué qu'il ya un impact négatif des chocs des prix du pétrole sur la stabilité monétaire en Algérie.

Mots clés: prix du pétrole, la stabilité monétaire, de cointégration.

Abstract:

I have studied the problem of this subject in three chapters, where we were in the first chapter to the nature and characteristics of economies and the oil crises and the determinants of oil prices, to devote the second chapter of the theoretical concepts of monetary stability (inflation, interest rate, exchange rate).

The third chapter rapidly, the case of Algeria to study the impact of oil price for the OPEC basket of monetary stability. The results of the study findings in the analytical part to the presence of an indirect effect of oil price on monetary stability. As the standard econometric, she concluded the results to the presence of integration simultaneously in the long run between oil prices and all of the general level of prices and the rediscount rate and the exchange rate, and test the causal relationship of Granger, had identified a relationship between the exchange rate and oil price in the short term, and the test functions to respond Batch explained that there is a negative impact of oil price shocks on monetary stability in Algeria.

Key words: oil price, monetary stability, cointegration.